وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باجي مختار -عنابة –
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية
قسم علم الاجتماع

مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه
تخصص علم الاجتماع
تحت عنوان:

التنظيمات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على التنمية المحلية دراسة ميدانية في ولاية قالمة

اشراف الأستاذة: بلاسوار سهيلة **اعداد الطالب: مخلوف محمد العربي**

أعضاء اللجنة

الاسم واللقب	الدرجة	الصفة	مؤسسة الانتماء
عليوات سميحة	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة باجي مختار -عنابة
بلاسوار سهيلة	أستاذ محاضر أ	مقررا	جامعة باجي مختار -عنابة
حورية بن حمزة	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة الشاذلي بن جديد الطارف
مقدم سعاد	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة الشاذلي بن جديد الطارف
مكاشر محمد أمين	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة مولود معمري تيزي وزو

السنة الجامعية:2024-2025

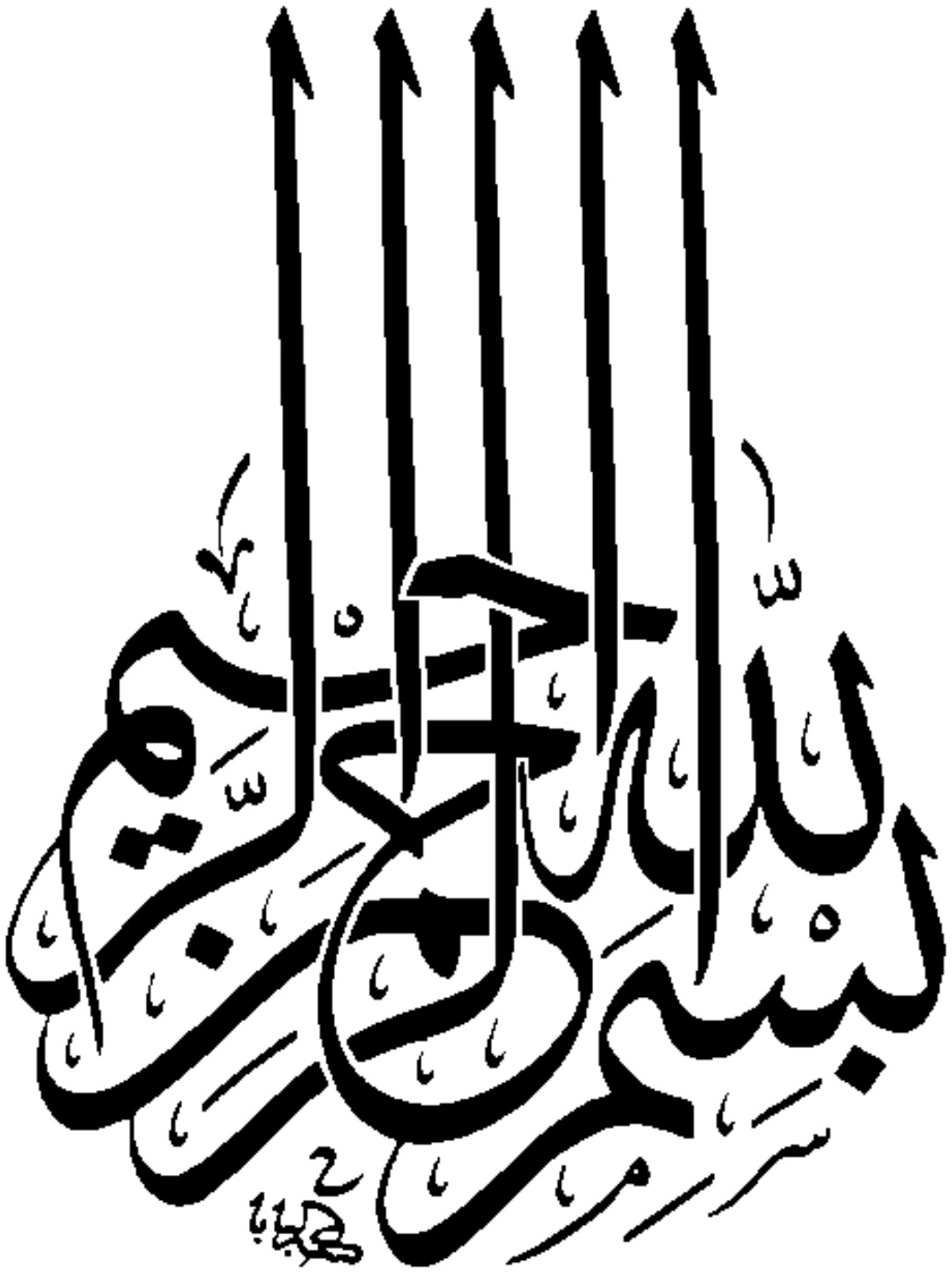
بسم الله الرحمن الرحيم

التشكرات

خالص الشكر وأزكاه إلى الأستاذ المشرف "سهيلة بلسوار" على ما قدّمه من أجل أن يصل هذا العمل إلى نهايته، وكذلك الشّكر على صبره رغم التقصير، كما أقدّم الشكر الخالص للأستاذ فريمس مسعود والأستاذ دحماني سليمان على ما قدّماه لي من مساعدة وجازاهم الله خيرا.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح الوالدين الكريمين وإلى جميع أفراد العائلة.

مقدمة:

ورثت الجزائر منذ استقلالها في 1962 قاعدة اقتصادية هشة متمثلة في القطاع الزراعي والصناعي والتجاري، وهذه الهشاشة راجعة بالدرجة الأولى إلى مغادرة الأوروبيين للبلاد ومعهم رؤوس الأموال، وكان لزاما على الدولة الجزائرية الفتية أن تضع استراتيجية وطنية معينة وذلك باتباع أساليب تنموية لأجل إخراج البلاد من التخلف في مختلف المجالات، ومن بين المواثيق الرسمية التي عالجت هذا الوضع تقويض النظام الرأسمالي الموروث عن الاستعمار الفرنسي لكن وجد صعوبة كبيرة بسبب التشكيلة الرأسمالية الصلبة وبذلك فشلت المحاولات الأولى التنموية، وفي 19 جوان 1965 وقع التصحيح الثوري لأن التوجهات السياسية المتبعة سابقا لم تؤدي إلى نتائج جدية ولذلك لابد من اتباع سياسة تنموية جديدة لأجل إخراج البلاد من المشاكل الموروثة عن الاستعمار، حيث وقع الاختيار منذ مطلع السبعينات على رسم استراتيجية الثورات الثلاث فيل مجال الاقتصاد، فالأولى متعلقة بالثورة الصناعية التي ركزت خاصة على الصناعات الثقيلة، حيث بنيت عدة مصانع أهمها مصنع الحجار في ولاية عنابة الذي يعتبر المحرك الأساسي لمعظم الصناعات الأخرى، أما الاستراتيجية الثانية فتعلق بالثورة الزراعية التي تعتبر نموذج تنظيمي جديد في المجال الزراعي وهي سياسة بالدرجة الأولى، حيث كانت تهدف إلى تقويض النظام الرأسمالي الموروث وجعل الفلاح مالكا لأرضه عوض نظام الخماسة تحت شعار الأرض لمن يخدمها، كما أوجدت الدولة تنظيمات زراعية أخرى تصب كلها في نفس الاستراتيجية، كما احتكرت الدولة التجارة الخارجية التي تتلاءم بدورها مع المرحلة الاشتراكية، وهذا الوضع السياسي تواصل حتى نهاية السبعينات، وبقيت البلاد مختلفة تتخبط في مشاكل متنوعة، وفي مطلع الثمانيات بدأت تظهر الأزمة العالمية ولذلك كان لزاما على الجزائر أن تتكيف مع هذا الوضع وذلك باتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي ودخول معظم دول العالم في اقتصاد السوق والتخلي عن النظام الاشتراكي بما في ذلك أوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي، وبذلك تم تفكيك مختلف الهياكل الصناعية والتنظيمات الزراعية، كما تراجعت الدولة في المجال التجاري عن سياسة الاحتكار، وهذا الوضع الجديد تحكمت فيه خاصة الأزمة الاقتصادية العالمية، وكانت هذه الاستراتيجية ترمي إلى إخراج البلاد من التخلف من جهة والتقليل من نفقات الدولة على الجانب الاجتماعي، ورغم كل ما اتخذ من إجراءات لكن فشلت السياسة التنموية هزة أخرى، وتواصلت عملية التفكيك والخوصصة في السبعينات والألفية الثالثة لكن النتائج كانت محتشمة وتواصلت عملية فشلت السياسات التنموية في الجزائر.

وموضوعنا هوا التنظيمات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على التنمية المحلية - دراسة ميدانية في ولاية قالمة- يحاول أن يكشف دور هذه التنظيمات المتمثلة خاصة في

البناء الاجتماعي والنسق القيمي الثقافي، حيث أن هذه السياسات التنموية قد تتحكم فيها هذه البناءات الموجودة منذ زمن طويل.

وقد اعتمدنا في بحثنا على جانبين، الجانب النظري والجانب التطبيقي، فالجانب النظري قسمناه إلى ثلاثة فصول، تناولنا في الفصل الأول البناء المنهجي الذي تضمن الإشكالية وفرضيات البحث وأهدافه وتحديد المفاهيم ثم المنهج والدراسات السابقة، أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى نظريات البناء الاجتماعي ثم الخصائص، كما تضمن الفصل أيضا نظريات البناء الثقافي ثم خصائص الثقافة، أما الفصل الثالث فخصص لمدارس الفكر التنموي قبل ظهور النظريات ثم النظريات الكلاسيكية للتنمية والنظريات الحديثة، كما شمل الفصل أيضا نظريات التنمية المحلية ثم الأسس التي توضع عليها مؤشرات التنمية المتملثة في المداخل النظرية والقياس الإمبريقي للتنمية وأخيرا تحليل العوامل المؤدية للتنمية، أما الجانب التطبيقي فشمل فصلين فصل يعالج البناء الاجتماعي والآخر يعالج النسق القيمي الثقافي.

الفصل الأوّل
البناء المنهجي للدراسة

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل تناول الإطار المنهجي للدراسة من خلال الحديث عن الإشكالية والفرضيات وكذلك المنهج الذي تم اعتماده في الدراسة والتقنية التي استعملت في جمع المعطيات، وكذلك الدراسات السابقة المحلية والأجنبية، كما سوف نتطرق لأهم المفاهيم النظرية والإجرائية التي اعتمدتها الدراسة أو التي اختارتها من بين عدد كبير من المفاهيم المتضمنة في الدراسات السابقة، وكذلك بالاعتماد على عمليتي البناء والتحليل المفهومي والتي تحظى بالأهمية الكبيرة في مثل هذه الدراسات وهو الأمر الذي نبه إليه

لازارسفيلد ووافقه في ذلك ريمون بودون، على اعتبار التحليل المفهومي هو الذي يحدد المؤشرات الدالة على المتغير أو الظاهرة المدروسة وهذه المؤشرات هي حلاقة الوصل الأساسية بين التجريد والواقع أو بين النظرية والميدان.

1- الإشكالية:

يعتبر آدم سميث من الأوائل الذين تناولوا موضوع التنمية في كتابه الشهير ثروة الأمم عام 1776م[1]، إلا أن الدراسات العلمية في مجال التنمية للدول النامية ومشكلاتها لم تظهر بالفعل إلا قبل حوالي ستين سنة وبالتحديد منذ ظهور مفهوم العالم الثالث واستقلال عشرات من الدول في سنوات الخمسينات والستينات من القرن الماضي[2].

وزاد الاهتمام بدراسة التنمية بعد الحرب العالمية الثانية نظرا لتفاقم مشكلة الفقر في الدول النامية ومحاولة الاستفادة من ثرواتها وأسواقها، ولقد أصبحت التنمية مسألة اجتماعية وسياسية تحظى باهتمام المؤسسات الدولية كما أصبحت الدراسات حولها تحتل مركزا بارزا في الأبحاث والدراسات العلمية، وخلال فترة السبعينات عرفت التنمية تغيرات جذرية من ناحية المفهوم حيث أصبح أكثر شمولا من مجرد الزيادة في الدخل والناتج القومي الإجمالي، لأن التعريف الضيق لمفهوم للتنمية لم يعد كافيا لحل المشكلات العويصة التي تعاني منها الدول النامية ممثلة في الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل.

وبعد أن أخفقت الدول النامية في تحقيق طموحاتها خلال عقد السبعينات جاء عقد الثمانينات ليقضي على معظم الآمال بسبب التغيرات التي عرفها العالم على الصعيدين السياسي والاقتصادي، لهذا سماه بعض الباحثين بالعقد الضائع، واشتدت مشكلة التنمية منذ أوائل التسعينات، ونظرا لكل تلك التطورات السياسية والاقتصادية السريعة كان لزاما على الدول النامية أن تعيد النظر في سياستها الاقتصادية حيث لم تعد التنمية قضية اقتصادية فحسب وإنما أصبحت قضية حضارية تتداخل فيها عوامل البيئة السياسية والاجتماعية[3].

وقد عرف إكريم عبد النبي التنمية بأنها "عملية مخططة لتقدم المجتمع بكل أبعاده اقتصادية كانت أم اجتماعية أم ثقافية أم سياسية التي تعتمد أكبر اعتمادا على جهود المواطنين والدول لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمعات المحلية والكبيرة والمساهمة في تقديمها بأكبر قدر المستطاع"[4] ويعرف

---

1 أدام سميث. **ثروة الأمم.** ترجمة حسني زينة. معهد الدراسات الإستراتيجية. بيروت 2007.

[2]- عروة علي، **نظريات في التنمية الاقتصادية**، جامعة دمشق، سوريا، 2007، ص02.

[3]- عبلة عبد الحميد بوخاري، محاضرات في **التنمية والتخطيط الاقتصادي**. جامعة الملك عبد العزيز، جدة.2017.

[4]- خنفري حيدر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص، ص21،22.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة التنمية المحلية على أنها " عملية مخططة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ككل وهي تعتمد اعتمادا كبيرا على المشاركة الفعلية ومبادأة المجتمع ككل"[1]، وهذا التعريف يبرز أهمية الربط بين المجتمع المحلي والمجتمع الكبير في عملية التنمية، وبذلك يمكن القول أنه لا توجد تنمية إلا على أساس تنمية محلية قوية.

لم يكن مصطلح التنمية المحلية محل اهتمام من طرف الأدبيات الاقتصادية الكلاسيكية التي كانت تركز على النمو الاقتصادي بشكل خاص وعلى التنمية الاقتصادية بشكل عام[2]، لأن التنمية المحلية تتم بشكل قاعدي حيث تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي، وتتأسس على أساس المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات العيش والإدماج والشراكة، وتعتمد على تفضيل كل موارد المجتمع المحلي على اعتبارها فاعلا مهما في صناعة التغير وضمان التنمية[3].

وكان أول ظهور فعلي لمصطلح التنمية المحلية في بداية ستينات القرن الماضي كرد فعل لقرارات الدولة في فرنسا التي أرادت أن تجعل من التنمية الوطنية أولوية للقضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة والضواحي، هذه السياسة المركزية تلقت معارضة شديدة من طرف الفاعلين المحليين الذين كانوا يرون بأن التنمية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حاجيات وتطلعات كل إقليم، وبذلك عبروا عن رأي مغاير يؤمن بأن التنمية تنطلق من الإقليم وتراعي خصوصياته وحاجاته، لقد كان هذا الأمر في البداية مرفوضا لارتباطه بفكرة الهوية الخاصة للأقاليم واستقلالها الذاتي وهو ما يتعارض مع فلسفة الدولة المركزية القوية (اليعقوبية التي أنتجتها الثورة الفرنسية) إلا أنه بداية من الثمانينات أخذ مصطلح التنمية المحلية يحظى بالقبول والاعتراف من طرف مختلف الهيئات الحكومية والدولية حيث تم الإقرار في المخطط 1989/1984م بفرنسا أن التنمية المحلية نمط من أنماط التنمية[4].

غير أن هذه التنمية المحلية لا تتم في فضاء خال وإنما تكون دائما في وسط اجتماعي معقد أحد أبرز معالمه البناء الاجتماعي والثقافة المحلية، وهذين العنصرين الذين يجتمعان في مفهوم التنظيمات الاقتصادية حسب ما أشار إليه "محمد علي محمد"

---

[1] نويصر بلقاسم. **التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية**. أطروحة دكتوراه علوم. جامعة الإخوة منتوري بقسنطينة. 2010-2011، ص 17.

[2]- نفس المرجع السابق، ص11.

[3]- لورانس إي هاريسون، **الثقافة والتنمية الاقتصادية**، دون مكان وسنة النشر، ص02.
ماكس فيبر. **الأخلاق البروتستنتية والروح الرأسمالية**، ترجمة محمد علي مقلد. مركز الانماء القومي، بيروت، ب س ن.

[4]- خنفري حيدر، مرجع سابق، ص12-13.

في كتابه "علم اجتماع التنظيم[1]" يمثلان حجر الزاوية في نجاح أية عملية من عمليات التنمية المحلية، إن الاهتمام بالبعد الثقافي والبناء الاجتماعي في التنمية يعتبر من التوجهات الحديثة في الدراسات الاقتصادية التي لم تظهر إلا في العقود الأخيرة[2]، وخاصة مع مدرسة الاقتصاد المؤسساتي وروادها مثل دوغلاس نورت الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1993، وترى هذه المدرسة خلافا للمدارس الاقتصادية التقليدية أن التنمية بشكل عام ومنها التنمية المحلية تتأثر بشكل كبير بالعادات والتقاليد وثقافة المجتمع ومؤسساته الاجتماعية والسياسية[3]، وفي هذا يقول "ديفيد لاندس" صاحب كتاب "ثروة وفقر الأمم" في مؤتمر للبنك الدولي عام ألفين "هناك ثقافات نسميها ثقافات سامة تعيق الذين يتمسكون بها، ويعتبر مفهوم التنمية الذي يهمل الجانب الاجتماعي ممثلا في الثقافة والبناء الاجتماعي طرح كلاسيكي بدأ يفقد قيمته في الأوساط العلمية المعاصرة"[4]، كما أشار أبراهام كاردينار إلى أن العمليات الاقتصادية الأساسية لكسب العيش مهيكلة ثقافيا، ومن ثم فان نماذج كسب العيش والمفاهيم الاقتصادية المرتبطة بها مثل الإنتاج والتبادل والتوزيع هي وليدة البيئة الاجتماعية المحلية[5]، وهي الرؤية التي يؤكد عليها بيير بورديو في كتابة الاقتصاد والبناء الاجتماعي حيث ينعى على ما يسميه بالرؤية الاختزالية التي تلغي الفوارق والخصوصيات الاجتماعية والثقافي[6]، لأن البعد الاجتماعي كما يقول بورديو موجود في بكليته في كل فعل أو سلوك اقتصادي[7] وهذا ما يحيلنا على مفهوم الفعل الاجتماعي القيمي عند ماكس فيبر وعلى اعتبار السلوك الاقتصادي هو الآخر هو فعل قيمي[8]، وقد أشار المتخصص في الانثروبولوجيا الاقتصادية كارل بولاني **Karl polanyi** في كتابه الذي عنوانه الاقتصاديات المنعزلة **Les Finances solidaires** أن الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي للحد من البطالة وتحسين مستويات الدخل لدى الأفراد لم تحقق نتائجها واتضح من بعد أن الإصلاحات الاقتصادية تتطلب شروطا ثقافية مصاحبة للمجهود، ويجزم كلود مييا سو **Claude meillasoux** في دراسة سوسيوانثروبولوجية عن التنمية في ساحل العاج أنه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية دون العمل على البناء الاجتماعي[9].

---

[1]- محمد علي محمد، **علم الاجتماع التنظيم**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، بدون سنة النشر، ص32.

[2]- حسين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص05-06.

[3] - ستيفان فويت. **الاقتصاد المؤسساتي.** ترجمة مصطفى سرور. ميلانو إيطاليا. منشورات المتوسط. ب د س ن . ص07.

[4]- إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع الاقتصادي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص178.

[5] - عبد اللاوي ليندة. **تصورات الأسرة الجزائرية لثقافة الادخار بالبنوك.** رسالة دكتوراه في الأنثروبولوجيا الاقتصادية. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان. 2014/2013. ص 15.

[6]- Pierre Bourdieu**. Les structures sociales de l'économie.** Editions du Seuil. Paris. P 13.

[7] -op.cit. p 14.

[8] - مصطفى خلف عبد الجواد. **نظرية علم الاجتماع المعاصر**. دار المسيرة. عمان الأردن. 2011. ص 80.

[9] المرجع نفسه ص 25.

أما عبد الحميد لطفي في كتابه "علم الاجتماع" فيرى أن النشاط الاقتصادي يدور حول ثلاث محاور رئيسية هي: انتاج السلع والخدمات ثم توزيع هذه السلع والخدمات وأخيرا استهلاكها ، ويرى كذلك أن التنظيم الاقتصادي هو جزء من التنظيم الاجتماعي والمهم هي العلاقات بين النشاط الاقتصادي وبين المظاهر الأخرى للحياة ، وبذلك لا يهم النظام الاقتصادي من حيث وظائفه الداخلية كعوامل العرض والطلب والانتاج فهذا من اختصاص عالم الاقتصاد بينما يركز عالم الاجتماع على أثر النسق الاقتصادي على التنظيم الاجتماعي ككل وعلى النظم الأخرى في الانتاج وعلى طرق معيشتنا وتفكيرنا، فالنظام الاقتصادي لا يقتصر على مجموعة الوسائل وإنما لا بد من إضافة النواحي المعقدة من عادات وتقاليد وأفكار. وبذلك يمكن تعريف التنظيم الاقتصادي بأنه:« مجموعة من الوسائل المستخدمة والأفكار والعادات في تفاعلها مع استغلال البيئة بقصد إرضاء حاجات أساسية.[1]

لقد درس بعض الاقتصاديين الثقافة ووجدوها مفيدة في فهم التنمية الاقتصادية[2] وهذا ما أكد عليه "ماكس فيبر" في كتابه "الأخلاق البروتستنتية والروح الرأسمالية" وأكد عليه الاقتصادي الياباني "يوشي هارا كيونيو" بقوله "إن أحد أسباب تطور اليابان هو أنها تملك ثقافة مناسبة لذلك تعطي أهمية للمساعي المادية والعمل الجاد والادخار للمستقبل والاستثمار في التعليم"[3].

إن الدراسات الحديثة تؤكد بياناتها بشدة صحة نظرية "ماكس فيبر" حول الأخلاق "البروتستنتية والروح الرأسمالية"[4] حيث يظهر أن أداء الدول البروتستنتية أفضل بكثير من الكاثوليكية في خلق الرخاء الاقتصادي[5] والازدهار بشكل عام، إن تحليل الأديان يشير إلى أن أداء المجتمعات التي تعتنق البروتستنتية أفضل من أداء المجتمعات الكاثوليكية الأرثوذكسية لأنها تشترك في أنماط القيم الخاصة بالسلوك الاقتصادي.

وإذا رجعنا إلى دراسة "إيميل دوركايم" حول الانتحار وانتشاره في المناطق البروتستنتية مقارنة بالمناطق الكاثوليكية فإننا نخلص إلى أن السلوك الإنساني عموما مرتبط بالبناء الاجتماعي والقيم التي تنتظم في نسق محكم للثقافة المحلية وتنظم السلوك الاجتماعي أو الفعل الاجتماعي القيمي كما يسميه ماكس فيبر، إن رأي إميل دوركايم يقدم لنا تحليلا مهما يمكنه أن يساعدنا في تعميق نظرية "ماكس فيبر" حول ارتباط التنمية

---

[1]- عبد الحميد لطفي ، **علم الاجتماع** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، د س ، د ط ، ص 77- 79.

[2]- إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص108.

[3]- لورانس إي هاريسون، مرجع سابق، ص02.

[4] - علي خليفة الكواري. **نحو استيراتيجية بديلة للتنمية الشاملة**. مركز دراسة الوحدة العربية. بيروت. 1986. ص 33.

[5]- ماكس فيبر، مرجع سابق.

بالثقافة والبناء الاجتماعي من خلال تركيزه على عوامل البناء الاجتماعي والنسق القيمي في تحديد ظاهرة الانتحار ولاشك أن النشاط الاقتصادي على اعتباره نشاطا عقلانيا هو في النهاية فعل اجتماعي قيمي يتأثر بالتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية مثل باقي الظواهر الأخرى، ومن هنا يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي عناصر البناء الاجتماعي المحلي وعناصر النسق القيمي الثقافي التي لها تأثير على مشاريع التنمية المحلية؟

ومن هنا يمكننا أن نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي عناصر البناء الاجتماعي المحلي التي تؤثر في مشاريع التنمية المحلية؟
2- ما هي عناصر النسق القيمي الثقافي التي تؤثر في مشاريع التنمية المحلية؟

2- فرضيات الدراسة وأهدافها:

2-1 فرضيات الدراسة:

وانطلاقا من هذه التساؤلات يمكننا أن نتوصل إلى الفرض الرئيسي التالي:

- عناصر البناء الاجتماعي المحلي وعناصر النسق القيمي الثقافي تؤثر في مشاريع التنمية المحلية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وهذا الفرض الرئيسي يمكن أن يتفرع إلى الفرضيات التالية:

- تتأثر مشاريع التنمية المحلية ببعض الخصائص الشخصية الناتجة عن البناء الاجتماعي.
- عناصر البناء الاجتماعي المحلي تؤثر في مشاريع التنمية المحلية.
- عناصر النسق القيمي الثقافي تؤثر في مشاريع التنمية المحلية.

2-2 أهداف الدراسة:

- دراسة التنظيمات الاقتصادية والمتمثلة في البناء الاجتماعي والنسق القيمي والتعرف على أهدافها والأسس التي تقوم عليها.
- معرفة مدى تأثير التنظيمات الاقتصادية على التنمية المحلية والوقوف على مجالاتها.
- محاولة معرفة أهم المشاكل والصعوبات التي تعترض التنمية المحلية في ولاية قالمة.
- الكشف عن الدور الحقيقي للتنظيمات الاقتصادية اتجاه التنمية المحلية بالولاية.

- الكشف عن الدور الحقيقي للتنظيمات الاقتصادية اتجاه التنمية المحلية بالولاية.
- إثراء الجانب المعرفي والمكتبي والتعرف على مستوى التنمية الداخلية والوقوف على عوائق التنمية.

أهمية الدراسة:

محاولة معرفة أثر التنظيمات الاقتصادية المتمثلة خاصة في البناء الاجتماعي والثقافي على التنمية المحلية، فكلما تغيرت هذه البناءات كلما كان تأثيرها واضحا ايجابيا أو سلبيا ويمكن إرجاح اختيارنا لهذا الموضوع لعدة عوامل أهمها:

- اعتقادنا بأن البناء الاجتماعي والثقافي يقتضي إحداث تغيرات في التنمية.
- اختيارنا ولاية قالمة مجالا للدراسة يرجع أساسا إلى ما عرفته هذه المدينة من تحولات في مجال العادات والتقاليد والثقافة، وهذا التحول راجع إلى عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية يعد من المواضيع المهمة لأنها تحدد علاقة المجتمع بالجماعات المحلية وكذلك إبراز العلاقة بين الدولة والمجتمع المحلي.
- رغبتنا في تبيان البعد الاجتماعي والثقافي والجانب السوسيولوجي الذي يعتبر محورا أساسيا لتقدم المجتمعات وكذلك تقديم إضافة متواضعة عكس ما اهتمت به الدراسات والبحوث السابقة التي ركزت على الجانب الاقتصادي ونحن نعتقد أن المعرفة الإنسانية شاملة تهتم بالجانبين معا: "الاقتصادي والاجتماعي".

يعتبر هذا الموضوع سوسيولوجي واقتصادي في آن واحد فرض نفسه كواقع يتحتم على الجزائر العناية به باعتباره يبحث عن مخرج لتحقيق التقدم والخروج من دائرة التخلف.

3- تحديد المفاهيم:

3-1 البناء الاجتماعي:

أخذ المصطلح من الفيزياء والبيولوجيا ومورفولوجيا الحيوانات والنباتات كما أن "هربرت سبنسر قد ساهم كثيرا في ترويج هذا المصطلح نتيجة المماثلة التي قدمها بين المجتمع والكائن العضوي، فالبناء الاجتماعي بالمعنى الذي كان يقصده سبنسر وآخرون من علماء الاجتماع المحدثين يشير إلى تنظيم متمايز لنظم اجتماعية متخصصة ومعتمد بعضها على بعض اعتمادا متبادلا، وقد تطورت بشكل طبيعي نتيجة للوقائع الاجتماعية السائدة في المجتمع ونتيجة لتفاعل أنواع الظواهر الاجتماعية بعضها مع بعض فالبناء الاجتماعي عبارة عن اتصال تلك النظم الاجتماعية التي تنظم الحياة الاجتماعية من عائلية

وتربوية ودينية واقتصادية بعضها ببعض، واعتماد بعضها على بعض اعتمادا متبادلا، وهذا الاتصال بين النظم وذلك الاعتماد المتبادل قد وصل إلى الصورة التي هو عليها نتيجة الوسط الاجتماعي وما يسوده من جماعات تفاعل بعضها مع بعض وأثر بعضها في بعض.

كما يمكن تعريف البناء الاجتماعي بأنه "النموذج المستقر للبناء الداخلي لجماعة ما ويتضمن مجموعة من العلاقات الموجودة بين أفراد المجموعة بعضهم مع البعض من الناحية والموجودة بينهم وبين جماعة أخرى من ناحية ثانية"[1].

ويعرف قاموس علم الاجتماع البناء الاجتماعي بأنه: "النموذج المستقر للتنظيم الداخلي لجماعة ما، وهو يتضمن مجموع العلاقات الموجودة بين أفراد الجماعة، بعضهم مع بعض من ناحية والموجودة بينها وبين جماعة أخرى من ناحية ثانية"، أو هو "تعبير عام للدلالة على خصائص الجماعات ونماذج الثقافة التي تجعلها تظهر في شكل مركبات، تتكون من أجزاء يعتمد بعضها على بعض اعتمادا متبادلا"[2].

كما يمكن أن يعرف أيضا على أنه: " مجموعة ثابتة نسبيا من العلاقات النموذجية بين الوحدات ، ولما كانت وحدة النسق الاجتماعي هي الفرد في قيامه بحدث معين ، أصبح البناء الاجتماعي عبارة عن نسق من نماذج العلاقات بين الأفراد ، ويتميز بناء النسق لأي حدث اجتماعي بأن الفرد في معظم علاقاته لا يشترك فيها ككيان مستقل ، وإنما على أساس أنه جزء مختلف عن الحدث ككل"[3]، كما عرف أيضا على أنه :« نسق من العلاقات النموذجية للأفراد وهم يقومون بأدوار يتصل بعضها بالبعض الآخر"، أما راد كليف براون فيرى أن:« البناء هو التركيب المنظم للأجزاء.» ، فهكذا فالموسيقى لها بناء والجملة لها بناء.[4]

فالبناء الاجتماعي هو "كل تنظيم ثابت مكون من أجزاء تتصل بعضها ببعض لأداء وظيفة معينة تتغير هذه الوظيفة بتغير أجزاء هذا التنظيم أو بتغيير الصلات التي تربط هذه الأجزاء"[5]، وانطلاقا من مما ذكر سابقا يمكن اعتبار البناء الاجتماعي بأنه عبارة عن: "شبكة من العلاقات الاجتماعية المخفية بين الأفراد تقوم عليها العلاقات بينهم من جهة وبين جهات أخرى من ناحية أخرى"، أو يمكن اعتبار البناء الاجتماعي: " وحدات اجتماعية قد تكون قائمة على أساس المكان أو القرابة أو الجنس أو السن وقد يكون

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص99.

[2]- إبراهيم مذكور، **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1975، ص99.

[3] - نبيل محمود توفيق السمالوطي ، **الدين والبناء الاجتماعي** ، الجزء الأول ، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة ، بيروت ، ص 118.

[4]- عبد الحميد لطفي مرجع سابق ، ص-ص 61- 62.

[5]- إبراهيم مذكور، مرجع سابق، ص99.

المفهوم قائما على أساس ديموغرافي أو ديني أو مؤسساتي أو عرقي أو عبارة عن أفكار أو معتقدات ، فإذن مفهوم البناء الاجتماعي هو مفهوم معقد يشمل العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع ويتضمن الأنساق التي تؤدي وظائف مختلفة .

أما إجرائيا فيمكن تعريف البناء الاجتماعي على أنه "الأدوار والمكانات والتراتب الاجتماعي للفرد داخل جماعته ممثلا في علاقاته الاجتماعية ومدى قوتها ونفوذها في الوسط الذي يعيش فيه".

2-3 مفهوم التنظيمات الاقتصادية:

تزايد الاهتمام بالتنظيمات الاقتصادية واتسع نطاقه في الدوائر الأكاديمية، ويرجع ذلك إلى أن التنظيمات الاقتصادية لم تصبح مجرد إنتاج السلع والخدمات بل أصبحت أنساقا اجتماعية بالغة الأهمية، فالتنظيمات الاقتصادية هي الوسط التي تتحرك فيه العمليات الاقتصادية الأساسية من إنتاج وتوزيع واستهلاك، وأصبحت تؤثر في تشكيل شخصية الفرد وتوجيه نشاطاته المختلفة وتمارس عليه الإكراه والقهر كما يقول دوركايم[1]، وكما يرى ذلك لوي التوسير في تصوره الماركسي البنائي[2]، وبذلك أصبح من الصعب دراسة التنمية بعيدا عن التنظيمات الاقتصادية في إطار ما يعرف بعلم الاجتماع الاقتصادي أو علم الاجتماع التنمية[3].

وقد عرف محمد علي محمد التنظيمات الاقتصادية على أنها : "مجموعة من الوسائل المستخدمة والأفكار والعادات في تفاعلها مع استغلال البيئة بقصد إرضاء حاجات أساسية"[4]، وبذلك فالتنظيمات الاقتصادية لا نعتبرها مجرد جوانب تمس الاقتصاد بل نركز على ما تحدثه هذه الجوانب من آثار على الأفراد، كما أن التنظيمات الاقتصادية نحصرها في البناء الاجتماعي والنسق الثقافي في المجتمع، والمقصود بالبناء الاجتماعي هي الهياكل الاجتماعية، وما يسودها من تماسك، كما يشمل كذلك العلاقات والأدوار، ويمثل البناء الاجتماعي عددا من الأنساق، والمقصود بالنسق الثقافي مجموعة من العادات والتقاليد، كما نجد عند "بارنز" تعريفا للتنظيمات الاجتماعية من تعريف محمد علي محمد للتنظيمات الاقتصادية حيث يرى بأنها « البناء الاجتماعي والأداة التي ينظم عن طريقها المجتمع الإنساني ويقوم بتنفيذ نواحي النشاط المتشعبة اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية»[5]،

---

1 ايميل دوركايم. **قواعد المنهج في علم الاجتماع**. ترجمة محمود قاسم والسيد محمد بدوي. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية 1988. ص 93.

2 - روجي غارودي. **محاضرة حول حوار الحضارات**. الهيئة العامة للاستعلامات المصرية. الإسكندرية. 20 مارس 1983. ص 16.

3- محمد علي محمد، مرجع سابق، ص50-51.

4- محمد علي محمد. مرجع سابق ص 79.

5- عبد الحميد لطفي ، **علم الاجتماع**، دار النهضة العربية. بيروت. ب س ن ص 57.

وانطلاقا من المقدمات السالفة الذكر يمكن اعتبار التنظيمات الاقتصادية على أنها: " **مجموع الخصائص الثقافية والاجتماعية التي تميز مجموعة بشرية عن أخرى وهذه الخصائص لها علاقة بالسلوك الاقتصادي للإفراد سواء ما تعلق منه بالإنتاج أو التوزيع أو الاستهلاك**".

ويجدر بنا في هذا السياق أن نفحص المفهوم السوسيولوجي العام للتنظيم الاجتماعي، حيث يشير إلى الأساليب والطرق التي تجعل السلوك الإنساني منظما اجتماعيا، وهذا يعني أن مثل هذه الأساليب تحقق درجة معينة من الانتظام في سلوك الأفراد ويرجع بالدرجة الأولى إلى ظروفهم الاجتماعية ، وتتألف هذه الظروف الاجتماعية من عنصرين أساسيين : بناء هذه العلاقات الاجتماعية في جماعة أو تجمع اجتماعي والمعتقدات السائدة في هذه الجماعة ، ومن هنا فإن مفهوم البناء الاجتماعي أو النسق يشير إلى العلاقات المتبادلة التي تعتبر أنماطا للتفاعل الاجتماعي والصلات.[1]

أما إجرائيا فيمكن تعريفها على أنها: "مجموعة العادات والقيم والخصائص العامة للبناء الاجتماعي التي تحدد اتجاهات الفرد وسلوكه واختياراته خلال نشاطاته الاقتصادية المختلفة".

3-3 مفهوم التنمية المحلية:

تعتبر جزءا من التنمية الشاملة وتتحدد وتتكامل وتتعاون معها لتسهيل عمل أجهزة الدولة وتكون هذه التنمية عن طريق مشاركة كل الجماعات والأفراد ولذلك يصبح المجتمع يعيش في رفاهية[2]، وتعرف على أنها: "مجموعة من الوسائل والطرق التي يستخدمها المجتمع الأصلي بالتنسيق مع السلطات العامة من أجل رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي قصد إخراج المجتمع المحلي من عزلته ".

أما البعض فيعتبرها حركة لأجل تحسين الأحوال المعيشية للسكان على أساس المشاركة الشعبية الايجابية ومبادراته، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية حتى تكون الحركة فعالة.

كما تعرف على أنها عملية قاعدية من الأسفل تعطي أهمية للمجتمع المحلي وحاجاته، فهو يشارك بفعالية عن طريق موارده الطبيعية والبشرية لرفع مستوى المعيشة

---

[1]- نفس المرجع السابق ، ص 32.

[2]- محمد عباس إبراهيم، **الأبعاد الاجتماعية والثقافة للتنمية الحضرية في مجتمعات الخليج العربية**، ورقة مقدمة في ندوة التنمية الاجتماعية في أقطار الإقليم العربية المعتمدة للدولة الإمارات العربية المتحدة من 11 إلى 13 ديسمبر 1988، 1989، ص14.

وتحقيق الاندماج الاجتماعي وصناعة التغيير وضمان اشتراك الإنسان على المستوى المحلي.

كما يمكن اعتبار التنمية المحلية على أنها "المبادرات المختلفة المنسقة للمشاركة الواعية من المعنيين لتحسين حياة الجماعة المحلية ويكون الهدف الاجتماعي متماشيا مع الهدف الاقتصادي لكن يبقى الهدف الأساسي هو الجماعة المحلية خاصة للخروج من دائرة الفقر والتهميش وانطلاقا مما سبق يمكن اعتبار أن التنمية المحلية في المجتمع الجزائري تنطلق من سرح اجتماعي متعدد الثقافات والعادات والتقاليد فشمال الجزائر يختلف عن جنوبه ووسطه، فلا بد من إحداث تغيرات على الإنسان الجزائري لأنه هو الذي يقود تغيير المجتمع المحلي لإحداث تنمية شاملة ومستدامة ولكن محاولة التغيير هذه كثيرا ما تصطدم بعوامل اجتماعية تعيقه عن التطور كما هو الحال في كثير من ولايات الجزائر.

كما عرفتها الأمم المتحدة على أنها تلك العملية المبذولة من طرف الاهالي والحكومة لأجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، وهذه الجهود تؤدي إلى التقدم القومي.

أما "خندوكة **khindoka**" فيعرف التنمية المحلية بأنها عملية تركيبية لتحريك وتعليم الناس وتطوير قيادة محلية قادرة على التأثير على المجتمعات الريفية للإحساس بالمواطنة والانسجام مع سكان المدن وبذلك تتشكل مؤسسات لخدمة الدخل المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وبذلك فإن التنمية المحلية الاقتصادية تتمثل في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية بصورة خاصة[1].

و بذلك يمكن اعتبار أن التنمية المحلية هي جزء من التنمية الشاملة وهي طريقة لإحداث التغيرات في مختلف المجالات الفكرية والاجتماعية والثقافية والحضارية، وهذه الطريقة تنطلق من القاعدة الشعبية وذلك بالمشاركة الفعالة لتحسين ظروف المجتمع المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

4-3 مفهوم النسق القيمي le système des valeurs :

تنتظم القيم في نسق أو سلم حيث تتدرج حسب أهميتها لدى الفرد أو المجتمع، وهناك عوامل تؤثر على هذا الترتيب فعادة ما يكون الترتيب ابتداًء من القيم الإلزامية التي تلزم الثقافة الأفراد بها، إلى القيم التفضيلية التي يشجع على الاقتداء والتمسك بها إلى القيم

[1]- مسعد الفاروق حمودي ومنال طلعت محمود، **التنمية والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص14.

المثالية والتي يطمح إلى تحقيقها[1]، وتعرف فوزية دياب القيم بأنها: " تفضيل أو حكم يصدره الإنسان على شيء ما مهتديا بمجموعة المبادئ والمعايير، التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه والذي يحدد السلوك المرغوب فيه"، ويعرفها محمد عاطف غيث على أنها: "الصفات الشخصية التي يفضلها أو يرغب فيها الناس في ثقافة معينة"، " ويشير بارسونز إلى أن القيم: "عبارة عن تصورات توضيحية لتوجيه السلوك في الموقف، و تحدد أحكام القبول أو الرفض وتنبع من التجربة الاجتماعية، وتتوحد بها الشخصية ، وهي عنصر مشترك في تكوين البناء (الاجتماعي) والشخصية (الفردية) ، فهي مكونات الموقف الاجتماعي لأنها تتضمن نظام الجزاءات المرتبط بنظام الإدراك في البناء الاجتماعي ، كما أنها تكون جزء من لب الشخصية الاجتماعي[2].

وقد انبثقت فكرة نسق القيم من أنه لا يمكن دراسة قيمة معيّنة بمعزل عن القيم الأخرى، فهناك نسق قيمي مرتب حسب أهميته الفردية والجماعية، فنسق القيم عبارة عن الترتيب الهرمي لمجموعة القيم التي يتبناها الفرد وتحكم سلوكه دون وعي ، ويتبني هذا التعريف "كاظم" الذي يعتبر أنّ النسق هو:" مجموعة قيم الفرد أو المجتمع مرتبة وفقا لأولويتها"، أمّا بعض الباحثين فيعتبرون أنّ" نسق القيم عبارة عن مجموعة الاتجاهات المرتّبة فيما بينها والتي تنتظم في شكل بناء متدرج"، أما "روكيش" فيعتبر أن نسق القيم هو عبارة عن نسقًا شاملاً للاتجاهات والقيم وانساق القيم ، وبذلك فإنّ"روكيش" يعرّف نسق القيم بأنّها: " تنظيم من المعتقدات تتصف بالثبات النسبي"، أما "بوخ" **pught** فيقسّم نسق القيم إلى قسمين: القسم الأوّل وهو نسق القيم الأوليّة متعلقة بالحاجات الأولية ، أما القسم الثاني فهو نسق القيم الثانوية وهي متعلقة بالقيم الاجتماعية والأخلاقية ، أمّا النسق العام فيتأثّر بالنّوعين من القيم .

ويمكن تعريف مفهوم نسق القيم بأنّه:" عبارة عن البناء أو التنظيم الشامل لقيم الفرد وتمثل كل قيمة في هذا النسق عنصرا من عناصره ، وتتفاعل هذه العناصر معًا لتؤدي وظيفة صعبة بالنسبة للفرد[3]، كما يعرف أيضا على انه: " الترتيب الهرمي لمجموعة القيم التي يتبناها الفرد أو الجماعة أو المجتمع ويحكم سلوكه أو سلوكهم وغالبا

---

[1] - شرقي حورية. **النسق القيمي وعلاقته بالتوافق النفسي والاجتماعي لدى طلبة المراحل المتوسطة والثانوية**. رسالة دكتوراه علوم في علم النفس. جامعة وهران 2016-2017. ص 68.

[2] - نفيدسة فاطمة. **الملمح السيكولوجي و علاقته بالدور الاجتماعي و النسق القيمي لدى المرأة الطارقية**. رسالة دكتوراه في علم النفس. جامعة الحاج لخضر باتنة. 2014-2015. ص120.

[3] عبد اللطيف محمد خليفة ، مرجع سابق ، ص 53- 55.

دون وعي منهم"[1]، ويعرفه كتوود **Kitwood** على أنه: إطار مرجعي للسلوك بين أولويات القيم, وينظم سلوك الفرد, ويأتي على قمة الإطار المرجعي العام لسلوك الفرد، ويعرفه **كاظم أبو خضير** على أنه " عبارة عن مجموعة من قيم الفرد أو المجتمع مرتبة وفق لأولوياتها، وهو إطار على صفة سلم تندرج مكوناته تبعا لأهميتها"، ويتشكل النسق القيمي من المعايير والأحكام التي تتكون لدى الأفراد ومن خلال تفاعله مع المواقف والخبرات الفردية والاجتماعية حيث تمكنه من اختيار أهدافه وتوجيهها وتعمل على توجيه سلوكه وضبط وتنظيم علاقاته في المجتمع[2]، كما يعرفها أسامة عبد الرحيم على أنه: " ذلك الترتيب الهرمي لمجموعة القيم التي يتبناها الفرد ويُحكّم إليها سلوكه"[3]، كما يمكن تعريفه أيضا على أنه: " " تلك المجموعة من المعايير التي يتبناها أعضاء النسق الاجتماعي كموجهات لسلوكهم، أو هي مجموعة المبادئ التي تساعد الفرد والأفعال المجتمعية في إطار التقاليد، على الارتباط بهوية المجتمع وتنظيم العلاقات بين الأفراد بطريقة تتضمن التوازن والوحدة، كما أنها تحقق التماسك وتمنح الفعل الاجتماعي شكلا وتعطيه معنى[4]".

التعريف الإجرائي لنسق القيم – : le système des valeurs هو" ترتيب القيم لدى المبحوث الذي نحصل عليه بعد تطبيق الاستبيان ، والقيم المعنية هي القيم النظرية التي تهتم بالمعرفة والحقيقة، والقيم الاقتصادية التي تهتم بما هو نافع مادياً، والقيم الاجتماعية التي تهتم بما يفيد الآخرين و ينفعهم والقيم الدينية التي ترفع من شأن المعتقدات و المشاعر الدينية، و(العلاقة بالعمل) ، والقيم السياسية و التي ترفع من شأن المركز الاجتماعي و السلطة[5]، كما يمكن أن نعرفه إجرائيا على أنه: " أحكام تنظيمية نابعة من تنظيمات مكتسبة وتقاس من خلال الإجابات المقدمة من المبحوثين على أسئلة الاستبيان[6].

---

[1] - فاطمة حسين عويد المعموري. "النسق القيمي لدى طلبة الجامعة الممارسين وغير الممارسين للرياضة". **مجلة علوم الرياضة**. المجلد العاشر العدد 25. ص153.

[2] - بومدين مخلوف. **المنظومة القيمية في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال**. رسالة دكتوراه في علم الاجتماع. جامعة محمد لمين دباغين سطيف2. 2017-2018. ص 66.

[3] - أسامة عبد الرحيم علي. **القيم التربوية في صحافة الأطفال** . إتراك للنشر والتوزيع. مصر 2005. ص 21.

[4] - نويصر بلقاسم. **التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية.** أطروحة دكتوراه علوم. جامعة الإخوة منتوري بقسنطينة. 2010-2011، ص 31.

[5] - نفيدسة فاطمة. **مرجع سابق** ص14.

[6] - فاطمة حسين عويد المعموري. مرجع سابق ص 153.

4- المنهج المتبع في الدراسة:

يعرف المنهج بأنه "الأسلوب أو الطريقة الواقعية التي يستعين بها الباحث لمواجهة مشكلة بحثه في دراسة لمشكلة موضوع البحث"[1].

ودراستنا تتمحور حول التنظيمات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على التنمية المحلية "دراسة ميدانية في ولاية قالمة" فإنها تنتمي إلى الدراسات الوصفية الشائعة في بحوث التنمية التي تقوم على تفسير المشكلة القائمة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها والعلاقة بين متغيراتها للوصول إلى الوصف العلمي والدقيق للظاهرة المدروسة.

وهذه الإشكالية تتطلب منهجا أو مجموعة من المناهج للإجابة على الفرضيتين المطروحتين، ولهذا اعتمدنا على مزيج من المناهج مثل المنهج الوصفي والتاريخي.

والمنهج الوصفي يستعمل في دراسة الوضع الراهن والظواهر من حيث خصائصها وأشكالها وعلاقاتها والعوامل المؤثرة فيها أي أنه يهتم بدراسة حاضر الظواهر، ويرتبط استخدام هذا المنهج بدراسة العلوم الاجتماعية والإنسانية وكذلك في العلوم الدقيقة لوصف الظواهر الطبيعية، ويقوم المنهج الوصفي على متابعة دقيقة للظواهر أو الحوادث بطريقة كمية أو نوعية خلال فترة أو فترات زمنية من أجل معرفتها من حيث المحتوى والمضمون والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد على فهم الواقع[2]، فهو مناسب لموضوع التنظيمات الاقتصادية وأثرها على التنمية المحلية لأنه يهدف إلى وضع هذه التنظيمات المتمثلة أساسا في البناء الاجتماعي والثقافي وإلقاء الضوء على جوانبها المختلفة وتحليلها، وقد عرفه المنتوجي بأنه" ذلك المنهج الذي يقوم بدراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كميا وكيفيا، لمنهج الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما المنهج الكمي فيعطينا وصفا رقميا يوصف مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى[3]، كما اعتمدنا على المنهج التاريخي الذي يمكن بواسطته تتبع مسار التجربة الجزائرية التنموية بعد الاستقلال اعتمادا على النماذج التنموية المتبعة في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية، كما أن هذا المنهج يمكننا من تتبع التغيرات التي حدثت في مجال البناء الاجتماعي والثقافي ومدى تأثير ذلك على التنمية بصوره عامة والمحلية بصوره خاصة وهذا قبل وبعد تجارب المخططات التنموية وكذلك تحليل مسار التحول في هذا البناء الذي اعتمدنا فيه على المنهج المقارن بين البناء، الاجتماعي والثقافي السائد قبل التجارب التنموية وبعدها.

---

[1]- عمار بوحوش، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص95.
[2]- محمود محمد الحريري، **منهج البحث في التاريخ**، القاهرة، المكتب المصري الحديث، لتوزيع المطبوعات، 2001، ص- ص 22-44.
[3]- المرجع نفسه، ص 10.

وقد اعتمدنا في بحثنا على وصف البناء الاجتماعي والنسق الثقافي لأفراد العينة وانعكاساتها على التنمية المحلية بولاية قالمة من خلال الاستمارة الموزعة على الفاعلين في التنمية المحلية، كما حاولنا أن نتعرف على واقع التنظيمات الاقتصادية منها ما يتعلق بالوصف الكمي لظاهرة التنظيمات الاقتصادية المتمثلة في البناء الاجتماعي والنسق القيمي وذلك من خلال أرقام وإحصائيات حول الموضوع.

5- أدوات جمع البيانات:

5-1 الاستمارة: تعتبر من أهم التقنيات لجمع البيانات من أجل التحقق من صحة الفرضيات ، وما يميزها هو تهيكلها وفق شروط معينة يتقيد الباحث بها ، وعادة ما يتم إدراج الاستمارة ضمن البحث الكمي القائم على القياس ، وعن طريق هذه التقنية يتمكن الباحث من طرح مجموعة من الأسئلة على أفراد العينة من أجل الحصول على معلومات كمية ولمعالجتها مع فرضيات البحث[1]. والاستمارة من الأدوات الشائعة في العلوم الانسانية عامة والاجتماعية خاصة ، فهي تجمع المعلومات من عينة ممثلة للمجتمع الأم ، فالاستمارة تساعد على توفير الجهد والوقت ، وتجعل المعلومات مصنفة بطريقة تسمح بالتحليل والتحقق من الفرضيات[2]، وهي تسمح أيضا بجمع بيانات أولية وميدانية حول الظاهرة المدروسة.[3] وقد تضمنت استمارة بحثنا 42 سؤالا منها أسئلة مفتوحة وأخرى مغلقة، موزعة على مجموعة من المحاول تعبر عن مؤشراتها الدالة مجموعة من الأسئلة المختلفة.

بناء الاستمارة:

تمت على مرحلتين هما: المرحلة التمهيدية حيث تمت عملية توزيعها على مجموعة قليلة من عينة الدراسة المتمثلة في الفاعلين الرئيسيين في التنمية المحلية من رؤساء المؤسسات والمستثمرين على مستوى ولاية **"قالمة"** بحضور الباحث أو بعض مساعديه ممن يعملون في المؤسسات والورشات ...إلخ ، واحتوت هذه الاستمارة على جملة من الملاحظات المسجلة من طرف المبحوثين ، وتمكنا من الاطلاع على هذه الملاحظات وأعدنا صياغة الأسئلة الغامضة أو الأسئلة التي تحتمل عدة معاني ، وهذه المرحلة التمهيدية تعتبر دعامة أساسية لمراجعة الاستمارة وبنائها بشكل منطقي وواضح ، كما قمت باستجواب المبحوثين عن طريق المقابلة المباشرة، وشملت الاستمارة الأولية على 42 سؤالا غطت فرضيات البحث ، وبعد إعادة النظر فيها وفقا لملاحظة المبحوثين أصبحت الاستمارة تحتوي على 46 سؤالا، أي تعديل الاستمارة وإضافة أربع أسئلة لكي تغطي الفروض بدقة وبذلك أصبحت الاستمارة تحتوي على أربع مباحث تناول المبحث الأول خصائص أفراد العينة من السؤال رقم 01 إلى السؤال

---

[1]- سعيد سبعون ، مرجع سابق ص 155.

[2]- محمد عبد الحميد ، **البحث العلمي في الدراسات الاعلامية** ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2000 ، ص 106.

[3]- مساعد عبد الله النوح ، **مبادئ البحث التربوي** ، د ن ، الرياض ، 2004 ، ص .....

رقم10 ، أما المبحث الثاني فتناول العوامل الشخصية المؤثرة في انشاء المشاريع التنموية من السؤال رقم 11 إلى السؤال رقم 19 ، اما المبحث الثالث فخصص لعوامل البناء الاجتماعي من السؤال رقم 20 إلى السؤال رقم 37 ، أما المبحث الأخير فمتعلق بالنسق الثقافي القيمي من السؤال رقم 38 إلى السؤال رقم 46.

2-5 الملاحظة:

يعتمد عليها الباحث لجمع المعلومات من الاطار المكاني للدراسة ، فالملاحظة هي مشاهدة الظاهرة محل الدراسة عن كثب في إطارها المتميز ووفقا لظروفها الطبيعية.[1] فالملاحظة تقنية لها فوائد كثيرة حيث تمكن الباحث من ملاحظة السلوك وتفاعلات المبحوثين ومعرفة أنماط وأسلوب معيشتهم، فالباحث يلاحظ الأجواء الطبيعية لمجتمع البحث بعيدة عن التصنيع.[2] فهذه الملاحظة ساعدتنا في انجاز الاستمارة الأولية واستخراج المؤشرات الدالة.

3-5 المقابلة:

لأجل فهم بعض الجوانب الغامضة التي يصعب الوصول إليها عن طريق الملاحظة والاستمارة أجرينا مقابلات مع بعض المستثمرين على مستوى الولاية، وذلك بهدف تعميق البحث حول الفرضيات لأن المقابلة وحدها قادرة على إعطاء معطيات طولية قادرة على الغوص في أعماق الظاهرة وخاصة ما تتميز به المقابلة من الاتصال الشفوي المباشر القادر على جمع معلومات أكثر ثراء مما تفعله تقنية الاستبيان، وقد ساعدتنا المقابلة في أمرين الأول يتعلق بناء استمارة على درجة من المصداقية والدقة في المؤشرات أما الأمر الثاني فيتعلق بتعميق التحليل حول الفرضيات وإضاءة بعض الجوانب التي عجزت الاستمارة على التقاط المعلومات حولها، وعادة ما تعرف المقابلة على أنها:« تفاعل لفظي يتم بين شخصين في موقف مواجهة حيث يحاول أحدهما القائم بالمقابلة أن يستثير بعض المعلومات أو التغيرات لدى المبحوث والتي تدور حول آرائه ومعتقداته.[3]

6- الدراسات السابقة:

1-6 الدراسات الأجنبية:

- دراسة ماكس فيبر حول الأخلاق البروتستنتية والروح الرأسمالية.

---

[1] - أحمد بن مرسلي ، **مناهج البحث في علوم الإعلام والاتصال** ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2005، ص 214.

[2] - حسن محمد الحسن ، **الأسس العلمية للبحث الاجتماعي** ، دار الطباعة بيروت ، ط2 ، 1996 ،107 .

[3] - مساعد عبد الله نوح ، مرجع سابق ، ص 100.

حاول ماكس فيبر أن تكون دراسته على قدر كبير من الموضوعية من خلال البيانات والإحصائية التي اعتمد عليها إلا أنها كانت دراسة عن الأخلاق البروتستانتية أكثر منها دراسة عن الرأسمالية، وقد حاول جاهدا إبراز العلاقة بين (الدين) والاقتصاد أو بتعبير آخر تأثير الثقافة على النموذج الاقتصادي، وقد غلبت على هذه الدراسة التفريعات حتى ليفقد القارئ الخط الأساسي في الدراسة والهدف الذي ترمي إليه وهو إثبات الصلة بين الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية، كما اعتمدت الدراسة على تتبع أنماط السلوك الديني التي لها علاقة بالرأسمالية. فالأخلاق البروتستانتية هي التي أقامت دعائم الرأسمالية حسب فيبر، ولهذا يجب الإبقاء على هذه الأخلاق للمحافظة على هذا النظام وإعطائه دفعة روحية جديدة، وقد بدا فيبر في هذا التحليل مناقضا لكارل ماركس الذي على العكس كان يرى في الدين عائقا أمام التطور وكان يرى أن الموقع الطبقي للإفراد هو الذي يحدد البنية الثقافية فحسب ماركس الاقتصاد هو الذي يحدد الثقافية أو البنية الفوقية وهذا عكس ما يراه فيبر[1]، وقد اعتمد ماكس فيبر في ذلك بتحليل التجارب المباشرة التي عاشها في الولايات المتحدة الأمريكية عن كيفية ممارسة الأمريكيين للدين ولرأس المال وكيف يعبدون الله في رأس المال ويعبدون رأس المال باسم الله[2].

وعن دور الدين من خلال دراسات فيبر يرى ريمون آرون أن نقطة الانطلاق عند فيبر تكمن في اعتقاده بأن فهم أي اتجاه يحتاج إدراك تصور الفاعل للوجود العام إذ في ضوء هذا الاعتقاد حاول فيبر إبراز إلى أي مدى تؤثر التصورات الدينية عن العالم والوجود في السلوك الاقتصادي للفاعل الاجتماعي، إن ماكس فيبر في دراسته حول تأثير الأخلاق البروتستانتية على الرأسمالية كان يريد أن يؤكد قضيتين هما أن سلوك الأفراد في مختلف المجتمعات يفهم في إطار تصورهم العام للوجود وتعتبر المعتقدات الدينية وتفسيرها إحدى هذه التصورات للعالم والتي تؤثر في سلوك الأفراد والجماعات بما في ذلك السلوك الاقتصادي والمسألة الثانية تقول أن التصورات الدينية والثقافية هي بالفعل إحدى محددات السلوك الاقتصادي ومن ثم فهي تعد من أسباب تغير هذا السلوك.

ويرى فيبر أن الرأسمالية تتطلب وجود أفراد يتميزون بخصائص سيكولوجية معينة وظروف اجتماعية معينة فالتنظيم الرأسمالي لا يتحقق في مجتمع ينظر أفراده نظرة سلبية لتنمية الثروة والاستثمار في الحياة أو يعتبرون الزهد فضيلة، كذلك لا بد من توفر مجموعة من الظروف إلى جانب الخصائص الاجتماعية والثقافية التي ذكرها، فإهمال الجانب الثقافي والاجتماعي في أي خطة تنمية يعد مؤشرا مسبقا على فشلها، وبذلك يمكن القول أن فيبر سبق غيره في إدخال البعد الاجتماعي أو إعادة الاعتبار للبعد الاجتماعي الثقافي في النشاط أو الفعل الاقتصادي

[1] - علي ليلة. **ماكس فيبر والبحث المضاد في أصل الرأسمالية المعاصرة**. الإسكندرية. المكتبة المصرية. 2004. ص 90.

[2] حسن حنفي. " الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية: قراءة عربيـة". **مجلة التسامح**. عدد ص05.

بمختلف إشكاله، وهذا ما تبنته المدرسة النمساوية في الاقتصاد وعرف لا حقا بمدرسة الاقتصاد المؤسسي أو المؤسساتي.

لاحظ فيبر أن الرأسمالية انتشرت أولا في البلاد البروتستانتية. وأن حركة التصنيع المواكبة للرأسمالية أشد انتشارا في شمال ألمانيا منها في جنوبها، وفي شمال فرنسا منها في جنوبها، وفي شمال انجلترا وأيرلندا منها في جنوبهما، ويفسر ذلك بوجود أغلبية بروتستنتية في الشمال مقارنة بالجنوب، بالإضافة إلى أن أصحاب رؤوس الأموال في البلاد الغربية معظمهم من البروتستانت وهم أيضا رؤساء مجالس الإدارات، وفي التعليم ترتفع نسبة البروتستانت في المدارس والمعاهد التقنية مقارنة بنسبة الكاثوليك الذين ترتفع نسبهم في معاهد الدراسات الإنسانية، كما يظهر البروتستانت نشاطا واضحا نحو العقلانية الاقتصادية أما الكاثوليك في فلا يشاركون في التجارة أو إقامة المشروعات، ويرى فيبر أن هذا التفوق الاقتصادي للمناطق البروتستنتية يعود للقيم المتحررة لهذا المذهب الديني الناتج عن الإصلاح الكالفيني[1]، ويشارك الكثير من المؤرخين والمفكرين المهتمين بالتاريخ الأوروبي لاسيما الثورة الصناعية، يشاركون فيبر في هذه الرؤية، ولكن الذي يميز فيبر عنهم أنه حاول البرهان على هذه التحليلات من خلال المقاربة التاريخية.

- دراسة دانيال ليرنر Daniel Lerner:

هي دارسة قام بها **"دانيال ليرنر Daniel Lerner"** بعنوان تحول المجتمع التقليدي – تحديث الشرق الأوسط، وتعتبر من الدراسات السوسيولوجية الهامة التي تناولت التأثيرات المتبادلة بين البنية والتحديث في مجتمعات الشرق الأوسط حيث كشفت عن دور التنمية والتحديث في تغيير القيم اعتمادا على مؤشرات التحضر والتعليم والمشاركة السياسية.

وانطلقت هذه الدراسة من الفرضيات التالية:

- يرتبط تحديث المجتمع بالاتجاه نحو التحضر.
- يؤثر التعليم في اتجاه المجتمع نحو الحداثة والمشاركة.
- يؤدي التعرض لوسائل الاتصال إلى زيادة قدرة التقمص العاطفي.
- يرتبط التغير في أساليب وطرق الحياة والأنماط السلوكية بالاتجاه نحو التحديث.

وشملت الدراسة اليونان تركيا لبنان الأردن سوريا مصر.

أما نتائج الدراسة فهي:

[1] - علي ليلة. **مرجع سابق** . ص 91.

- أنماط المجتمعات من حيث الحداثة تنقسم إلى ثلاث أنماط:- التقليدي – الانتقالي – الحديث، كما برزت نسبة القيم واختلاف الحداثة باختلاف المجتمعات.
- صياغة نظرية سوسيولوجية في التحديث وقدمت كفرضيات وقضايا أولية.
- قدم ليرنر مجموعة من المتغيرات التي يعتمد عليها التحديث والتي تعد مؤشرات للحداثة وهي:

* **التقمص العاطفي:** يرى ليرنر أنه ينبغي على المجتمع الذي يريد تحديث ذاته أن يهيئ الأفراد الذين يشاركون بإرادتهم على اكتساب الأساليب الحديثة، و يتمثلون القيم الجديدة التي تواكب التحديث والتي تتصف بالتقمص العاطفي، وذلك من خلال المشاركة في وسائل الاتصال الجماهيري مثل الصحافة والسينما والراديو...الخ.
* **التحضر:** ويعد شرطا أساسيا في تحديث المجتمعات ويتم عن طريق مراحل تبدأ بالانتقال إلى المدينة، ويعد التعليم مؤشرا دالا، كما أن هناك تأثيرات تبادلية بين القيم والتنمية الريفية والتحديث، حيث أشار إلى التغيرات في النسق القيمي نتيجة التنمية، كما أن بعض القيم تكون عائقا أمام التنمية مثل الزيادة السكانية ووظيفية النظم السياسية.

- كما أن هناك مجموعة من العوامل الأخرى المرتبطة بالتنمية مثل: إثارة الحافز (الدافعية إلى الانجاز)، إتاحة الفرصة أمام الأفراد للتقمص العاطفي، ضرورة تكامل وتوازن البرامج الإنمائية[1].

- **دراسة محمد ثابت:**

دراسة محمد ثابت بعنوان تنمية المجتمعات المحلية الحضرية عام 1998 بكلية الآداب جامعة أسيوط وتناولت هذه الدراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمدينة جهينة وأثر الثقافة السائدة فيها على التنمية بما في ذلك التقاليد والأعراف الاجتماعية والقيم والعادات المكتسبة وذلك قصد تحضير وتهيئة الظروف الملائمة لتنفيذ برامج التنمية لأن التنمية ضرورية لارتفاع المجتمع ككل.

أما الفروض التي انطلقت منها فهي:

- هناك علاقة بين شدة التمسك ببعض التقاليد ودرجة انتشار الأمية كعائق من عوائق التنمية.

[1] المرجع ص

- هناك علاقة بين بعض الاتجاهات السائدة في مجتمع الدراسة وعدم امكان تمويل برامج التنمية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

* بعض التقاليد والعادات الاجتماعية المنتشرة في مجتمع البحث تؤثر بدرجة كبيرة على التنمية.
* إن الأنماط السلوكية لها تأثير على الدخل الأسري من ناحية وعلى التنمية من ناحية أخرى.
* كما كشفت الدراسة أن هناك اتجاها سائدا نحو تنظيم الأسرة وزيادة حجمها، فالاتجاه نحو الانتشار بعيدا عن الادخار الحكومي بسبب التقاليد المظهرية والتفاخر.

- **دراسة الدكتور أحمد الربايعة:**

قام بها الدكتور أحمد الربايعة بعنوان مقومات التنمية ومعوقاتها بقسم علم الاجتماع جامعة الأردن في 1988، وكانت بمثابة تعريف شامل للريف الأردني من جميع الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج منها:

- أن الريف الأردني يبقى بعيدا عن الحركة التنموية التي شملت المدن والحضر حيث تحصلت الأرياف والبوادي على نصيب أقل من الاستثمارات.
- أن الخصائص السكانية تؤثر على التنمية الريفية لان معظم الفلاحين هم كبار السن نتيجة عزوف الشباب عن العمل الفلاحي وهجرتهم نحو الداخل.
- إن الزراعة لم تعد مصدرا للدخل الرئيسي لسكان الأرياف بسبب تراكم المشاكل الزراعية.
- وجود ثنائية زراعية، تعتمد على مياه الأمطار وزراعة مروية.

2-6 الدراسات الجزائرية:

- دراسة فكرون السعيد.

قام بها فكرون السعيد بعنوان إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية – حالة الجزائر- دراسة نظرية بقسم علم الاجتماع والديمغرافيا جامعة منتوري قسنطينة للسنة الجامعية 2004-2005، وانطلقت هذه الدراسة بعد من بعدين أساسيين وارتكزت على:

- محاولة تحليل عملية التصنيع بالمجتمعات النامية وفي الجزائر كحالة ودورها في إحداث تنمية شاملة اجتماعية واقتصادية.

- إلى أي حد يمكن أن تساهم البنية التحتية للمجتمع في تحقيق تفاعل متكامل مشترك.

كما طرح الباحث جملة من الأسئلة لموضوع الدراسة:

- ما هي أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها فهم منطلقات ومبادئ وأهداف استراتيجية التصنيع بالمجتمعات النامية عموما وبالجزائر خصوصا من خلال تصور النماذج التنموية التي كانت ومازالت مطروحة.
- هل التصنيع يساعد على رفع مستوى الدخل ويحسن المستوى المعيشي وإحداث تقارب بين الدول النامية والدول المتقدمة.

نتائج الدراسة:

إن أهم المنطلقات الفكرية والتاريخية لقضية التنمية كانت متعددة ومختلفة من حيث الأهداف والأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وقد اعتبر التصنيع في فترة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات وبداية الثمانيات بمثابة المخرج الأساسي للأوضاع المأساوية الاقتصادية والاجتماعية.

إن عملية التصنيع خلقت حركة تغيير واسعة وكبيرة في البناء التحتي، أي محاولة الخروج من التبعية إلى الخارج والبحث عن الذات ضمن حركة تنموية[1].

- دراسة لخروف حميد.

قام بها خروف حميد بعنوان التنمية والقيم الاجتماعية الثقافية حيث تعرضت الدراسة بالتحليل النظري والميداني للعلاقة المتبادلة بين القيم والتنمية والتعرف على ملامح هذا الارتباط وطبيعته، كما اهتمت الدراسة بالإجابة عن الأسئلة التالية:

- هل أحرز المسار التنموي في الجزائر على بدائل في القيم الثقافية لدى أفراد محل الدراسة.
- هل حدث تحول قيمي يأخذ اتجاها أفقيا يتضمن أنماطا سلوكية مرتبطة بالقيم الاجتماعية، الثقافية وهل تتسم أنماط السلوك الاجتماعي بالتمايز لدى الفئات الاجتماعية محل الدراسة.
- إلى أي مدى يعد اتجاه النماذج إطارا تفسيريا للعلاقة بين التنمية والقيم الاجتماعية، الثقافية لدى الأفراد.

أما الفرضيات الجزئية فهي:

- يرتبط ظهور بعض أنماط السلوك الاجتماعي السائد لدى أفراد المجتمع بعملية التنمية.

[1]- فكرون سعيد، **استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية**، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع والتنمية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص 271-272.

- يوجد ارتباط بين عملية التنمية واختفاء بعض الأنماط السلوكية لدى الأفراد.

أما نتائج الدراسة فهي:

- عملية التنمية بمدينة عنابة أدت إلى حدوث تحولات جوهرية في مجالات عديدة التي تبدو في الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارة والمهن الحرة وانتقال العديد من الأفراد إلى الإقامة بها نظرا لوفرة فرص العمل والخدمات المختلفة أي الانتقال من المجتمع البسيط إلى المجتمع المركب (من حالة التجانس إلى حالة اللاتجانس).
- أحدثت التنمية تغيرات في مجال القيم الاجتماعية الثقافية للعامل الذي يشتغل بالصناعة ويقيم في الأسرة ونمطها والأدوار الاجتماعية والانفتاح على العالم الخارجي.
- اختلاف لدى الأفراد معايير الصواب والخطأ ومعايير التقييم والالتزام.
- رغم استمرار العلاقات الأولية والقرابية إلا أن العلاقات الثانوية بدأت تغزو الحياة الحضرية وظهور قيم جديدة ترتبط بعلاقات النمطية والروح الفردية.
- طبيعة التنمية في الجزائر أفرزت تناقضات على مستوى الفعل الاجتماعي الذي يتميز بعدم الاستمرارية وبذلك فالنسق القيمي يتميز بالتعددية والتداخل.
- شمل التغير في النسق القيمي عدة قضايا أهمها:
  * غياب الرقابة الوالدية الصارمة.
  * ارتفاع مكانة الزوجة.
  * استمرار أهمية الأسرة كجماعة أولية.

* استمرار بعض الأنماط السلوكية التي كانت سائدة في مرحلة سابقة عن التنمية ضمن السياق الاجتماعي الثقافي.
* ارتباط التنمية بظهور بعض أنماط السلوك الاجتماعي.
* إهمال الظروف التاريخية التي أدت إلى ظهور مكونات البناء الاجتماعي.
* إن الاتجاه الأكثر ملائمة لدراسة مثل هذه المواضيع هو الاتجاه المتعدد العوامل.

7. التعليق على الدراسات:

- دراسة "دانيال ليرنر Daniel lerner" :من بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أنه يجب تهيئة الفرد للحداثة والابتعاد عن القيم التقليدية ، وهذه الدراسة متماشية إلى حد كبير مع ما توصلت إليه نتائج دراستي بأن الفرد الذي يتمسك بعاداته وتقاليده غالبا ما يرفض المعاملات المصرفية الحديثة ويتوجس خيفة من قيم الحداثة وإفرازاتها على

مختلف الأصعدة الاجتماعية ، كما أن دراسة "دانيال ليرنر" توصلت إلى أن وسائل الإعلام تلعب دورا مهما في إحداث التنمية إضافة إلى التعليم ، وفعلا يعتبر التعليم مؤشرا هاما للإقبال على المشاريع التنموية ونجاحها ، كما توصلت دراسة دانيال إلى أن بعض القيم تعيق التنمية وهذه النتيجة تنطبق على دراستي التي تعتبر أن قيم التمسك بالعادات القديمة تعيق مشاريع التنمية المحلية ، كما أن تكامل وتوازن المشاريع يساعد كثيرا على نجاح المشاريع التنموية .

- **دراسة عبد الله محمد عبد الرحمان:** من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا في التنمية وكذلك أن نوعية الصناعة ساهمت على ايجاد سبل جديدة للتنمية التكنولوجية وهذين النتيجتين تتماشيان مع بحثي حيث أن القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا في احداث التنمية الاقتصادية و كذلك أن نوعية الصناعة تفرض احداث تكنولوجيا جديدة .

- **دراسة فكرون السعيد :** من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن التصنيع في فترات مختلفة هو المخرج الأساسي للخروج بالمجتمع من الأوضاع المأسوية الاقتصادية والاجتماعية وفعلا فالصناعة تعتبر العمود الفقري لإخراج البلاد من التخلف وهذا التصنيع يؤثر في البناء الاجتماعي والأنساق القيمية الثقافية.

- **دراسة لجلود رشيد :** من أهم النتائج الي توصل إليها البحث هو أن البلدية تساهم مساهمة فعالة في إحداث التنمية المحلية ، ويمكن أن تقترب هذه الدراسة من دراستي حيث أن التنمية المحلية لا تتحقق فقط عن طريق البلدية بقدر ما تتحقق عن طريق المشاركة الشعبية ، وقد تكون هذه المشاركة إما عن طريق البلدية أو الولاية أو عن طريق الجمعيات الحلية.

- **دراسة لخروف حميد :** من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن التنمية أحدثت تغييرات في مجال القيم الاجتماعية والثقافية عكس ما توصلت إليه دراستي على أن القيم هي التي تؤثر في التنمية ، ويمكن اعتبار أن التنمية تؤثر وتتأثر بالقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع ، كذلك أن دراسة لخروف حميد توصلت إلى أن التنمية أحدثت تغييرا في النسق القيمي الثقافي ممثلة خاصة في غياب الرقابة الوالدية الصارمة وارتفاع مكانة الزوجة واعتبار الأسرة كجماعة أولية ؛ أي أن التنمية هي التي أحدثت هذا التغيير بينما دراستي جاءت عكسية ؛ أي أن الأنساق الثقافية الممثلة في العادات والتقاليد هي التي أثرت على التنمية إيجابا أو سلبا ، وهذا يعني كما ذكرنا أن التنمية تؤثر وتتأثر بالأنساق القيمية الثقافية.

صعوبات البحث:

من اكبر الصعوبات التي واجهتها أثناء قيامي بهذه الدراسة، تموقع الموضوع الذي تناولته في مفترق طرق معارف مختلفة، تتداخل فيها المفاهيم والتخصصات، فهذه الإشكاليات تتناولها الأنثروبولوجيا الاقتصادية وعلم الاقتصاد خاصة بعض مدارسه المتأخرة المتأثرة بالدراسات الاجتماعية وأيضا علم الاجتماع التنمية وعلم الاجتماع الاقتصادي، وقد بذلت قصار جهدي في إعطاء الإشكالية طابعا سوسيولوجيا، وكانت في كل مرة تتجاذبني المفاهيم والأطر النظرية من التخصصات الأخرى، ولكني حرصت كل الحرص على أن يبقى نطاق التحليل في إطار علم الاجتماع وفي حالات قليلة في إطار الأنثروبولوجيا الاقتصادية التي قدمت للدراسة بعض المفاهيم الخصبة التي أنارت التحليل وعمقته.

ومن الصعوبات الأخرى التي واجهتها قلة الدراسات الاجتماعية التي تناولت هذه الإشكالية، وعلى قلة هذه المراجع كان اغلبها يركز على العملية العكسية أي تأثير التنمية والتحديث على تغير القيم والبناء الاجتماعي، وبصعوبة بالغة استطعت أن أجد بعض الدراسات القليلة والجادة القريبة من الموضوع والتي حاولت تناول الإشكالية في إطار رؤية واضحة وتحليل عميق، كما واجهتني بعض الصعوبات في تحليل المفاهيم ووضع مؤشرات دالة ومعبر عنها كما واجهتني أيضا بعض الصعوبات في الدراسة الميدانية خاصة توفير عينة البحث وتوزيع الاستمارات عليها وتوزيعها على اعتبار الفاعلين الرئيسيين في التنمية المحلية ممثلين في أصحاب المؤسسات ومنشئي المشاريع.

ومن بين الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة صعوبة الحصول على بعض المعلومات الضرورية من الهيئات والمصالح المختصة سواء ما تعلق منها بمصلحة السجل التجاري أو مصلحة الضرائب أو مصالح أخرى والتي كان التعامل معها في غاية الصعوبة والبيروقراطية وفي كثير من الأحيان لا ينتج المجهود المبذول أي نتيجة، وفي بعضها تكون المعلومات المقدمة عامة وغير دقيقة وغير قابلة للاستغلال.

الفصل الثاني

البناء الاجتماعي والنسق القيمي

تمهيد:

سنتناول في هذا الفصل نظريات البناء الاجتماعي "نظريات البناء الاجتماعي" عند "راد كليف براون، ايفانز بريتشارد، تالكوت بارسونز" ثم نظرية البناء الاجتماعي عند "ريموند فيرث (**FIRTH**)" ثم نظرية البناء الاجتماعي عند "ريدفيلد روبرت" (**R.Redfield**) وبعد ذلك تعرضنا إلى القيم والنسق القيمي وأهميته ودوره ووظيفته في الحياة الاجتماعية خاصة ما تعلق منها بتأطير السلوك وتوجيهه وتوفير النماذج والأطر الاجتماعية المرجعية للفرد والجماعة، ويرى محمد الجوهري في كتابه قاموس الأنثروبولوجيا أن مفهوم البناء الاجتماعي استعمل بكثرة في الدراسات الاجتماعية لاسيما الانثروبولوجيا منها وبتعاريف متعددة ومتنوعة دون أن يحظى احدها بالتوافق والإجماع، وقد ارتبط عموما في الانثروبولوجا بالباحث البريطاني رادكليف براون

1- نظريات البناء الاجتماعي.

1-1 تاريخ مفهوم البناء الاجتماعي.

انتشر مفهوم البناء الاجتماعي في الدراسات الانثروبولوجية خاصة ورغم المجهودات البحثية التي قامت حوله إلاّ أنّه بقي محافظا على قدر من الغموض، ومن أهم العلماء الذين ساهموا في توضيحه "راد كليف براون"[1] عندما ألقى محاضرة عام 1940 أمام معهد الأنثروبولوجيا الملكي ، وكان عنوان هذه المحاضرة "البناء الاجتماعي" ، لكن الفكرة في حدّ ذاتها كانت أقدم من ذلك حيث ظهرت عند "ماركس" بأسماء مثل "البنية التحتية والبنية الفوقية" وعند "دوركايم" تحت "التركيبات المورفولوجية" ، وظهر كذلك عند "مونتسكيو" حيث دعّم علم الاجتماع المقارن، وقد بيّن "مونتسكيو" في كتابه "روح القوانين" أنّه لا يمكن فهم القانون بفروعه المختلفة إلاّ في ضوء العلاقات ببعضها البعض وعلاقاتها بالجانب السياسي والحياة الاقتصاديّة والدّين والعادات والعرف ...إلخ، وهذا هو"البناء الاجتماعي " الذي نعرفه الآن[2]، كما ظهرت الفكرة بنوع من الغموض عند علماء القرن 18 والقرن 19 أمثال "سان سيمون" و"أوجيست كونت" و"لويس مورجان وماكلينان" ، وظهرت الفكرة واضحة عند "هربرت سبنسر" خاصّة عندما شبّه المجتمع بالكائن العضوي وبذلك انتشرت فكرة البناء الاجتماعي، وكان "سبينسر" يتصوّر المجتمع بأنّه جزء من النظام الطبيعي للكون، ولهذا يمكن تصوره كبناء متماسك لكن "سبنسر" لم يضع تعريفًا للبناء الاجتماعي، كما توضّحت الفكرة أكثر مع "إميل دوركايم" عندما عالج

---

[1] محمد الجوهري. **المفاهيم الأساسية في الأنثروبولوجيا**. ب د ن . القاهرة. 2008ص97.

[2] ـ إيفانز بريتشارد. **الاناسة المجتمعية: ديانة البدائيين في نظريات الإناسيين**. ترجمة حسن قبيسي. دار الحداثة. بيروت. 1986. ص 30.

موضوع الظواهر الاجتماعية التي تنتقل من جيل إلى آخر وتفرض نفسها على المجتمع وتمارس عليه الاكراه.

أمّا التحوّل في هذا المفهوم فيرجع الفضل إلى محاضرة "راد كليف براون" كما ذكرنا سابقاً الذي استخدم مفهوم البناء الاجتماعي الذي انتشر في الدراسات الانثروبولوجيّة والاجتماعيّة ، في ربع القرن الماضي فنظريّة البناء الاجتماعي عنده صادرة من نظرته إلى الانثروبولوجيا الاجتماعيّة، ويقول "راد كليف براون" أنّه لا يوجد اتفاق بين العلماء على استخدام هذا المفهوم بمعنى واحد ، كما يرى "براون" أنّ الانثروبولوجيا الاجتماعية ، لقد كان "براون" يرى أن الانثروبولوجيا الاجتماعية أو علم الاجتماع المقارن يهتمّ بالمحل الأوّل باعتباره علمًا طبيعيا لدراسة الأبنية الاجتماعية[1].

مفهوم البناء الاجتماعي:

يقصد بالبناء الاجتماعي أنماط النظم والروابط في مجتمع معين في جماعة خاصة في زمن معين، والبناء الاجتماعي متغير وفي حركة دائمة، يخضع لتغيرات وتعديلات أساسية تساعد على الاستجابة مع الظروف المتغيرة، لتعيد استقرار المجتمع، أو يتفكك البناء كرد فعل لهذه الظروف الجديدة لتكوين نظام اجتماعي جديد[2]. فهناك بعض العلماء عرفوا البناء الاجتماعي في قواميس الأنثروبولوجيا على أنه نسيج من العلاقات الاجتماعية التي تربط بين أعضاء المجتمع في حين أن البعض الآخر ركز على أن البناء الاجتماعي يتكون من العلاقات التي تربط بين الجماعات الرئيسية في المجتمع.

أما كنسيج فعرف البناء الاجتماعي على أنه "النظم الاجتماعية التي عن طريقها تصل مجموعة من السكان إلى التكامل والترابط، وهي الحال اللازمة لتكوين المجتمع."

أما جورج لتبرج فاعتبر أن البناء الاجتماعي هو عبارة عن نظم اجتماعية وهي كذلك في نفس الوقت أنماط سلوكية رسمية عامة وموحدة تشكلت من تكرار تجمعات الأشخاص نتيجة تفاعلهم مع بعضهم.

وتظهر أنماط الاعتماد على النظم الاجتماعية في الاستمرارية عبر الزمن وقد لا تستمر فيمكن أن تتغير بشكل مفاجئ.

وأثناء دراستنا للنظم الاجتماعية من الضروري أن نفهم الميكانيزمات الأساسية لوصول الإنسان إلى التناسق في السلوك الاجتماعي، وأهمية هذا التناسق تظهر في

---

[1] - أحمد أبو زيد. **البناء الاجتماعي: مدخل إلى دراسة المجتمع** . دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2011 ، ص- ص 190 - 200.

[2] - محمد سعيد فرح، **ما علم الاجتماع**، منشأة المعارف. الإسكندرية. 2012. ص .34

المجتمعات التي تتطور وتنمو وتتغير باستمرار، وبدون هذا التناسق تصبح الحياة الاجتماعية مستحيلة لأنه نوع من الاطراد والوحدة التي تبين الدوام والتناسق وبالتالي يمكن تحقيق الأنساق والنظم الاجتماعية، ومفهوم البناء الاجتماعي يعبر عن العلاقة المتبادلة بين الأوضاع الاجتماعية والأدوار [1].

كما يعتبر بارسوتز أن البناء الاجتماعي أكثر استقرارا من الجانب الوظيفي من النسق وادرك أن نظم المجتمع هي مركبات من الأوضاع والأدوار.

أما نادل فاعتبر أن البناء الاجتماعي هو مجموعة أفراد يتفاعلون في أدوار وهي بدورها أساليب الفعل داخل البناء أي أن العلاقات التي تقوم بين الأشخاص تخضع لتنظيم معين فكل فرد يرتبط بالآخر بمستويات محددة على أوضاعهم أو مراكزهم النسبية، فالمركز هو المكانة أو الوضع التي يحتلها الشخص داخل النسق الاجتماعي مثل وضع الابن اتجاه الأب والرئيس أمام المرؤوس.

وعندما يحتل الفرد مركزا اجتماعيا فإنه يقوم بمجموعة من الوظائف وتفرض عليها مسؤوليات تجاه المراكز الأخرى الأعلى، كما يرتبط المركز بمجموعة من المراكز الأخرى.

كما يرتبط المركز بالدور، فرغم اختلاف مدلولها الا أنهما متلازمان ولا ينفصلان، فالدور هو الجانب الحركي للمركز ويتمثل في الحقوق والواجبات والالتزامات التي تعتبر مكونات أساسية للمركز وتسمى أدوار مثل دور الأب اتجاه الابن وفي هذه الحالة فالدور ليس فعلا وإنما توقعات الفعل وبذلك تكون الدور ليس فعلا وإنما توقعات الفعل وبذلك يتكون الدور من الاتجاهات والقيم والسلوك أي أن الدور هو عبارة عن المواصفات التي تختص بسلوك أناس معينين.

فنحن نتوقع من الرجال أن يسلكوا سلوكا مخالفا عن سلوك النساء وبالتالي فهذا الرجل يقوم بعده أدوار كان يمارس دور الأستاذ ودور الأب ودور عضوا في الحزب ...الخ.

وحسب رالف لنتون فإن كل دور اجتماعي مرتبط بالمركز الاجتماعي، ويتحول الدور والمركز إلى أنماط سلوكية مثالية في الحياة الاجتماعية أي إلى مستوى الواقع المحسوس.

وقد اعتبر بعض العلماء أن البناء الاجتماعي هو الطريقة المثلى لتقسيم المجتمع إلى جماعات متمايزة. أو ركزا اجتماعية وثمة عناصر أساسية يقوم عليها هذا التمايز والتفاصيل وفي هذا الإطار قدم لنا ايفانز بريتشارد تعريفا للبناء وفي البناء الاجتماعي هو الجماعات

[1] ـ حسن عبد الحميد رشوان، **البناء الاجتماعي الأنساق والجماعات**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2007، ص 403.

الاجتماعية المستمرة في الوجود لوقت كاف بحيث تستطيع الاحتفاظ بكيانها رغم التغيرات التي تحدث للأفراد الذين يكونون تلك الجماعات.

كما أنه لا يوجد إنفاق بين العناصر الأساسية أو المبادئ الأولية التي تقوم عليها هذا التمايز لكنهم اتفقوا على البعض منها مثل التوزيع على أساس الجنس أو التوزيع الإقليمي.

أما كينج فاقتصر مجال البناء الاجتماعي في النظم الاجتماعية بيبن أنها تزرتشاد فحدده في الجانب المورفولوجيا أي الجماعات الاجتماعية.

أما أراد كليف براون فذكر أن البناء الاجتماعي يشمل ثلاث مجموعات من الظواهر الاجتماعية:

-1الجماعات بالأشكال الموفولوجية: وتعرف بالجماعات الاجتماعية المستمرة في الوجود وهي عبارة عن تكتل الإنسان في وحدات اجتماعية مختلفة في الحجم والوظيفة [1].

-2معظم العلاقات بين فرد وآخر تقوم على أساس القرابة وهي تكون المجموعة الثانية للبناء الاجتماعي.

-3ظواهر التنوع بين الأفراد تحدد الأدوار الاجتماعية، وتنتمي كل مجموعة من الأدوار الاجتماعية الى مراكز اجتماعية يحددها المجتمع للرجال والنساء والشيوخ والأطفال.

كما ميز راد كليف براون عن المضمون الداخلي للبناء والصورة البنائية فالمضمون البنائي هو الأفراد له طابعه الخاص تدور حوله رغبات الإنسان ويحدد غايات المجتمع المستقبلية.

أما الصورة البنائية فهي أسلوب الارتباط بين الأفراد في علاقات تنظيمية اجتماعية منظمة تظهر في الأفعال والتفاعلات الاجتماعية وحسب راد كليف براون أن العلاقات الأسرية هي أهم الصور الثنائية.

والبناء الاجتماعي هو مبدأ الظواهر الاجتماعية وهو المفسر لها في نفس الوقت، والبناء الاجتماعي ليس شرطا أن يقوم به الأفراد من نشاط وإنما يعمل في غيابهم وعلى العكس من ذلك فإن الفرد هو ملك البناء الاجتماعي أكثر من أنهم ممثلون له، وبهذه الطريقة فإن ذلك يعتبر بادره موت الإنسان على حد تعبير ليفي ستروس.

[1] - حسن عبد الحميد أحمد رشوان مرجع سابق ص

والنسق البنائي يربط بين الأفكار والواقع وهناك اتفاق بين البناء الفكري والبناء الواقعي.

أما مايكل كلارك فقد ميز بين الثقافة الفرعية التي ترتبط بالأفكار والمعاني أما البناء الاجتماعي فيرتبط بالأحداث الاجتماعية.

وأما هوارد بيكو فقد جمع بين الاتجاهين السابقين، ونذكر أنه لا بد من الربط بين الأفكار التي القيم والمعايير وبين الممارسات التي تتضمن سلوك الناس.

1-2- البناء الاجتماعي والوظيفة:

كان لظهور فكرة البناء الاجتماعي وتصوّر المجتمع وحدة متماسكة أثر في توجيه البحوث الانثروبولوجية والدراسات الاجتماعية إلى محاولة الكشف عن تشابك النظم داخل المجتمعات المحليّة، فلا يمكن فهم النظام الاجتماعي إلاّ إذا درسناه في علاقته بالنظم الأخرى ، وبذلك ظهر مفهوم الوظيفة الاجتماعية التي تعني في نظر العلماء المحدثين الدور الذي يلعبه النظام في البناء الاجتماعي ، فظهور مفهوم البناء الاجتماعي والاتجاه الوظيفي هما نتيجة نظرة العلماء على أنّ المجتمع هو نسق واحد يتشكل من العناصر المتفاعلة التي تؤثر بعضها في البعض الآخر، فالاتجاه الوظيفي يعني بالدّرجة الأولى معرفة مدى التشابك والتفاعل بين النظم الاجتماعيّة التي تشكل المجتمع.

فالاتجاه الوظيفي لم يظهر كاتجاه قويّ إلاّ مع بداية هذا القرن خاصةً عندما اهتم علماء الانثروبولوجيا بالمجتمعات المحليّة الصغيرة ، لكن فكرة الاتجاه الوظيفي تمتد جذورها إلى التفكير الاجتماعي القديم خاصة عند علماء القرنين 18و19 ، وعلى العموم فإنّ فكرة الوظيفة الاجتماعية لم تبدأ بالمعنى الدقيق إلاّ منذ أوائل هذا القرن، كما استخدمت كلمة وظيفة بمعاني كثيرة حتى أصبحت غامضة، ففي الرياضيات تعني كلمة وظيفة إلى علاقة أحد المتغيرات بمتغير آخر وبعدد من المتغيرات ، أمّا في الفيزيولوجيا فتبقى العلاقة المستمرة بين الكائن العضوي وعمليّة الحياة ، فالعمليات التي تحدث داخل الجسم تتوقف على البناء العضوي من حيث هو بناء حي ، فإذا توقف القلب عن دفع الدم تتوقف الحياة ويتوقف البناء الحيّ.

ويشير "ميرتون Merton إلى أنّ كلمة وظيفة تستخدم في خمس معان ، الأولى أنّ هذه الكلمة تشير في الحياة اليوميّة إلى النشاط الاجتماعي فمثلاً نقول أنّ فلانًا لم يمارس وظيفة اجتماعية، أمّا الثانية فيقصد بها الوظيفة أو العمل الذي يقوم به الإنسان للحصول على الدخل، أمّا الثالثة فتستخدم في العلوم السياسيّة وتعني المناشط المتعلقة بمركز اجتماعي معيّن

وخاصةً الشخص الذي يحتلّ مركزًا أساسيًا أو وظيفة معيّنة، أمّا رابعًا فيستخدم في الرياضيات وتعني أحد المتغيّرات في علاقته بمتغيّر أو أكثر ، أمّا الاستخدام الخامس فيعني العمليات العضويّة أو الحيويّة من حيث إسهامها في استمرار الكائن العضوي الحي وحفظ كيانه.

فاستخدام مفهوم الوظيفة يقوم في الأساس بين المماثلة بين الحياة الاجتماعية والحياة العضوية، وهنا نستعمل كلمة وظيفة للإشارة إلى العلاقات المتبادلة بين البناء الاجتماعي وعمليّة الحياة الاجتماعيّة ، ونلاحظ أن كثيرا من العلماء المحدثين يحاولون اجتناب هذه المماثلة العضوية بين المجتمع والكائن الحيّ البيولوجي، فالكائن الحيّ يتكوّن من الخلايا للحفاظ على البناء وهو الجسم ، أمّا المجتمع فيتشكّل من أفراد وزمر الذين يدخلون في علاقات متبادلة فيؤلفون البناء الاجتماعي.

ويرى"راد كليف براون" أن"إميل دوركايم" هو أوّل من صاغ بطريقة منهجيّة المماثلة بين المجتمع والحياة العضويّة وأقام نظريّة على أساس الوظيفة، فاعتبر أنّ الكائن العضوي هو تعبير وظيفي للبناء العضوي، كذلك فإنّ الحياة الاجتماعية هي التغيير الوظيفي للبناء الاجتماعي، كما أنّ الظواهر الاجتماعية هي ظواهر فريدة تختلف كل الاختلاف عن الظواهر البيولوجية أو السيكولوجية وبذلك فإنّ"دوركايم" يرفض تفسير الظواهر الاجتماعية في ضوء علم النفس أو أي علم آخر ، فالظاهرة الاجتماعيّة تُفسّر على المستوى الاجتماعي فقط ، أي أنّ الظواهر الاجتماعية تفسّر في ضوء العلاقات الاجتماعية وهذا ما يشكّل جوهر الوظيفة الاجتماعيّة ، وبذلك اكتسب "دوركايم" بحق لقب" رائد النزعة الوظيفية في العلوم الاجتماعية. "

ويعتبر "راد كليف براون" من بين العلماء القلائل الذين يستعينون بالمماثلة بين الحياة الاجتماعيّة وبين الحياة العضويّة لفهم"الوظيفة" ولكنّه ينصح الباحثين باتخاذ نوع من الحذر، وحسب رأي "مالينوفسكي" أنه لابدّ من أن نفرّق بين الصورة أو الشّكل من ناحية والوظيفة من ناحية أخرى ، فوظيفة العلاقات الزوجيّة هي إنجاب الأطفال أمّا صورة هذه العلاقة فتختلف من ثقافة لأخرى، والمقصود بالصورة هي العمليّة التي يقوم بها أفراد المجتمع مثل الطقوس التي تصاحب الولادة والقيود والتحريمات وطرق العناية بالطفل، أي أنّه حسب "مالينوفسكي" أنّه لا يمكن فهم الوظيفة بعيدًا عن فائدة الظاهرة أو النشاط ، فمثلاً المسكن هو عبارة عن تجمع الحجارة والقطع الخشبية أو جلود الحيوان، فهذه تعتبر صورة بنائية ، أماّ طريقة إقامته والأثاث الموجود بداخله فهي أمور تتعلق بالحاجات المنزليّة التي ترتبط إلى حد كبير بالاستعمال والحاجات المنزلية ، ولذلك كان يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار وظيفة المسكن التكاملية حين ندرس المراحل المختلفة التي تمر بها عمليّة بناء المسكن.

كما يفضّل "مالينوفسكي" أن يستشهد بوظيفة التنظيم القرابي في المجتمع حيث تعتبر الأسرة المكوّنة من الوالدين والأبناء غير المتزوجين أصغر وحدة قرابية عرفتها المجتمعات البشريّة فهي تمد المجتمع بالمواطنين وتوفّر لأبنائها التغذية والتربية والتعليم ، كما تقوم الأسرة الممتدة باستغلال الموارد الاقتصادية بطريقة أفضل من الأسرة الصغيرة وتعمل على السيطرة أكثر على الطبيعة وتعمل على زيادة الطمأنينة داخل المجتمع، وقد ركز "مالينوفيسكي" على دراسة العلاقات المتبادلة بين الظواهر، فهو لم يتصور أنّ بعض الظواهر الثقافيّة أو الاجتماعيّة تستطيع أن تستمر في الوجود بعد أن تختفي وظيفتها ، وكان يؤكد أنّ هذه المخلفات ليست إلاّ ظواهر وظيفيّة، فكل ثقافة فهي كل متكامل و كل عنصر ثقافي يؤدي دورًا معينًا[1].

3-1 البناء الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي.

يرى "بارنز **Barnes** أنّ التنظيم الاجتماعي هو عبارة عن الجهد الذي يبذله الإنسان لتحقيق أهداف معينّة لإشباع حاجاته أي أنّ التنظيم الاجتماعي عند بارنزله جانبان الأوّل وظيفي والثاني بنائي ، فالأوّل عبارة عن الجهود الجماعيّة الأساسية لتحقيق اهداف معيّنة كتربية الاطفال وتوزيع الخدمات وهذه هي وظائف النظم التربويّة والاقتصاديّة ...إلخ امّا الجانب الثاني فهو عبارة عن ما ينجم عن هذه الانشطة من جماعات متخصّصة في أداء وظائف معيّنة لإشباع الحاجات الأساسية كالجماعات الاسريّة التي تستهدف تربية الابناء والجماعات الاقتصادية التي تؤدّي وظائف الانتاج والاستهلاك والتوزيع...إلخ

أمّا"راد كليف براون"فيرى أنّ التنظيم الاجتماعي هو تنظيم النشاط الاجتماعي لتحقيق أهداف معيّنة .

أمّا "مارشال جونز" فيعرّف التنظيم بأنّه :«النسق الذي ترتبط بواسطته أجزاء المجتمع بعضها ببعض من ناحية و المجتمع ككل من ناحية أخرى بطريقة لها هدف.«

ونشير إلى أنّ النسق هو عبارة عن مجموعة من الأجزاء المتفاعلة يؤدّي كل منها وظيفة محدّدة تساهم في أداء وظيفة كلّية وبذلك يمكن أن نقول أنّ للشخصيّة نسق والجسم الأساسي كنسق وعن الساعة كنسق ، وبذلك فالنسق يشبه كثيرًا فكرة البناء.

ومن خلال ما سبق عن مفهوم البناء الاجتماعي يمكن أن نقول أن بعض العلماء ركّزوا على النشاط وتنظيمه في حين ركّز البعض الآخر على علاقات مكونات المجتمع (النظم) بعضها ببعض وبالمجتمع ككل ، وبعضهم قصر مفهوم التنظيم على الجماعات الاجتماعية التي نشأت تلقائيا كالأسرة أو بطريقة مقصودة كالجماعات الاقتصاديّة لإشباع

[1] - أبو زيد. مرجع سابق ص- ص 72 – 77.

الحاجات الأساسية كالتربية والغذاء والأمن ...إلخ فالتنظيم الاجتماعي كمفهوم يشتمل كل هذه الجوانب لأنّه يهدف إلى تنظيم الحياة الاجتماعية داخل المجتمع لنأخذ شكل مصنع أو مدرسة أو وزارة وهذا يعني أن التّنظيم يتضمّن تقسيم العمل وتحديد المهام والاختصاصات والمراكز والأدوار والتسلسل الطبقي ونظم الثواب والعقاب ، وبذلك فمفهوم التنظيم يتضمن وجود عمليتين:

الأولى: عمليّة التباين الاجتماعي أو تقسيم العمل بين الناس وتوزيع الأدوار ووضع كل شخص أو جماعة في مركز اجتماعي يختلف عن مركز الآخرين حسب ما يؤديه من دور.

الثانية: عمليّة التكامل ويطلق عليها في بعض الأحيان التساند الوظيفي بين الأجزاء والوحدات أو مكوّنات التّنظيم وبذلك تكامل وظائف الأعضاء للحفاظ على الوظيفة الكليّة للتنظيم.

كما أنه تشبيه المجتمع بالكائن العضوي يرجع إلى العالم العربي "الفرابي" وإلى "ابن خلدون" ، فالجسم يتشكّل من أعضاء وكذلك فالمجتمع يتشكّل من جماعات مثل جماعة الأساتذة والطلبة والإدارة ...إلخ فكلّ جهة لها وظيفة جوهريّة ويعرّف "روبرت فارس R Farès التنظيم الاجتماعي بأنّه: "مجموعة من العلاقات المتفاعلة وظيفياً بين مجموعة من المكوّنات (أشخاص أو جماعات بحيث يؤدي هذا التفاعل إلى ظهور خصائص متميّزة يتّسم بها الكلّ الذي يتألّف من أجزاء لا يتميّز بها أي من هذه الأجزاء ويجعل من هذا الكل حقيقة قائمة بذاتها"[1] .

4-1 التنظيم الاجتماعي والنظم والمنظمات:

تنشأ الظواهر الاجتماعيّة من أفعال وقيم ومعايير ونظم نتيجة التفاعل في الحياة الاجتماعية ، فالتفاعل الاجتماعي بين الناس يخضع لقواعد ويسير نحو أهداف تحقق مطالب الجماعة ، فيوجد التفاعل الاسري والسياسي والاقتصادي ...إلخ وبذلك تتعدد وتتنوع مطالب الجماعة ولمواجهة التطوّر الاجتماعي يهتمّ علماء الاجتماع بالتفاعل المتكرّر لأنّ ذلك يجعله قاعدة السلوك الاجتماعي ، وينقسم التفاعل إلى أنماط متعددة يتضمن مجموعة من العلاقات الناتجة عن التفاعل ، والمجتمع يتكوّن من مجموعة من العلاقات ، أي أنّ البناء الاجتماعي يتشكّل من انماط متعدّدة التي تحقّق بدورها مطالب الجماعة ويقول "ماكيفرو بيج **Macever and Page** "إلىأنّ كل شيء مقرر اجتماعيًّا يعدّ نظامًا ، وبذلك فهما يشيران إلى تعريف "بارنر" للنظم وهو:«أنّها البناء الاجتماعي والأداة التي ينتظم عن طريقها المجتمع

[1] - نبيل محمد توفيق السمالوطي.**الدين والبناء الاجتماعي** . دار الشروق للنشر والتّوزيع والطباعة . جدّة. 1881.، ص 113- 117.

الإنساني». ووفقًا لهذا التعريف تعتبر الأسرة والدّولة نظمًا ولكن"ماكيفر" و "بيج" فرقا بين المنظمات والنظم ، فالأولى (المنظمات) هي الجماعات المنظّمة لتحقيق مصلحة أو عدّة مصالح في حين أنّ الثانية هي الصورة المقرّرة والمميّزة لنشاط الجماعات ، فالأسرة والمصنع هي منظّمات في نظر "ماكيفر" تتضمن تحقيق الأهداف وتتضمن العمل المشترك وتنظم علاقة الفرد بالآخر، ويشكل البناء الاجتماعي بناء على هذه المنظمات (الأجهزة) والنظم والقواعد المقررة والمنظمة لآراء الأنشطة والتي تحكم العلاقات داخل المنظمات ومن هذا يريد أن يفرّق "ماكيفر" بين المنظّمة كجماعة تتشكّل من الأعضاء لهم أدوار وعلاقات وبين النظام الذي هو عبارة عن مجموعة من القواعد المعترف بها لتنظيم الأدوار والعلاقات

وخلاصة القول أنّ الوحدة الأساسيّة للبناء الاجتماعي هي الفعل الاجتماعي الذي هو السلوك المقنّن والمتوقّع الذي يقوم به الفاعل في موقف معيّن مثل الطبيب الذي يكشف على المرضى ، ولهذا نتكلّم عن الفعل الاجتماعي والتفاعل والانتظام في المجتمع ، فعندما يترابط مجموعة من الأشخاص فإنّهم يكوّنون بناء ، وما يفعله الجماعة هو الوظيفة ، فكلّ المنظّمات أو النظم هي في الواقع هي أنماط مختلفة للتنظيم الاجتماعي وبذلك تعتبر الأسرة والنقابة والقوة البشريّة هي منظّمات اجتماعية تتمايز في الحجم وتختلف من حيث تعدّد الوظائف.

ولهذا فالتنظيم الاجتماعي يخضع للحجم ولنوعيّة الثقافة ، فكلّما زاد عدد السكان اتّسع نطاق التنظيم ، وكلّما زاد تراكم الثقافة كلّما زاد عدد التنظيمات المتخصّصة على حساب المنظّمات المتعدّدة الوظائف ، ومن الأمثلة في الحياة قيام الأسرة بوظائف متعدّدة سياسيّة واقتصاديّة وتربويّة[1].

5-1 - خصائص البناء الاجتماعي:

- **يتكون من أنماط العلاقات الاجتماعية:**

عند دراسة البناء الاجتماعي نلاحظ العلاقات الاجتماعية في الواقع المحسوس المحدد بمكان وزمان معين، فالعلاقات الاجتماعية تكون بين فردين على الأقل، فقد يكون هناك مجموعة من الأفراد دون وجود علاقات اجتماعية بينهم، فالعلاقات الاجتماعية توجد عندما يكون توافق أو تعارض بين مصالح الأفراد أو توجد محاولات للحد من الصراع الذي ينشا من تعارض المصالح.

[1] - نبيل السمالوطي مرجع سابق ص – ص 117 – 199 .

فالبناء الاجتماعي لا يمكن ملاحظته إلا في صورة علاقات اجتماعية محسوسة ومتكررة بين الأفراد والجماعات وذلك للوصول إلى أنماط تلك العلاقات التي يتكون منها البناء الاجتماعي.

- **البناء الاجتماعي كل أو نسيج متشابك الأجزاء:**

صنفت الأنماط إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: التجمعات أو الجماعات التي يتكون منها المجتمع.

القسم الثاني: النظم الاجتماعية التي عن طريقها يستمر البناء الاجتماعي.

القسم الثالث: المراكز الاجتماعية التي يحتلها الأفراد.

وكذلك الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد والجماعات من خلال المراكز الاجتماعية.

والواقع أن جميع أجزاء عناصر البناء الاجتماعي تتفاعل وتنصهر في ذلك الكل، إذن فالبناء الاجتماعي هو مزيج يتكون من أجزاء متشابكة متداخلة وليس من عناصر منعزلة مستقلة.

- **البناء الاجتماعي مستقر وليس جامدا:**

يرتكز البناء الاجتماعي على الاستمرار والاستقرار عبر الزمن حيث يعمل على تماسك المجتمع وكيانه، كمجتمع متميز لفترة طويلة من الزمن، فالجماعات الكبيرة التي تحتفظ لمدة طويلة بكيانها وبهيكلها العام ونظمها الداخلية ونمط علاقتها تعتبر وحدات بنائية، أما الزمر الاجتماعية المؤقتة أو السريعة الزوال فهي خارجة عن البناء الاجتماعي.

كما يتميز المجتمع بصفة الاستقرار والاستمرار لمئات السنين، وعند قيام الحروب والثورات فإن بعض النظم الاجتماعية تختفي ولكنها تعود مرة أخرى ويعود الاستقرار وبالتالي يستمر البناء الاجتماعي.

وعملية استمرار واستقرار البناء الاجتماعي لا تعني الجمود مثل مبنى المنزل وإنما يقصد بالاستمرار الديناميكي مثل استمرار البناء العضوي للجسم الحي لأن خلايا الجسم الحي تتجدد باستمرار، ويحدث تجدد متشابه في البناء الاجتماعي بالنسبة لأعضائه، فكل يوم يدخل في البناء الاجتماعي أعضاء جدد عن طريق الولادة أو الهجرة أو الوفاة.

كما توجد مظاهر أخرى للتغير الاجتماعي مثل التغير في العلاقات الاجتماعية من يوم لآخر نظرا لتغير الأفراد وتغير الزمان والمكان، وهذا التغير قد يكون بطيئا في المجتمعات شبه

البدائية وسريعا في المجتمعات الصناعية، أما المجتمعات النامية فالتغير يكون متوسط، وقد يتعرض البناء الاجتماعي لمؤثرات مفاجئة وقوية من داخله أو خارجه ينتج عن ذلك تغيرات سريعة في بعض أجزاء البناء.

وقد يتعرض البناء الاجتماعي لضغوطات خارجية للقضاء عليه وانقراضه وذلك بقتل كل أعضاء المجتمع، فلا يمكن أن يوجد بناء اجتماعي بدون مجتمع، ولا يمكن أن يكون مجتمع دون عدد معين من الأفراد، ويقدم لنا التاريخ بعض النماذج من المجتمعات شبه البدائية التي انقرضت خاصة في الأمريكيتين وأستراليا حيث تم القضاء على هذه الشعوب بطريقة مقصودة.

2- نظريات البناء الاجتماعي:

2-1 نظرية راد كليف براون: يعتبر من رواد المدرسة البنائية الوظيفية حيث قام بدراسة على جزر الانديمان بين 1906-1908 كما ألقى محاضرة عام 1940 بعنوان" البناء الاجتماعي" حدد فيها مفهوم البناء الاجتماعي فهو ينظر إلى المجتمع على أنه نظام طبيعي يمكن دراسته من خلال المنهج العلمي ويعرف العلم الطبيعي على أنه البحث المنهجي في الكون كما تبينه الحواس[1].

ولقد ركز "براون" في نظريته على المجتمعات التقليدية النشيطة المحلية والصغيرة موضحا أن تلك العلاقات تحدث بين الأشخاص عن طريق التأثير والتفاعل فهي تسهم في تشكيل الأبنية الأساسية لتلك المجتمعات،[2] كما يعتقد "براون"، وانطلاقا من هذه الفكرة أنه يمكن أن يوجد نوع آخر من العلم الطبيعي يهتم بالخصاص العامة للأبنية الاجتماعية التي تشكل من الكائنات الإنسانية، فالبناء عند "براون" يعني نوع من التنسيق أو الترتيب بين الأجزاء التي تكون الكل المسمى البناء، كما يمكن اعتبار البناء عند "براون" الكل الذي يتألف من الأجزاء مرتبة ومتناسقة فالقطعة الموسيقية تتكون من مجموعة أنغام والجملة من ألفاظ وحروف متناسقة من أبيات وهناك علاقات بين مكونات أي بناء.[(2)]

يتألف البناء عند "براون" من:

أ- جميع أنماط العلاقات التي تقوم بين شخصين، فتشكل نسق القرابة والصلة بين الإنسان والإنسان وبين الإنسان والطبيعة أثناء تفاعله لأجل ضمان الحاجات الاقتصادية.

---

[1]- نبيل محمد توفيق السمالوطي، **الدين والبناء الاجتماعي**، دار الفروق للنشر والتوزيع والصناعة. جدة.1972. الجزء الأول. ص121.

[2]- عبد المعطي الهواري عبد الباسط وعادل مختار، **في النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 105.

[(2)] نفس المرجع. ص121.

ب- وجود تفاوت بين الأفراد والطبقات الاجتماعية حسب الجنس والسلطة والنقود والملكية، كما يعتقد "براون" بأن البناء الاجتماعي يبقى ثابتا حتى ولو تعرض للتغيرات الثورية.[1]

ج- الأجزاء هم الأشخاص الذين يتكلمون لغة معينة وهم أعضاء أسرة ويحتلون مركزا.

د- البناء الاجتماعي يتضمن التمايز بين الأفراد من حيث الأدوار أو البناء الطبقي، كذلك التمايز بيم الرجل والمرأة.

هـ- الجماعات الاجتماعية التي تتمتع بقدر كبير من القدرة على البقاء كالأمم والقبائل والعشائر لفترة طويلة من الزمن.

وهناك نوعين من البناء حسب "براون":

أ- **البناء الواقعي:** وهو البناء القائم بالفعل يمكن ملاحظته كالعلاقة بين الأشخاص والأقارب وهو في تغير مستمر فالزوج قد يموت أو يطلق زوجته فتنتهي العلاقة ونفس الشيء بالنسبة للجماعات.

ب- **الصورة البنائية:** هي الصورة العامة بعد تجريدها من مختلف الأحداث الجزئية مثل الصورة البنائية للأمم والدول...إلخ، وهذا لا يعني أن الصورة البنائية ثابتة بل تتغير إذا تعرضت للثورات والغزو.

فاستمرار البناء ليس ستاتيكيا كالمباني وإنما هو استمرار ديناميكي يشبه استمرار البناء العضوي للكائن الحي، فالعلاقات تتغير من حين لآخر نتيجة الموقف والموقت والميلاد والزواج والطلاق وهو البناء الواقعي، أما الصورة البنائية فهي أكثر استمرارا، فمثلا الأمة والقبيلة والكنيسة الرومانية يمكن أن تستمر في الوجود باعتبارها ترتيبا للأشخاص رغم ما يطرد عليها من تغيرات فاستمرار البناء يشبه استمرار الجسم البشري رغم تغير جزئياته[2]، فكلمة بناء عند "براون" تعني نوع من التنسيق أو الترتيب بين الأجزاء التي تكون الكل أي البناء، فالبناء عنده هو الكل الذي يتألف من الأجزاء المتناسقة والمتراتبة كما هو الحال بالنسبة للقصيدة التي تتألف من الأبيات والقطعة الموسيقية مشكلة من مجموعة من ألفاظ وحروف متناسقة.

حسب رأي "براون" فإن البناء الاجتماعي يتألف من:

- المجتمع كبناء يتألف من وحدات أو أجزاء وهي عبارة عن أشخاص أو أعضاء المجتمع الذي يحتل كل منهم مركزا محددا ويؤدي دورا داخل الحياة الاجتماعية.

---

[1] عبد المعطي. مرجع سابق. ص111.
[2] نبيل السمالوطي، مرجع سابق. ص123.

كما يفرق "براون" بين مصطلح الفرد والشخص، فالفرد عبارة عن كائن بيولوجي هو موضوع علم النفس والاحياء والتشريع بينما الشخص الذي يتكلم لغة معينة وهو عضو في الجماعة فهو موضوع للدراسة الأنثروبولوجية، فالإنسان كشخص هو مجموعة من العلاقات فهو أب وزوج ويمارس وظيفة معينة وهو عنصر في تنظيم السياسي...إلخ.

فهذه الأوصاف تشير إلى العلاقات الاجتماعية، ولا يمكن دراسة البناء إلا بالتركيز على الأشخاص الذين هم عبارة عن وحدات البناء ولا يمكن دراسة الأشخاص إلا في حدود البناء الاجتماعي كما يهتم "براون" بدراسة العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الأشخاص أو الجماعات التي تؤلف البناء الاجتماعي، فهذا البناء الاجتماعي هو في النهاية شبكة من العلاقات الثنائية كعلاقة الأب والابن...إلخ.

- يتضمن البناء الاجتماعي فكرة التمايز بين الأفراد من حيث البناء الطبقي والأدوار والمركز كالتمايز بين الرجل والمرأة وبين الرئيس والعامة وبين صاحب العمل والعمال.
- يتشكل البناء من الجماعات الاجتماعية التي تتميز بالقدرة على البقاء طويلا كالأمم والقبائل والعشائر، وهي لديها القدرة على الاحتفاظ بكيانها كجماعة متمايزة رغم التغيرات التي تلحق بأفرادها.[1]

كما أكد "براون" بأن الأفراد هم الوحدات الأساسية التي تؤلف البناء الاجتماعي وهؤلاء الأفراد يمارسون أدوارا اجتماعية، ويمثل كل منهم مكانة ومنزلة اجتماعية محددة ومعلومة.[2]

فالبناء الاجتماعي لا يستمر ستاتيكيا مثل المباني وإنما يستمر ديناميكيا نتيجة البناء العضوي للكائن الحي حيث يتجدد دون انقطاع، فالجماعات الاجتماعية تتغير نتيجة الموت والهجرة والزواج والطلاق وهذا هو البناء الواقعي، أما الصورة البنائية فهي أكثر استمرارا، فالأمة والقبيلة والعشيرة والأكاديمية الفرنسية والكنيسة الرومانية يمكن أن تستمر في الوجود رغم ما يطرأ على الأشخاص من تغيرات، فاستمرار البناء يثبته استمرار الجسم البشري.[3]

2-2- نظرية البناء الاجتماعي عند "ايفانز بريتشارد":

هو عالم انثروبولوجي بريطاني قام بعدة دراسات منها دراسة نظام المعتقدات لدى الأراندي والنظام السياسي لدى "النوير"، حيث اعترض "بريتشارد" على "براون" في أنه وسع مفهوم البناء الاجتماعي وأدخل العلاقات البنائية العابرة حيث يمكن إغفالها، كما ذكر

---

(1) نبيل السمالوطي، مرجع السابق.ص121-122.

(2) إيمان محمد الطائي، " التكوين الاجتماعي والثقافي ودورهما في التنمية المستدامة ". **مجلة البحوث التربوية والنفسية**. العدد 11. 2006، ص، ص 24، 25.

(3) نبيل السمالوطي. مرجع سابق، ص123-122.

"بريتشارد" رد في كتابه عن" الانثروبولوجيا الاجتماعية" أنه لابد من وجود درجة معينة من الاطراد والاتساق في الحياة الاجتماعية والنسق وإلا استحال على الأعضاء العيش معا.

فالناس لا يستطيعون الالتفات إلى أعمالهم إلاّ أنهم يعرفون نوع السلوك الذي يتوقعه الآخرون منهم وكذلك نوع التصرفات التي يتوقعونها من الآخرين في مواقف الحياة الاجتماعية، فالناس ينظمون نشاطهم طبقا لقواعد مرسومة وحسب قيم متعارف عليها، فهم يستطيعون التنبؤ بالأحداث ولهذا ينظمون حياتهم بما يتماشى مع حياة الآخرين.

فكل مجتمع عبارة عن صورة أو نمط معين يسمح بأن نتكلم عنه على أنه نسق أو بناء يعيش في ظله الأفراد، فمصطلح بناء يعني وجود نوع من التماسك والتوافق بين الأجزاء، وهذا البناء يتميز بدرجة كبيرة من الديمومة أو الاستمرار.

ومن خلال هذا العرض عن دراسة "النوير نجد أن بريتشارد" عرف البناء الاجتماعي بأنه " مجموعة من العلاقات التي تقوم بين الجماعات الاجتماعية التي تتميز بدرجة عالية من القدرة على الاستمرار في الوجود" وهو عكس "براون" الذي يخرج العلاقات السريعة والطارئة والمؤقتة والجماعات الصغيرة التي تستمر في الوجود مدة قصيرة.

ويمكن إيجاز الفرق بين العالمين فيما يلي:

- إن "بريتشارد" يرفض إدخال العلاقات الثنائية ضمن مفهوم البناء الاجتماعي لأنها تتصف بالوقتية وسرعة التغيير، فهي لن تستمر إلا ببقاء الشخصين أحياء.
- ينفي وجود الجماعات الصغيرة على أنها جماعات بنائية مثل الأسرة التي سرعان ما تختفي بموت الزوجين أو زواج أحد الأبناء (براون) أما "بريتشارد" فيركز على الجماعات الكبيرة كالقبيلة أو العشيرة التي تستمر في الوجود رغم التغيرات التي تمس البناء من موت وهجرة وميلاد ...إلخ، فهي تحافظ على ملامحها الأصلية والعلاقات الاجتماعية، وهو لا ينكر أهمية الأسرة باعتبارها الوسيلة الأساسية لحفظ البناء واستمراره بطريقة شرعية ولكنه لا يعتبرها جماعة بنائية.

وخلاصة القول بأن البناء الاجتماعي عند " بريتشارد" يتشكل من العلاقات الدائمة التي تقوم بين جماعات من الأشخاص وليس بين الأفراد، فيعرف "بريتشارد" الجماعة بأنها" الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم وحدة متميزة عن غيرها من الوحدات وينظر إليهم أعضاء الوحدات الأخرى بنفس هذه النظرة، كما تقوم بينهم جميعا التزامات متبادلة بفضل عفويتهم في تلك الوحدة" وبتضمن كذلك البناء ارتباط هذه الجماعات بعلاقات مستمرة تؤلف نسقا واحدا متماسكا.

ويمكن إيجاز نظرية" بريتشارد" في أن البناء الاجتماعي الكلي لأي مجتمع هو في جوهره نسق من الأبنية المنفصلة المتمايزة التي تقوم بينها رغم تمايزها وانفصال علاقات متبادلة مثل البناء القرابي والسياسي والاقتصادي...إلخ.

وكل بناء من هذه البناءات الفرعية يضم بداخله عددا من النظم الاجتماعية في شكل وحدة متماسكة متكاملة، ولكي نفهم بناء أي مجتمع يجب علينا فهم الأبنية الجزئية التي تتداخل وتتفاعل مع بعضها فمثلا نجد علاقة حتمية بين النسق أو البناء الإيكولوجي والبناء الاجتماعي طالما أن الحياة الاقتصادية تتأثر بالظروف الجغرافية والبيئية، أما النظام الاقتصادي فهو يؤثر على النظام السياسي.[1]

كما يتضمن البناء الاجتماعي حسب "بريتشارد" نوع من التماسك والتوافق بين الأجزاء سواء داخل الجماعة أو بين الجماعات المختلفة، ويؤكد" بريتشارد" أن المقصود بالجماعة هم الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم وحدة متمايزة عن غيرها كما تسود بيهم التزامات متبادلة.

فالبناء الاجتماعي عند "بريتشارد" يتشكل في الحقيقة من نسق الأبنية المستقلة إلا أنها في الوقت نفسه مرتبطة مع غيرها، فالبناء الاجتماعي الكلي يتضمن النسق الإيكولوجي والاقتصادي والسياسي والقرابي والدين[2].

3-2 نظرية البناء الاجتماعي عند "تالكوت بارسونر" T .Persons:

يعتبر من أهم علماء الاجتماع في أمريكا وقد عرض تصوره للبناء الاجتماعي ضمن نظرية سماها: نظرية البناء الوظيفي" للأنساق الاجتماعية، فنظريته ترتكز بالدرجة الأولى على أن البناء الاجتماعي هو مجموعة ثابتة من العلاقات النموذجية التي تحددها الثقافة بين وحدات البناء وهو يرى أن الفرد عند قيامه بالدور المحدد من طرف الثقافة هو وحدة النسق الاجتماعي أي أن البناء الاجتماعي هو في جوهره نسق من العلاقات النموذجية أو النمطية بين الأفراد عند قيامهم بأدوار متفاعلة.

وعلى هذا الأساس فإن دراسة البناء تقتضي دراسة الأدوار الاجتماعية المتفاعلة والعلاقات بين أعضاء المجتمع خلال قيامهم بأدوار كما ترسمها الثقافة، فالدور عند" بارسونز" هو فعل اجتماعي أو سلوك مقنن ويتضمن الفعل الاجتماعي: الفاعل والموقف وتوجيه الفاعل نحو الموقف ويجب التركيز على توجيه الفاعل نحو الموقف أو ما الذي يجعل الشخص يقوم بأداء أفعال بالذات.

ويتشكل النظام من مجموعة من الأدوار المتكاملة والمساندة مثل دور الطالب والأستاذ...إلخ كما أن "بارسونر" يركز في دراسته للبناء على الجوانب النموذجية المتوقعة

وأنه حوّل المجتمع إلى نسق أخلاقي يتمثل في القيم والمعايير وتوقعات الأدوار والسلوك المفضل ثقافيا، ويأخذ عليه البعض أنه يتجاهل أهمية البناء المادي عند دراسته للبناء الاجتماعي.

كما أن مفهوم البناء الاجتماعي عند "بارسونز" يتشكل من المجموعة الثابتة من العلاقات النموذجية بين الوحدات ووحدة النسق عند "بارسونز" هو الفرد الذي يقوم بالفعل الاجتماعي ولهذا فالبناء الاجتماعي هو نسق من نماذج العلاقات النموذجية أو النمطية بين الأفراد وهم يقومون بأدوار، وعند محاولة تفهم ماهية البناء الاجتماعي من منظور القائم بالدور أي الفرد، نجد أن للدور مظهرين الأول معياري والثاني تلقائي تطوعي.

المعياري: يتوقف عليه الفعل الجماعي تجاه الفرد مكافأة وعقابا، وهذا الجانب المعياري هو الذي يحدد السلوك المناسب للأشخاص الذين يقومون بأدوار مقننة ويجب التمييز بين نوعين من موجات الفعل الاجتماعي:

أ- الموجات الدافعة: وهي متعلقة بحاجات الشخص وإدراكاته ومحاولته تحقيق أقصى قدر ممكن من الإشباع المادي والعاطفي. وهذه الموجات هي التي توفر الطاقة، وهناك ثلاث أنواع لهذه الموجات:

1- **الجانب الإدراكي:** يتعلق بطبيعة المدرك ونوعية إدراك الشخص للمدرك.
2- **الجانب الانفعالي:** ويشمل العملية التي عن طريقها يخلع الفاعل أهمية عاطفية على شيء.
3- **الجانب التوقعي:** يتضمن الطريقة التي يوزع الفاعل من خلالها طاقاته على الاهتمامات المختلفة أو الاختبارات المختلفة طبقا لنظام تقييمي خاص ويتطلب فهم الأنساق الاجتماعية دراسة القائمين بالفعل الاجتماعي من حيث الأدوار والمراكز والعلاقات والقيم والأنماط والأدوار.

ب- **الموجات القيمية:** ويتضمن القيم الاجتماعية أو ما هو مرغوب حسبما تقرره الثقافة.

وهذه الموجهات القيمية قد تقف في وجه الموجهات الدافعة وتعيد تشكيل السلوك حتى يساير قيم المجتمع أو منمطة اجتماعيا.

الجانب التلقائي التطوعي: يتعلق بالدوافع الشخصية التي تحرك سلوك الفرد وتعمل على تكامل شخصيته من خلال أدائه للدور حسب توقعات الجماعة دون نظر للثواب أو العقاب.

ولهذا فإن المظهر الأساسي للبناء الاجتماعي يتمثل في الجوانب النموذجية أو التوقعات المنمطة.

وتظهر أهم اسهامات "بارسونز" في تأكيده المستمر على ضرورة صياغة نظرية منهجية يمكن من خلالها تفسير سلوك الإنسان وعلاقاته وتفاعلاته وما ينجم عنها من مكونات ثقافية، وهو يعتقد أنه عند وضع النظرية دليل كاف على نضج العلم على أساس أن هذه النظرية هي التي تسير الوصف والتحليل والبحث الإمبريقي الواقعي.

ويؤيد "بارسونز" أن نظرية علم الاجتماع يجب أن تستند على البنائية الوظيفية التي هي المدخل المناسب لفهم المجتمع، وإذا كان الفعل الاجتماعي هو الوحدة الأساسية للحياة الاجتماعية فإنه يحلل الفعل إلى عناصره وهي الفاعل والموقف و توجيه الفاعل نحو الموقف.

ويقول "تيماشيف" أن إسهامات "بارسونز" في مجال النظرية السوسيولوجية يتمثل في اكتسابه لمتغيرات النمط وهي كما يلي:

- **الوجدانية:** النمط يغالب عليه الطابع الوجداني إذا كان يتيح لأعضائه فرصة الإشباع المباشر لحاجاتهم أما إذا كان النمط يفرض نظاما عاما طبق المعايير الموضوعية فهو نمط محايد وجدانيا.
- **المصلحة الذاتية مقابل المصلحة الجماعية:** الفرد يسعى إلى مصالحه الخاصة وقد يجبر على متابعة الصالح العام.
- **العمومية مقابل الخصوصية:** تشير العمومية إلى المستويات القيمية والمعيارية العامة، أما الخصوصية فتشير على المستوى القيمي الخاص.
- **الأداء في مقابل التوعية:** يشير مصطلح الأداء إلى التركيز على أداء الفاعل لفعل ما لتحقيق هدف معين بينما التوعية فهي تشير إلى التركيز على الخصائص الشخصية.
- **التخصص في مقابل الانتشار الوظيفي:** التخصص يعني وجود حدود مرسومة لمجال فعل بينما الانتشار الوظيفي يعني غياب هذه الحدود.

والخلاصة أن "بارسونز" قدم نظرية سوسيولوجية متكاملة للنسق عرض من خلالها تصوره للبناء الاجتماعي حيث ركز على الفعل الاجتماعي الذي يتسم بالنموذجية والتوقع وقد حول المجتمع إلى نسق أخلاقي يتضمن القيم والمعايير والعلاقات النموذجية وتوقعات الأدوار والسلوك المفضل ثقافيا.

وقد انتقدت نظرية "بارسونز" من طرف البعض على أن نظريته تحلق بعيدا من الخيال ويستخدم الكثير من المصطلحات السيكولوجية وهي غامضة وتهمل الجوانب المادية.[1]

[1] نبيل السمالوطي. مرجع سابق، ص126-133.

4-2 نظرية البناء الاجتماعي عند "ريموند فيرث" LR.Firth:

باحث أنثروبولوجي بريطاني له عدة دراسات ، ويركز على أن الحياة في المجتمع تعني تنظيم مصالح الأفراد وتوجيه سلوكهم ومحاولة تصنيفهم إلى جماعات من أجل العمل المشترك. كما تتسم العلاقات في المجتمع بنوع من التخطيط أو التنسيق يمكن تسميته بالبناء الاجتماعي، ومفهوم البناء عنده يتضمن كذلك العلاقات المتوقعة أو المثالية ويتشكل البناء الاجتماعي من عدة جوانب:

- العلاقات الاجتماعية المخططة والمستمرة والقائمة بالفعل داخل المجتمع.
- نظام القيم الذي يوجه سلوك الناس ويحكم توقعاتهم وسلوكهم وبهذا يدخل السلوك المتوقع ضمن مفهوم البناء الاجتماعي.
- ضرورة دراسة التخصص المهني لأنه يرتبط بالمكانة الاجتماعية والظروف الاقتصادية ولهذا يجب التركيز على الجماعات المهنية.
- التمايز الاجتماعي والطبقي لأنه يمثل جزءا جوهريا من بناء المجتمع، فهو يحاول دراسة أسس ومعايير التمايز بين الناس كالجنس والثروة والعمر والتقوى وما يرتبط بهذا التمايز من مكانة اجتماعية وأدوار سلوكية...
- الاهتمام بمبدأ القرابة لأنه يعتبر أهم المبادئ التي تقوم عليها المجتمعات البشرية وهو أساس البناء الاجتماعي، كما يؤكد على أهمية دراسة التفاعل والتساند الوظيفي بين مختلف النظم داخل المجتمع.

ومن خلال كل ما قدم يمكن أن نقول أن أغلبية العلماء يدخلون ضمن مفهوم البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية الثابتة نسبيا والنظم الاجتماعية الأساسية كالدين والقرابة والتمايز الطبقي وتفاعلات أبناء المجتمع.[2]

5-2 نظرية البناء الاجتماعي عند "ردفيلد روبرت"R.redfield:

باحث أنثروبولوجي لديه عدة دراسات أهمها دراسة لقرية شان كوم بالمكسيك التي أثارت عدة مشكلات حول تعريف البناء الاجتماعي.[1] وترتكز هذه النظرية على العلاقات الدائمة والبنائية ذات الأهمية في البناء الاجتماعي للمجتمعات المحلية الصغيرة، وقد أكد "ردفيلد" في دراسة الأبنية الاجتماعية على ما يلي:

- دراسة البناء الاجتماعي يعتمد على العلاقات الثنائية الموجودة بين الأفراد.
- تعد العلاقات الدائمة بين الجماعات والزمر الاجتماعية الركيزة الأساسية التي تشكل البناء الاجتماعي للمجتمع، كما أن عناصر البناء الاجتماعي لا يمكن دراستها كعناصر

---

[2] نبيل السمالوطي. مرجع سابق. ص:126.
[1] المرجع نفسه. ص126.

مستقلة ومنفصلة متبادلة التأثير والتفاعل وتعمل كنسق متكامل ولا يمكن فهم أي عنصر أو علاقة من خلال الكل لأنها تؤلف وحدات جزئية ضمن إطار بناء اجتماعي كلي.[2]
وحسب رأي "ردفيلد" فإن أهم المشكلات تتمثل في الأسئلة التالية:

- ما نوع العلاقة التي تدخل في مفهوم البناء الاجتماعي؟
- ما هي درجة الاستمرار التي يجب أن تتسم بها العلاقات حتى تنظر إليها بوصفها علاقات بنائية؟

وقدم "ردفيلد" معيارا محددا يمكن الإستناد إليه في تحديد نوعية العلاقات التي تعتبر علاقات بنائية داخل المجتمع وهو:

- ما مدى أهمية العلاقات داخل المجتمع كله؟
- عمق التغيرات التي تطرأ على صورة المجتمع؟

ويتضح ذلك من خلال مثال العلاقة بين الزوج وزوجته ويقارنها بعلاقة الأخصائي في تجبير العظام ومرضاه بقرية شان كوم، فالعلاقة البنائية سريعة وعابرة ومؤقتة يمكن للباحث تجاهلها في بحثه تشكل جزءا من بناء المجتمع لأن البناء يقتصر على العلاقات الجوهرية المؤثرة فقط.[1]

كما ينطلق "ردفيلد" من أن العامل الرئيسي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في البناء الاجتماعي يتمثل في مدى أهمية الوحدات علاقات كانت أم جماعات بالإضافة إلى عمق التغيرات التي سوف تطرأ على المجتمع لو اختفت هذه الوحدات تماما، ونجد هذا الرأي في كتابه المعنون" المجتمع المحلي الصغير" حيث ارتكز على الدراسة التي قام بها في قرية شان كوم، وذكر أنه لا يمكن دراسة البناء إلا في جانبين:

- **الجانب الأول:** ضرورة إهمال العلاقات التي لها أهمية مؤقتة، كما أن الصداقة القصيرة بين شخصين لا تدخل في دراسة البناء الاجتماعي وإذا كانت هذه العلاقة تعكس بعض الخصائص التي تميز كل علاقة فلابد من الاهتمام بها.
- **الجانب الثاني:** تطبيق مبدأ الأهمية في تلك العلاقات فنتصور ما قد يحدث للقرية لو اختفت تلك العلاقات الاجتماعية. فمثلا لو اختفت العلاقة بين الزوج والزوجة والأبناء لظهر مجتمع مختلف كل الاختلاف.

---

[2] إيمان محمد الطائي، مرجع سابق. ص11.
[1] نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص126.

وبهذا فالعلاقات التي تشكل العائلة الصغيرة لها أهمية بالغة في دراسة البناء الاجتماعي، أما إذا كانت العلاقة شبيهة بالأخصائي في تجبير العظام يمكن إهمالها على أساس أن اختفائها لن يؤثر على صورة المجتمع من الناحية الجوهرية.[2]

[2] أحمد أبو زيد، مرجع سابق، ص29-36.

3- النسق القيمي:

3-1 تعاريف القيم :

اهتم الباحثون في الفلسفة والتربية والاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع وغيرها من العلوم بهذا المفهوم ، وبذلك وقع الخلط والغموض في استخدام مفهوم القيم من تخصص لآخر ، ولم يقع الخلط والغموض في عدة تخصصات بل أصبح كذلك داخل التخصص الواحد ، وأن أول من استخدم القيمة بالمعنى الفلسفي هم الألمان وخاصة "لوتز"Lotzeوعالم الدين "ريشتل"Richtelوكذلك علماء الاقتصاد النمساويين وأصبحت الكتابات واضحة بعد نجاح كتابات الفيلسوف الألماني "فريدريك نتشة"F Nietzelte[1]

تعريف "بارسونز"Prsons: القيم عند بارسونز تغيير محور من محاور واقعية السلوك ، ويعتبرها أنماطا ثقافية شاملة لها جذور في التقاليد الدينية وهي تحافظ على استقرارها .

تعريف "روكيش"Rokeach التقاليد هي: «اعتقاد دائم بأن نمطا معينا من أو حالة له غائية من الوجود متصل شخصيا واجتماعيا.» وتعتبر القيم معايير مثالية توحد السلوك من داخل الفرد فهي جوهرية شخصية في حين أن المعايير الاجتماعية هي قواعد.

التعريف اللغوي للقيمة: القيمة مفرد قيم من «قوّم» ، وقام المتاع بكذا أي تعدّلت قيمته به[2] . وتستخدم القيمة لمعرفة قيمة الشيء أي قدره وقيمته.

القيم : «مفردها قيمة ، فقيمة الشيء أي الثمن الذي يعادل التكلفة.»[3] وقد تستخدم القسمة بمعنى التعديل والاستقامة ، وقد قيل قام الأمر أي اعتدل واستقام ويقال قام الحق أي ظهر واستقام ، وقوّم الأعوج أي عدّله وأزال اعوجاجه ويقال أيضًا القَوام بفتح القاف أي العدل ويقال قِوام الأمر بكسر القاف أي عماده ونظامه.

وقد تحمل معنى مخالفا تماما ألا وهو القوّة ، فالقيمةValeur مشتقة من الأصل اللاتيني الذي يعني قوّي وبهذا المعنى فالقيمة لها معنى المقاومة والصلابة .[4]

مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، العدد 08 سبتمبر 2014 ص ص 72- 87 ، الجموعي مومن ككون ، جامعة الوادي ، القيم الاجتماعية مقاربة نفسية اجتماعية.[1]

المرجع نفسه ص 73.[2]

إبراهيم إبن محمد الحجي المشرف على أكاديمية القيم ، التعبير بالقيم ص3 . [3]

المرجع نفسه ص73. [4]

وكلمة القيمة مشتقة في اللغة العربية من القيام وهو نقيض الجلوس ، قامَ يقومُ قومًا وقيامًا وقومةً وقامةً ، والقيام بمعنى آخر هو العزم ، كما جاء القيام بمعنى المحافظة والإصلاح ، وقد يستخدم بمعنى التعديل والاستقامة والاعتدال.

فكلمة قيمة بالإنجليزية هي ValueوبالفرنسيةValeur وباللغة اليونانية Axios والمقصود بها الاعتدال والاستواء وبلوغ الغاية. [1]

التعريف السوسيولوجي للقيمة: ساهم مجموعة من علماء الاجتماع في التعريف السوسيولوجي للقيمة من أهمهم:

أ- إميل دوركايمEmil Durkheim : يرى أنّ كل مجتمع من المجتمعات له نظامه الأخلاقي الخاص به الذي يلعب دورًا هامًا في تقسيم العمل ، وهذا النظام الأخلاقي لا ينبعث من الفرد بقدر ما ينبعث من القيم العليا للمجتمع وهو نتاج اجتماعي لعوامل اجتماعية ، ويعتمد هذا النظام الأخلاقي على البناء الاجتماعي وليس هناك نظام أخلاقي واحد لكل المجتمعات.

ب- ماكس فيبرMax Webr:القيم عنده عبارة عن الموجات التي تفرض بشكل معين من السلوك وهذه القيم عبارة عن بعض الأوامر التي تتحكم في سلوك الانسان بطريقة ضاغطة .

جـ- تالكوتبارسونزTalcot Parsons: تعتبر القيم ظاهرة اجتماعية ثقافية آنية من البناء الثقافي الذي يتكون من نسق الأفكار .

د- فؤاد بهي السيد: ترتبط القيم عنده بالمعايير في تعريفه لها ويرى أنها معايير اجتماعية ذات صبغة انفعالية قوية وعامة تنتقل من قريب بالمستويات الخلقية التي تقدمها الجماعة ويمتصها الفرد ويقيم بها موازين يزن بها أفعاله.[2]

التعريف الانثروبولوجي للقيمة:"برونيسلاو مالينوفيسكي"Bronislaw malinoviski
وضع للقيمة دورًا مهمًّا في تصوره للبناء الاجتماعي ويتمثل هذا الدور في أن القيمة هي التي تعطي للمعنى الضرورات أو الحاجات السوسيولوجية للإنسان ، فالإنسان له ضروريات أساسية مثل الحيوان غير أنّه يتميّز عنها بالقيم وهي دوافع وبواعث تتلاءم مع الخصائص والمجتمعات الثقافية.[3]

فالقيم عبارة عن مستوى أو معيار للانتقاء من بدائل اجتماعية متاحة أمام الشخص الاجتماعي في الموقف الاجتماعي .

---

[1] بوعطيط سفيان. القيم الشخصية في ظل التغير الاجتماعي وعلاقتها بالتوافق المهني ،رسالة دكتوراه علوم في علم النفس العمل والتنظيم .2011-2012 ص 64 .

[2] مجلة الدراسات والبحوث. مرجع سابق ص76 .

[3] المرجع نفسه ص 76.

كما ذكرت **"فوزية ذياب"** في 1976 أنّ المفهوم السوسيولوجي يختلف عن المفهوم الفلسفي بحيث أنّ هذا الأخير ينظر إلى القيم على أنها مفاهيم ميتافيزيقية للخير والشّر والحق والباطل والصواب والخطأ ، وكان ينظر إليها نظرة مستقلة عن الإنسان ، أما المفهوم الاجتماعي فلا ينظر إلى القيم على أنّها ليست كامنة في الأشياء و ليست ثابتة فيها وأنّ الإنسان هو الذي يحمل في ذهنه ، فالأشياء من وجهة النظر الاجتماعية حيادية أي ليست ضارّة أو مفيدة ، ويمكن اعتبار القيمة أحكام مرغوب فيها حسب معايير الجماعة ، لذلك من أهم سمات القيم أنّها معيارية.[1]

وقد ذكر **"بارسونز"** وغيره من علماء الاجتماع أنّ"القيمة تتكون من ثلاث عناصر هي:

- المكوّن العقلي المعرفي.

- المكوّن الوجداني النفسي.

- المكوّن الإرشادي الخلقي.

وهذه العناصر متداخلة ومتفاعلة تعكس ثقافته وتعبر عن طبيعة العلاقات الاجتماعية ، فوجود القيم في المجتمع ضرورة اجتماعية ، لأنّ التفاعلات القائمة هي مجموعة قيم يتحصّل عليها الفرد تدريجيا وتعمل على التماسك الاجتماعي واستمراره وبذلك فإن نتيجة أفعال الأفراد وفقًا لما تمليه هذه القيم فهي تحافظ على بناء المجتمع.

أمّا**"عبد الباسط محمد"** فيرى أنّ مفهوم القيمة أخذ خمسة اتجاهات لعلماء الاجتماع لتوضيح القيمة وهي:

1- توضيح المفهوم عن طريق الأغراض والمصالح والاتجاهات والأهداف.

2- عبارة عن المثل العليا المجرّدة.

3- الحاجات الفطرية والحيوية.

4- من خلال البناء الاجتماعي والثقافي.

5- الثقافة بأنواعها المختلفة .

كما اتجه في بحثه إلى أنّ هناك تأثير بالمحيط الفكري سواء أكان فلسفي أو إيديولوجي، إلاّأن هذا الاضطراب يجمع بعض الحقائق للوصول إلى المفهوم الاجتماعي بدقّة وهذه الحقائق تتمثل فيما يلي:

---

[1] بوعطيط سفيان . مرجع سابق ص 66.

- اعتبار القيم ظاهرة اجتماعية.

- وجود عنصر معياري في القيم يحدده المجتمع .

- وجود عنصر مرغوب فيه أو مرغوب عنه .

- تحسين القيمة العمليّة للانتقاء داخل المواقف الاجتماعية.

- وجود عنصر تصوري عقلي يحمي القيم العشوائية و الارتجالية.

كما ذكر **"سميث"** في 1994 بأنّ القيمة تنطلق من اهتمامات الفرد لاعتبارات ماديّة أو معنويّة أو اجتماعيّة أو اخلاقية أو دينيّة أو جماليّة .

فالقيم لها صفة الانتشار والعمومية في المجتمع الواحد أو في عدّة مجتمعات فهي لها وظيفة اجتماعيّة وتتميز بأنّ لها طابعا اجتماعيا فعلماء الاجتماع هدفهم البناء الاجتماعي والاهتمام بأنواعالسلوك الاجتماعي.[1]

التعريف السيكولوجي للقيمة : يرجع الفضل للتعريف السيكولوجي للقيمة للعالمين **"إدوارد سبيرانجر"**Spranger الألماني والأمريكي **"لويس ليون ثرستون"**L LThirstone وأهم التعاريف للقيم ما يلي:

- روكيش:Rokeqch: عبارة عن تصرفات الفرد وأفعاله وغاياته .

- جون ديوي:ما نميل إليه وينتج عنه نشاط موجّه وبذلك ترتبط الميول والرغبات بالأحكام.

- حامد زهران : تعتبر القيمة تنظيمات للأحكام العقلية والانفعالية .

- أبو النبيل: عبارة عن نظام معقّد يحتوي على أحكامًا تقويميّة إيجابيّة أو سلبيّة سواء بالقبول أو بالرّفض.

أمّا من حيث علم النّفس الاجتماعي فيمكن استخراج تعريفًا إجرائيّا للقيم على أنهّا أحكام يصدرها الفرد على البيئة الانسانيّة والاجتماعيّة والماديّة وهي في بعض جوانبها نتيجة تقويم الفرد إلاّ أنّ في جوهرها إنتاج اجتماعي.[2]

مكونات القيم:

[9] إبراهيم السيد أحمد السيد . البناء القيمي وعلاقته بالبنية الاجتماعية والدافعية للإنجاز . رسالة دكتوراه جامعة الزقازق . معهد البحوث والدراسات الأسيوية. قسم العلوم الاجتماعية. ص15-17.
[2] مجلة الدراسات والبحوث. ص 76-77.

1- **المكون المعرفي :** أساسه الاختيار الشعوري ومعناه انتقاء القيمة من بدائل مختلفة ، وعند انتقاء الفرد لهذه القيمة يتحمّل مسؤوليته ، وبذلك يمكن اعتبار أنّ الاختيار اللاشعوري لا يشكل اختبارًا يرتبط بالقيم ، ويتكوّن الاختبار من ثلاث خطوات متتالية هي:

أ- استكشاف البدائل الممكن.

ب- النظر في عواقب كل بديل .

جـ-الاختبار الحر.

2- **المكونالوجداني:** أساسه التقدير ويتشكل من خطوتين متتاليتين الأولى تتمثل في اكتشاف الحقائق والثانيةالتمسك بالقيمة على الملأ.

- **المكون السلوكي**: أساسه الممارسة والعمل أو الفعل ويشمل الممارسة الفعليّة للقيمة أو الممارسة للقيمة التي تتفق مع القيمة على أنّ ننكر الممارسة بصورة مستمرة كلما سمحت الفرصة لذلك ، وتتكون الممارسة من خطوتين الأولى : هي ترجمة القيمة إلى ممارسة أمّا الثانية فهي بناء نمط قيمي[1]

مصادر القيم:

1-الأســـــرة: هي المصدر الأوّل الذي يحتضن الفرد ، فهي تتميّز عن المؤسسات الأخرى في عمليّة التنشئة الاجتماعية فالطفل يتعلم المبادئ والسلوك الاجتماعي وكيف يحافظ على حقوقه وواجباته .

2-المدرسة: تعتبر مؤسسة اجتماعية تربوية وجدت منذ زمن طويل فلها مهام كثيرة ملقاة على عاتقها ، فهي تلعب دورا رئيسا في تدعيم القيم التي يتلقاها الفرد في الأسرة بالإضافة إلى أنّ الفرد يتلقى قيم جديدة في المجتمع فالمدرسة تدعم الكثير من القيم لدى الفرد مثل المعتقدات والاتجاه والقيم الجديدة.

3-المسجد: يعتبر المسجد مصدر للمثل العليا في المجتمع ، فهو مصدر رئيسي للقيم في المجتمع ، ولذلك **"فدوركايم"**يعتبر أنّ الدين هو مصدر الثقافة ، فمختلف الديانات عمومًا عبارة عن مجموعة من الأوامر والنواهي ، ويتم ضبط ذلك من خلال العقوبات .

4-جماعة الرفاق :لا تملك سلطة قهرية على أفرادها ويكون تأثيرها بشكل تلقائي وغير رسمي ، فجماعة الرفاق تلعب دورا حساسا في التأثير على أفرادها ، لأنّ ذلك يتعلق بمرحلة حساسة من مراحل نمو الطفل حيث يبدا بالبحث عن ذاته في مكان خارج الأسرة ، وبذلك

[1]مجلة الدراسات ص 79

فجماعة الرفاق هي البديل المناسب لاحتضان الطفل ، فهي تساهم في صناعة شخصية الطفل وقيمه واتجاهاته ، فيبنى الطفل شخصيته بطريقة شعورية أو لا شعورية ، حيث يجد نفسه يتصرف تلقائيًا وفق سلوك معيّن ، فالملاحظة تلعب دورًا في اكتساب القيم والاتجاهات والآراء والميول .

5-وسائل الإعلام :المقصود بذلك الإذاعة والتلفزيون والسينما والمجلات والكتب والإعلانات ، فأكدّت العديد من الدراسات بأنّ النّمو العقليوالانفعالي والاجتماعي للطفل والمراهق بما يتلقاه من وسائل الاعلام ، والآن يلعب التلفاز دورًا أساسيًا في عملية التنشئة الاجتماعية فهو غزى البيوت ويؤثّر على الكبير والصغير.

6-الثقافة مصدر القيم:تعتبر القيمة إحدى مكونات الثقافة حيث عرّفها **"ادوارد تايلور"** بأنّها " الكل المركب الذي يشمل على المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعادات وغيرها من القدرات والعادات التي يكسبها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع ،فمن خلال هذا التعريف يتبين لنا أنّ الثقافة هي الإناء الذي يحمل الجوانب الماديّة والروحيّة ، كذلك تشمل الثقافة المعرفة بكل أشكالها وبذلك يمكن اعتبار الثقافة مصدر مهم للقيم.

7-الظروف الاقتصادية و الاجتماعية:

الجمع بين الرواسب الماديّة للمجتمع والأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة أدّى إلى ظهور قيم جديدة موجّهة لسلوك الفرد كالواجب الوطني والقومي وتخفيف الفوارق الطبقيّة ومحاربة الاستغلال والاختبار والتسلّط وتخفيف الفوارق الحضارية بين الريف والمدينة[1]

علاقة القيم ببعض المفاهيم النفسيّة والاجتماعيّة :

أ- **القيم والاتجاهات :** الفرق الجوهري بين القيم والاتجاهات بحيث أنّ القيم لا يمكن أن تكون اتجاهات غير أنّ الاتجاهات (التقويم الإيجابي أو السلبي للأبناء أو الأشخاص أو المواقف) يمكن أن تكون وظيفة للقيم أو وسيلة للتعبير عنها ، وبذلك يمكن للفرد أن يكون لديه اتجاهات كثيرة لكنلا يمكن أن تزيد القيم عن العشرات كما أنّ القيم أكثر ثباتًا من الاتجاهات.

ب- **القيم والحاجات:**القيم تتضمّن الوقائع المعرفيّة بينما الحاجات لا تحتوي على ذلك وتوجد لدى جميع الكائنات الحيّة.

جـ- **القيم والتفضيلات:**

تعتبر القيم تفضيلات ورغبات ، فعندما نقوم بإصدار حكم على شيء أنّه قبيحًا أو حسنًا نقول أن القيم عبارة عن علم السلوك التفضيلي .

[1] مجلة الدراسات والبحوث ص 79 – 81.

د-**القيم و المعايير:** يعتبر المعيار هو السلطة الخارجية للفرد بينما القيم هي السلطة الداخلية.

ه- **القيم والأعراف والتقاليد:** العرف هو عادة تقليدية فهو من جانب تقليدي ومتوارث وملزم إلاّأنّه يختلف عنه في درجة الإلزام والانتشار والشموليّة والعموميّة فالتقاليد عادات تهم جماعة أو فئة فهي عادات ضيّقة ، أمّا العرف فهو يهدف إلى حفظ كيانات الجماعات .

و- **القيم والاهتمام :** يعتبر الاهتمام مظهر هام من مظاهر عديدة للقيم ، فالاهتمام مفهوم أضيق من القيم ، ويكمن الفرق الجوهري بين القيمة والاهتمام بحيث أنّ الاهتمام قد يكون مجرّد ميل عابر ، أمّا القيمة فترسخ في ذهن الفرد مدّة زمنية طويلة أطول من مجرد الاهتمام .

ز- **القيم والسلوك:** تعتبر القيم أكثر تجريدا من السلوك فهي لا تتضمن المعايير التي تحدث التفضيل، ويمكن اعتبار أنّ السلوك يتحدد بالقيم والأهداف.

جـ- **القيم والمثل :** هناك تشابه بين القيم والمثل بحيث أن القيم عبارة عن معتقدات متعلّقة بالشخص للحكم على سلوك معين أنّه حسن أو قبيح غير أن هناك من يفرّقبين المصطلحين في عدّة جوانب :

- القيم تبين الحسن من السيّء في حين أن المثل تشير إلى الحقيقة مقابل الزيف.

- تتميّز المعارف بالخاصيّة النفوسة فهي ليست معتقدات فهي تدور حول المعتقدات للفرد .

- القيم معتقد متعلقة بالفرد في حين أن المعتقد يملي على الفرد مجموعة من الاتجاهات.

القيم و النموذج: النموذج هو نمط سلوكي فكري أو شعور مشترك لدى جماعة محددة والذي ينتقل عن طريق التربية أو يكتسب ، أمّا النموذج فيكون في إطار أكثر شمولية وثباتا ،أمّا القيمة فلها ديناميكية على السلوك.[1]

خصائص القيم :

1- **الخاصيّة الذاتية:** والمقصود بذلك أنّها تتعلق بالطبيعة الإنسانيّة والاجتماعيّة والسيكولوجيّة للإنسان الذي يشمل الرغبات والميول والعواطف ، فالقيمة باعتبارها أحكام تصدر عن الأشياء ، كما تتضمّن القيمة عنصرًا عاطفيًا إلى جانب العنصر المعرفي والسلوكي .

2- **الخاصيّة الموضوعية:** و المقصود بذلك موضوعه القيم أي أنّها خارجة عن الأفراد فهي تؤثّر وتتأثّر بالظواهر الاجتماعية .

[1] مجلة الدراسات جامعة الوادي ، مرجع سابق ص 77 – 79

3- **الخاصيّة النسبية :** تختلف القيم من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر ، فهذه القيم تختلف من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر ومن زمن لآخر ن فهذه القيم تختلف في الشخص الواحد حسب حاجاته ورغباته ومستواه.

4- **خاصية الترتيب:**نجد أن بعض القيم تهيمن على غيرها، فالفرد يحاول أن يحقق قيمه جميعا لكن إذا وجد تعارض فهناك قيما لها أولوية في الحياة على قيم أخرى.

5- **خاصية الثبات والاستقرار :**الثبات والاستقرار في القيم ليست درجة واحدة فهي تتفاوت في قدرتها على مقاومة التغير الاجتماعي فالقيم تتسم بالنسبية وهذا ليس معناه أنها تتعارض مع الثبات فهو ليس مطلق .

6- **الخاصية الديناميكية :** أي أنها قابلة للتغيير ، وقد يكون سريعا كما هو الحال في الدول الصناعية وقد يكون بطيئا كما هو الشأن في الدول النامية.

وظائف القيم:أهميّة البحث ترتبط ارتباطا وتتفاوت بدورها ووظائفها على المستوى الفردي والاجتماعي، ومن وظائف القيم ما يلي:

1- **القيم موجّهة للسلوك :** تمكننا هذه القيم من اتجاهات محددة سواء أكانت هذه الاتجاهات ايديولوجية أو سياسية أو دينية ، كما أن القيم تضبط لنا الطريقة لكي تقبل من طرف المجتمع . وتوظف كذلك القيم من أجل الحكم على الأفراد ، وتستعمل كذلك كمعايير لأجل التأثر والتأثير على الأفراد.

2- **القيمة كمخطط لحل الصراعات واتخاذ القرارات :** وظيفة القيمة تحل الصراعات واتخاذ القرارات .

3- **القيمة كدافع:** تمثل القيمة كدافع للأنشطة المختلفة المرغوب فيها.

4- **تلعب القيم دورًا فعالاً في عمليّة التوافق النفسي والاجتماعي للأفراد:** تلعب القيم دورّا هاما في عمليّة العلاج النفسي وبذلك تهدف القيم إلى تعديل السلوك ، فمعرفة قيم المريض وأهدافه ضروري جدًّا للعلاج وبذلك يتم ضبط أسباب عدم التوافق مع الجماعة.[1]

معنى النسق: كلمة نسق مصدرها كلمتان يونانيتان starma systemأي وضع أشياء بعضها مع بعض ، وبهذا فالنسق هو :"مجموعة الوحدات المرتبة ترتيبًا مخصوصا والمتصل ببعضها ببعض اتصالا به تنسيق لكي تؤدي إلى غرض معين أو لكي تقوم بوظيفة خاصة" أن " ولمان " فعرف النسق بأنه "مجموعة من العناصر لها نظام معين ، وتدخل في

[1]مجلة الدراسات ص 80 – 83.

علاقات مع بعضها بعض لكي تؤدي وظيفة معينة بالنسبة للفرد أما "وزان" فقد عرف النسق بانه" مجموعة من الاشياء والوقائع المترابطة فيما بينها بالتفاعل أو الاعتماد المتبادل ".

و بذلك فالنسق هو يشمل مجموعة من الأجزاء أو العناصر المتفاعلة لنؤدي وظيفة معينة .

وانطلاقا مما سبق يمكن اعتبار النسق مجموعة من العناصر المتفاعلة لأداء وظيفة معينة.[1]

مفهوم نسق القيم:value systemانبثقت فكرة نسق القيم من أنه لا يمكن دراسة قيمة معيّنة بمنزل عن القيم الأخرى .

فهناك نسققيمي مرتب حسب أهميته الفردية والجماعية.

فنسق القيم عبارة عن الترتيب الهرمي لمجموعة القيم التي يتبناها الفرد ويحكم سلوكه دون الوعي ، ويتبني هذا التعريف "كاظم" الذي يعتبر أنّ النسق هو:" مجموعة قيم الفرد أو المجتمع مرتبة وفقا لأولويتيها".

أمّا بعض الباحثين فيعتبرون أنّ" نسق القيم عبارة عن مجموعة الاتجاهات المرتّبة فيما بينها والتي تنتظم في شكل بناء متدرج"

أما **"روكيش"** فيعتبر أن نسق القيم هو عبارة عن نسقًا شاملاً للاتجاهات والقيم وانساق القيم ، وبذلك فإنّ**"روكيش"** يعرّف نسق القيم بأنّها: " تنظيم من المعتقدات تتصف بالثبات النسبي"

أما **"بوخ"pught** فيقسّم نسق القيم إلى قسمين:

القسم الأوّل: نسق القيم الأوليّة متعلقة بالحاجات الأولية ، أما نسق القيم الثانوية فمتعلقة بالقيم الاجتماعية والأخلاقية ، أمّا النسق العام فيتأثّر بالنّوعين من القيم .

وممّا نلاحظ على هذه التعريفات ما يلي:

- معظم هذه التعريفات تناولت نسق القيم على أنّها مجرّد ترتيب الفرد لقيمه.

- النظرة إلى هذه التعريفات على أنّها مجرد ترتيبات حسب الأهمية يفتقد إلى بيان خصائص الموقف.

- أما **"وودروف"woodruf**فأوضح أنّ القيم تمضي في ارتقائها على مستويات.

[1] عبد اللطيف محمد خليفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1992 ، ص 29- 30 .

ويمكن تعريف مفهوم نسق القيم بأنّه:" عبارة عن البناء أو التنظيم الشامل لقيم الفرد وتمثل كل قيمة في هذا النسق عنصرا من عناصره ، وتتفاعل هذه العناصر معًا لتؤدي وظيفة صعبة بالنسبة للفرد." ويتميز هذا التعريف بالخصائص التالية:

- دراسة قيم الفرد في ضوء منظومة شاملة.

- الوقوف على نسق القيم ومظاهر ارتقائه عبر العمر.

-يتلاءم هذا التعريف مع تصورنا للنسق بأنّه يتّسم بالتفاعل والديناميكية.[1]

نظريات اكتساب القيم:

1- **نظرية التحليل النفسي :** تكتسب القيم من خلال الطفولة المبكرة يمر بها الشخص من خلال النسق بين الهو و الأنا و الأنا الأعلى فالأنا الاعلى عبارة عن القيم الاجتماعية والقواعد الأخلاقية .

2- **النظرية السلوكية :** تكتسب القيم من خلال التعزيز النفسي السلبي أو الايجابي ، فاكتساب القيم تأتي عن طريق التعلم والتفاعل.

3- **نظرية التعلّم الاجتماعي :** نظرية تولي بجعل السلوك الاجتماعي على أساس الوقائع المعرفية ، فهذه النظرية نوع من المزج بين نظرية التقرير السلوكية وعلم النفس المعرفي ، وهذا المزج يهدف إلى الوصول إلى فكر يؤلف تأليفا متوازنا .

ويسود الاعتقاد بأن الاطفال يتصرفون حسب رغبة الأولياء من أجل تجنب الانحراف ، فحسب **"باندورا"** في 1977 أن الأفراد يضعون معايير من خلال ملاحظة معايير أخرى ، كما ينتج عن هذا التمسك بهذه المعايير للتدعيم الذاتي ، ويؤدي انتهاكها إلى العقاب الذاتي.

4- النظرية المعرفية :يعتبر**"بياجيه"** من وراء هذه المدرسة من خلال دراسته المتعددة عن نمو الحكم الخلفي عند الطفل وترى هذه النظرية أن الافراد يحاولون اكتشاف الأسباب التي أوصلتهم إلى الانخراط في أفعال معينة ، فهذه النظرية تركز على الأسباب التي تقف وراء سلوك الفرد وآثاره المباشرة حيث يوجد نوعان هما:

أ- **داخلي:** يتمثل في العوامل والأسباب الداخلية مثل الحالات الانفعالية أو المزاجية وسمات الشخصية والظروف الصحيّة.

ب- **خارجي:** يتمثل في الضغوطات الاجتماعية والظروف الاقتصادية، فنجاح الطالب او فشله قد إلى عوامل داخلية مثل القدرات العقلية او عوامل خارجية مثل الحظ .

[1] عبد اللطيف محمد خليفة ، مرجع سابق ، ص 53- 55.

5- **السلوكية المتبادلة عند "جورج هومانز" :** القيم تكسب حيويتها وفعاليتها من انتشارها ، وهذا الانتشار لا يعني أن القيم قوالب صمّاء أو معاني جامدة قابلة للتطبيق ، وإنّما تبدو امبريقية القيم من خلال سلوك الأفراد والجماعات ، فلا أستطيع أن أحكم على قيم مجتمع إلاّ من خلال نشاطات أفراده ، وجوهر نظريته مبنيّة على أساس التبادل بين سلوك الأعضاء كأساس لتحقيق التفاعل.

فهذه النظرية تهدف إلى فحص العلاقة بين البناء القيمي والتنشئة الاجتماعيّة، فالنسق القيمي يعدّ من مكونات الشخصيّة التي يتم بناءها عبر التنشئة الاجتماعية وهي تدخل في إطار السلوكيّة المتبادلة، وتكوّن ضوابط تحكم تبادل السلوك بين فرد وآخر وبين الفرد وأحكامه.[1]

القيم الاجتماعية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي:

إنّ القيم الاجتماعية في الجزائر تعرقل العمل الجماعي وتؤكد على رفع قيمة العمل الفردي وتمجّد العمل الأجنبي وتحط من العمل الوطني ومقومات الشخصية الوطنية والرضا بالواقع المفروض الذي لا يمكن تغييره ، وما يترجم ذلك الأمثال التي كانت ومازالت سائدة في مجتمعنا الجزائري مثل: "اللي خالف سلم واللي أسلم سعدت أيامه" ، "بوس الكلب من فمه حتى تربح صلاحك" ، "ترفاي أراب (عمل عربي)" – "إذا عرّبت خرّبت" ، وهناك الكثير من هذه الأمثال التي تحطّ من القيم الاجتماعية الوطنيّة . ومن البديهي أن المستعمر هو المسؤول بالدرجة الأولى عن هذا الواقع المتردي ، فالمؤرخ الجزائري **"أبو القاسم سعد الله"** يذكر عبارات يتقزّز منها القارئ عندما كان المعمّر يعامل الجزائريين الأهالي معاملة أدنى من معاملة الحيوانات ، فالأهلي لا يصلح إلا للأعمال الشاقة ويستحق الذّل والقهر.[2]

تغيير القيم في الجزائر: لا شيء يتغيّر في القيم إلاّ الجانب المتعلّق بالترتيب ، فعندما تظهر قيم جديدة وتزول قيم قديمة فهذا يحدث إلاّ عند قيم محدودة جدّا وهذا غير مهم ، أمّا المهم فهو الذي يحدث في أهميّة القيم ، وهذا ما توصّل إليها الباحثان : **"فلورانس كلوتهون"florence kluckhohn**و**"فريد ستروديبيك"fredstrodibec**حيث ذكر أنّترتيبة القيم تتبدل وبالتالي تضعف قيم وتحلّ محلها قيم أخرى كانت ضعيفة ، فعلاقات الأقارب ضعيفة ،إلاّ أن بعضها ما زال قائمًا كتبادل الزيارات في مختلف المناسبات ، كما ظهرت الأسر النووية التي تميّزت بالاستقلالية وازدياد قوة العلاقة بين الزوجين ، كما ظهرت الصناعة في الجزائر واقتحمت المرأة الجزائرية ميدان العمل وأصبحت تشارك الزوج في القرارات وأصبحت تتميّز بالاستقلالية .[3]

---

[1] ابراهيم السيد أحمد السيد ، البناء القيمي وعلاقته بالتنشئة الاجتماعية والدافعية للإنجاز-رسالة دكتوراه- جامعة الزقازق مصر، قسم العلوم الاجتماعية .

[2] مجلة خطائف ص 12.

[3] مجلة حقائق، ص 14.

تصنيف القيم:

لا يوجد تصنيف واحد للقيم بل توجد عدّة تصنيفات وفيما يلي البعض منها:

1- **تصنيف القيم من حيث المحتوى :**مثل تصنيف **"البورت"Allport** و**"فيرون"Vernon**و**"ليندزي"Lind-Zey** ويعترفون أنّ النّاس يهتدون بواحدة أو أكثر من التصنيفات الست:

أ-**القيمة النظريّة:** ويمثلها خاصّة الفلاسفة والمفكرين والعلماء، يهتم فيها الفرد بالمعرفة والقوانين واكتشاف الحقيقة ، ويتميّز الفرد هنا بالنظرة الموضوعية للأشياء.

ب- **القيمةالاقتصادية:**يهتم الفرد بما هو نافع من محيطه للحصول على الثروة وزيادتها، وغالبا ما تمثل في رجال الأعمال.

جـ- **القيمة الجماليّة الفنيّة:** غالبًا ما يهتم الفرد بما هو جميل من محيطه ويتذوّق الجمال والفن من المحيط .

د- **القيمة الاجتماعية:** يميل الفرد إلى الحياة الاجتماعيّة الواسعة فيساعدهم حيث يجد في ذلك راحة نفسيّة وسعادة كبيرة، ويتميّز هذا الفرد بالتعاون والعطف والحنان.

ه-**القيمة السياسية:** ويهتم الفرد بالسيطرة والقوّة والتحكّم والأنشطة السياسيّة وحل مشاكل الشّعب ويمثّل هذه القيمة خاصّة الإداريين والسياسيين.

و- **القيمة الدينية:**قيم رجل الدّين تعكس إيمانه بالله وكتبه ورسله والقضاء والقدر ، ويتميّز الفرد باتباع تعاليم الدّين في كل نواحي الحياة.[1]

تصنيف القيم على أساس شدّتها: ونعني بذلك درجة الإلزام التي تفرضها القيم وتنقسم إلى:

أ- **القيم الإلزامية(ما ينبغي أن تكون):** وهي قيم تتصف بالقداسة وتتمثل في الفرائض والنواهي ، حيث يلزم الفرد على اتباعها بمختلف الطرق سواء عن طريق العرف أو قوة الرأي أو القانون.

ب- **القيم التفضيلية(ما يفضل أن يكون):**تشجيع الفرد على الاقتداء بسلوك معين ، لكن ذلك لا يمثل إلزاما وقداسة مثل: إكرام الضيف.

[1]بوعليط سفيان ، مرجع سابق ، ص ص 81 – 82 .

د-**القيم المثالية(ما يرجى أن يكون):** هي القيم التي يستحيل تطبيقها كاملة ، لكن لها تأثير بالغ الأهمية في توجيه سلوك الافراد والجماعات مثل القيم التي تدعو إلى المساواة ومقابلة الإساءة بالإحسان.[1]

تصنيف القيم على أساس العمومية: يمكن تقسيم القيم إلى:

أ- القيم العامّة: وهي القيم ذات الانتشار الواسع في المجتمع ومرتبطة أساسا بالعقائد والأعراف والتقاليد، فبقدر ما تكون القيم عامة يكون التماسك كبير في المجتمع، فصراع القيم يكون نتيجة الانفصال والتباعد بين فئات المجتمع.

ب- القيم الخاصّة: وهي القيم التي تحدث في مناسبات معينة وعادة ما يقوم بها فرد أو فئات معينة مثل قيم خاصة بطليقة معينة في قبائل البدو، وكذلك القيم المتعلقة بالزواج والمواسم والاحتفال بالأعياد الدينية والوطنية، فهذه القيم تعمل على تماسك المجتمع وترابطه.[2]

تصنيف المجتمع على أساس الغرض -المقصد-: وهي القيم التي ينظر إليها على أساس أنها وسائل لغايات معينة مثل قيمة العلم غايتها اكتشاف الحقائق ن فعندما نقول أن لشخص ما قيمة معينة فالمقصود بذلك أن قيمته ترتكز حول أحد أشكال السلوك المرغوب فيه ، والقيم عند **"روكيش"** تنقسم إلى نوعين رئيسيين هما:

أ- القيم الغائية: وهي غاية في ذاتها وهي قيم نهائيّة.

ب- **القيم الوسيلية:** وهي أشكال السلوك لتحقيق غايات مثل الصلاة والصّوم والزكاة التي توصلنا إلى قيمة العبادات ، ويرى **"روكيش"** أن القيم الغائيّة(النهائيّة) هي في ذاتها تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول: قسم خاص بالشخص مثل قيمة تقدير الذات.

القسم الثاني: قسم خاص بالعلاقات بين الأشخاص أو المجتمع كقيمة السلام العالمي.[3]

تصنيف القيم على أساس الوضوح:

أ- قيم ظاهرة(صريحة): هي التي يصرح بها الفرد مثل القيم المتعلقة بالخدمة الاجتماعية والمصالحة العامة.

ب- قيم ضمنية: هي القيم التي يستدل على وجودها من خلال ملاحظة الميول والاتجاهات والسلوك الاجتماعي مثل حمل السلاح يدل على الدفاع عن أرض الوطن وهذا يدل على

---

[1] بوعليط سفيان ، مرجع سابق ، ص ص 82- 85 .
[2] المرجع نفسه ، ص ص 83 – 84 .
[3] المرجع نفسه ، ص 81 .

القيمة الوطنية. إن القيم الضمنية هي قيم حقيقية لأنها مرتبطة بالواقع في حين أن القيم الصريحة أو المتعلقة ليست دائما حقيقية، بل كثيرا ما تكون زائفة.[1]

تصنيف القيم على أساس الدوام: ويقصد به الدوام النسبي وينقسم إلى:

أ- **قيم دائمة نسبيًا:** وهي التي تدوم مدّة طويلة في المجتمع مثل القيم التي يورّثها الآباء للأبناء مثل القيم المتعلقة بالعرف والتقاليد.

ب-**قيم عابرة:** وهي القصيرة الدوام، كموضة عند الشباب.

تصنيف القيم على أساس بعد الشكل: تقسم إلى قسمين:

أ- **قيم ايجابية:** وتظهر عادة في ثوب مرغوب ، ويكون اتجاه الفرد اتجاه اقدام وقبول.

ب- **قيم سلبية:** تظهر على عكس ما تظهر به القيم الايجابية.[2]

معنى النسق :

يُعرّف النسق على أنّه: "مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها التي تؤدّي إلى وظيفة معيّنة ويسهم كل منها بوزن معين حسب أهميته ودرجة فعاليته داخل النسق.[3]

وبهذا فإن النسق فهو عبارة عن مجموعة من الأجزاء المتبادلة فيما بينها لكي تؤدي وظيفة ،وهذه الأجزاء تتصف بالتعقيد.[4]فلا يمكن دراسة القيم بمعزل عن بعضها البعض. فهناك نسق هرمي ترتب به القيم حسب أهميتها بالنسبة للفرد والجماعة ، فسلم القيم ليس من وضع الفرد وانما من صنع المجتمع فكل مجتمع له سلّمه الخاص ، وهذه القيم تمثل ظواهر اجتماعية مفروضة علينا خارج إرادتنا تساهم في تعديل رغباتنا ، ويمكن اعتبار أنّ النسق هو علاقة تفاعل بين مجموعة من الأجزاء ، فكل جزء له قوّة التأثير على الأجزاء الأقوى وهو في نفس الوقت يتأثر بأجزاء أخرى نتيجة للتفاعلات تنتج قيم مجتمعيه مثل القيم السياسية والاقتصادية والفلسفية ...إلخ.

ويقسم **"ميلتون روكيش"** نسق القيم إلى قسمين :

- نسق القيم الغائية: وانطلاقا من ذلك عرّف نسق القيم بأنّه: « تنظيم من المعتقدات يتّصف بالثبات النسبي ويحمل تفضيلا لغاية من غايات الوجود ، أو شكلاًمن أشكال السلوك الموصلة إلى هذه الغاية ، وكذلك في ضوء ما تمثله من أهميه بالنسبة للفرد.»

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص ص 81 – 82 .

[2] المرجع نفسه ، ص 85.

[3] مجلة فه لايزانست ، مجلة علمية دورية محكمة تصدرها الجامعة اللبنانية ، أرسل كودينان ، العراق ، المجلد الرابع ، العدد 2 ، ربيع 2019،ص 11.

[4] سرد أرقدر محي الدين. دور النسق القيمي في تكوين المجتمع السياسي، مجلة قهلايزانست العلمية ، المجلد 4 ، العدد2 ، ربيع 2019 ، ص11

وهناك من يقسّم أنساق القيم إلى نوعين : نسق القيم الأوليّة ونسق القيم الثانويّة ، فالأوليّة متعلقة بالحاجات البيولوجية والثانوة متعلقة بالقيم الاجتماعية والأخلاقية .

وبذلك يمكن اعتبار أن نسق القيم هو:« مجموعة القيم المترابطة التي تنظم سلوك الفرد وتصرفاته ويتم غالبًا دون وعي الفرد ، أو هو عبارة عن الترتيب الهرمي لمجموعة القيم التي يتبناها الفرد أو أفراد المجتمع وبحكم سلوكه أو سلوكهم دون وعي بذلك.

وبذلك يمكن استنتاج أن نسق القيم هو خصال حميدة، أو غير حميدة يتصف بها الفرد أو هو عبارة عن معايير السلوك الاجتماعي والتدابير السياسية.[1]

النظريات المفسرة للقيم:

1- **النظرية الذاتية:** يعدّ**"إميل دوركايم"** أوّل وأشهر من طرح موضوع القيم للدراسة العلميّة حيث ينظر إلى القيم نظرة ذاتية ويرى أنّ القيم حكم منفصل عن الشخص ومتعلق بخاصيّة الشيء أي ؛تتصف بالاستقلالية ، وهو يعتقد بعدم وجود علاقة بين الخصائص الموضوعية للأشياء وقيمها ، فالقيم تنشأ عن العلاقة التي تربط الأشياء بالمظاهر المختلفة للمثل العليا ، فحسب رأي **"دوركايم"** فإنّ المجتمع لا يمكن أن يستمر ويتكوّن دون نشوء المثل العليا وأنّ المثل تتغيّر وتتنوّع لأنّها تنشا عن طبيعة الأشياء ، وصنّف **"دور كايم"** القيمة إلى نوعين :

النوع الأول: أحكام تقريرية تقويمية أو موضوعية التي تعبّر عن علاقة بين طرفين أو ما تراه الذات عن قيمة الأشياء.

النوع الثاني: أحكام واقعيّة توضّح ماهو كائن وكلا النوعين تستخدمان المثل العليا كمعيار ففي النّوع الأوّل تشكّل المثل العليا رمزًا للشيءبينما في النوع الثاني رمزًا للمثل العليا .

ويمكن أن نستنتج الفكرة التاليةحسب هذه النظرية بأنّ قيمة الشيء لا توجد في الموضوع بل في ما يحقق هذا الشيء من آثار حسب الذات الجماعية وليستالفرديّة.

2- **النظرية الموضوعية** : يرى أصحاب هذه النظرية أنّ قيمة الشيء كامنة وكائنة فيه وتعبّر عن طبيعته في الحياة الواقعية ؛ أي أن قيمة الشيء موضوعية مستقلة عن ذات الإنسان ولذلك فإن معظم القيم لا تتغيّر ، فنجد **"أفلاطون"** من أنصار موضوعية القيم وقد ذكر أن المثل العليا ثلاث الحق والخير والجمال ، فالحق متعلق بالعلم والمعرفة ، والخير متعلق بالأخلاق والسلوك في حين أن الجمال متعلق بالفن .

[1] مجلة فدلاي راتب ص 12- 13.

النظرية العامة:تنسب إلىصاحبها : **"رالف بارتون بيري Ralf Barton Perry"** تركّز هذه النظرية على مفهوم الاهتمام ، حيث تتخذه كركيزة لتفسير القيمة ، فعندما تهتم بالشيء تجعل له قيمة.[1]

نبذة وجيزة عن تطور مفهوم القيم : مر بمرحلتين :

المرحلة الأولى : قبل الثلاثينيات والأربعينيات ، ظل خاضعا للتأملات الفلسفية بعيدا عن الدراساتالأمبريقية والواقعية ، وارتبط مفهوم القيم بتخصصات عديدة كالفلسفة والدّين وعلم الاجتماع والانثروبولوجيا ، ومن أهم عوامل الإهمال من جانب العلماء في ميدان الدراسات النفسيّة ، أن الفلسفات العقليّة قد جعلت منه ركيزة يقوم عليها البناء العقلي والفكري ابعدته عن رجال العلم.

المرحلة الثانية : بعد الثلاثينيات والأربعينيات من القرن 20 ، يرجع الفضل إلى اثنين من علماء النفس هما : **"تريستونThurston"** وما تقدمه من تصور لمعالجة القيم في إطار المنهج العلمي مرتكزا في ذلك على مبادئ السيكوفيزيقيا المعاصرة ، أمّا **"شبرانجرSprangerً"** الألماني الذي كتب عن أنماط الشخصية وخلص إلى أنّ الناس يتوزعون بين (6) أنماط للشخصيّة ، وتزايد الاهتمام بدراسة القيم في مجال علم النفس الاجتماعي لعدّة أسباب أهمها: أنّ دراسة السلوك الإنساني والتنبؤ به يجب أن يتضمن موضوع القيم ، ولكن على الرغم من الاهمية الكبرى للقيم فقد اهتم الدارسون بالقياس في مجال الاتجاهات ، ويؤيد ذلك **"ميلتون""روكيشMRokeach"**في مسح أجراه بين 1961-1965 وانتهى إلى أن هناك 5 أو 6 دراسات للاتجاه مقابل دراسة واحدة للقيم وأرجع ذلك حسب رأيه إلى أنّ اتجاهات الفرد أكثر أهميّة من القيم ، كما تصور البعض الآخر أن الاتجاهات أكثر تعبيرا عن القيم .إضافة إلى ذلك ما لوحظ على التقدم الذي حصل في مجال قياس الاتجاهات أكثر من قياس القيم.[2]

[1] مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ص 84- 85.
[2] بوعليط سفيان ، دكتوراه القيم الشخصية ص 68-69.

تمهيد:

اهتم الباحثون في الفلسفة والتربية والاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع وغيرها من العلوم بهذا المفهوم ، وبذلك وقع الخلط والغموض في استخدام مفهوم القيم من تخصص لآخر ، ولم يقع الخلط والغموض في عدة تخصصات بل أصبح كذلك داخل التخصص الواحد ، وأن أول من استخدم القيمة بالمعنى الفلسفي هم الألمان وخاصة "لوتز"Lotzeوعالم الدين "ريشتل"Richtelوكذلك علماء الاقتصاد النمساويين وأصبحت الكتابات واضحة بعد نجاح كتابات الفيلسوف الألماني "فريدريك نتشة"F Nietzelte[1]

وقد مر تطور مفهوم القيم بمرحلتين :

المرحلة الأولى : قبل الثلاثينيات والأربعينيات ، ظل خاضعا للتأملات الفلسفية بعيدا عن الدراساتالأمبريقية والواقعية ، وارتبط مفهوم القيم بتخصصات عديدة كالفلسفة والدّين وعلم الاجتماع والانثروبولوجيا ، ومن أهم عوامل الإهمال من جانب العلماء في ميدان الدراسات النفسيّة ، أن الفلسفات العقليّة قد جعلت منه ركيزة يقوم عليها البناء العقلي والفكري ابعدته عن رجال العلم.

المرحلة الثانية : بعد الثلاثينيات والأربعينيات من القرن 20 ، يرجع الفضل إلى اثنين من علماء النفس هما : **"تريستونThurston"** وما تقدمه من تصور لمعالجة القيم في إطار المنهج العلمي مرتكزا في ذلك على مبادئ السيكوفيزيقيا المعاصرة ، أمّا **"شبرانجرSpranger"** الألماني الذي كتب عن أنماط الشخصية وخلص إلى أنّ الناس يتوزعون بين (6) أنماط للشخصيّة ، وتزايد الاهتمام بدراسة القيم في مجال علم النفس الاجتماعي لعدّة أسباب أهمها: أنّ دراسة السلوك الإنساني والتنبؤ به يجب أن يتضمن موضوع القيم ، ولكن على الرغم من الاهمية الكبرى للقيم فقد اهتم الدارسون بالقياس في مجال الاتجاهات ، ويؤيد ذلك **"ميلتون""روكيشM.Rokeach"**في مسح أجراه بين 1961-1965 وانتهى إلى أن هناك 5 أو 6 دراسات للاتجاه مقابل دراسة واحدة للقيم وأرجع ذلك حسب رأيه إلى أنّ اتجاهات الفرد أكثر أهميّة من القيم ، كما تصور البعض الآخر أن الاتجاهات أكثر تعبيرا عن القيم .إضافة إلى ذلك ما لوحظ على التقدم الذي حصل في مجال قياس الاتجاهات أكثر من قياس القيم.[2]

1. تعريف القيم :

القيم مفردها قيمة ، فقيمة الشيء أي الثمن الذي يعادل التكلفة.»[3] وقد تستخدم القسمة بمعنى التعديل والاستقامة ، وقد قيل قام الأمر أي اعتدل واستقام ويقال قام الحق أي ظهر واستقام ، وقوّم الأعوج

مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، العدد 08 سبتمبر 2014 ص ص 72- 87 ، الجموعي مومن ككون ، جامعة الوادي ، القيم الاجتماعية مقاربة نفسية اجتماعية.[1]

بوعليط سفيان ، دكتوراه القيم الشخصية ص 68-69.[2]

إبراهيم إبن محمد الحجي المشرف على أكاديمية القيم ، التعبير بالقيم ص3 . [3]

أي عدّله وأزال اعوجاجه ويقال أيضًا القَوام بفتح القاف أي العدل ويقال قِوام الأمر بكسر القاف أي عماده ونظامه.

وقد تحمل معنى مخالفا تماما ألا وهو القوّة ، فالقيمةValeur مشتقة من الأصل اللاتيني الذي يعني قوّي وبهذا المعنى فالقيمة لها معنى المقاومة والصلابة .[1]

وكلمة القيمة مشتقة في اللغة العربية من القيام وهو نقيض الجلوس ، قامَ يقومُ قومًا وقيامًا وقومةً وقامةً ، والقيام بمعنى آخر هو العزم ، كما جاء القيام بمعنى المحافظة والإصلاح ، وقد يستخدم بمعنى التعديل والاستقامة والاعتدال. فكلمة قيمة بالإنجليزية هي ValueوبالفرنسيةValeur وباللغة اليونانية Axios والمقصود بها الاعتدال والاستواء وبلوغ الغاية. [2]

- **<u>التعريف اللغوي للقيمة:</u>** القيمة مفرد قيم من «قوّم» ، وقام المتاع بكذا أي تعدّلت قيمته به[3] . وتستخدم القيمة لمعرفة قيمة الشيء أي قدره وقيمته.
- **<u>التعريف السوسيولوجي للقيمة:</u>** ساهم مجموعة من علماء الاجتماع في التعريف السوسيولوجي للقيمة من أهمهم:

<u>* تعريف إميل دوركايم Emil Durkheim :</u> يرى أنّ كل مجتمع من المجتمعات له نظامه الأخلاقي الخاص به الذي يلعب دورًا هامًا في تقسيم العمل ، وهذا النظام الأخلاقي لا ينبعث من الفرد بقدر ما ينبعث من القيم العليا للمجتمع وهو نتاج اجتماعي لعوامل اجتماعية ، ويعتمد هذا النظام الأخلاقي على البناء الاجتماعي وليس هناك نظام أخلاقي واحد لكل المجتمعات.

<u>* تعريف ماكس فيبرMax Webr</u>:القيم عنده عبارة عن الموجات التي تفرض بشكل معين من السلوك وهذه القيم عبارة عن بعض الأوامر التي تتحكم في سلوك الانسان بطريقة ضاغطة .

<u>* تعريف تالكوت بارسونزTalcot Parsons</u>: تعتبر القيم ظاهرة اجتماعية ثقافية آنية من البناء الثقافي الذي يتكون من نسق الأفكار .

<u>* تعريف فؤاد بهي السيد:</u> ترتبط القيم عنده بالمعايير في تعريفه لها ويرى أنها معايير اجتماعية ذات صبغة انفعالية قوية وعامة تنتقل من قريب بالمستويات الخلقية التي تقدمها الجماعة ويمتصها الفرد ويقيم بها موازين يزن بها أفعاله.[4]

<u>التعريف الانثروبولوجي للقيمة:</u>

---

[1] المرجع نفسه ص73.

[2] بوعطيط سفيان. القيم الشخصية في ظل التغير الاجتماعي وعلاقتها بالتوافق المهني ،رسالة دكتوراه علوم في علم النفس العمل والتنظيم .2011-2012 ص 64 .

[3] المرجع نفسه ص 73.

[4] مجلة الدراسات والبحوث. مرجع سابق ص76 .

"* **تعريف برونيسلاو مالينوفيسكي"Bronislaw malinoviski** وضع للقيمة دورًا مهمًّا في تصوره للبناء الاجتماعي ويتمثل هذا الدور في أن القيمة هي التي تعطي للمعنى الضرورات أو الحاجات السوسيولوجية للإنسان ، فالإنسان له ضروريات أساسية مثل الحيوان غير أنّه يتميّز عنها بالقيم وهي دوافع وبواعث تتلاءم مع الخصائص والمجتمعات الثقافية.[1]

فالقيم عبارة عن مستوى أو معيار للانتقاء من بدائل اجتماعية متاحة أمام الشخص الاجتماعي في الموقف الاجتماعي .

* كما ذكرت **"فوزية ذياب"** في 1976 أنّ المفهوم السوسيولوجي يختلف عن المفهوم الفلسفي بحيث أنّ هذا الأخير ينظر إلى القيم على أنها مفاهيم ميتافيزيقية للخير والشّر والحق والباطل والصواب والخطأ ، وكان ينظر إليها نظرة مستقلة عن الإنسان ، أما المفهوم الاجتماعي فلا ينظر إلى القيم على أنّها ليست كامنة في الأشياء و ليست ثابتة فيها وأنّ الإنسان هو الذي يحمل في ذهنه ، فالأشياء من وجهة النظر الاجتماعية حيادية أي ليست ضارّة أو مفيدة ، ويمكن اعتبار القيمة أحكام مرغوب فيها حسب معايير الجماعة ، لذلك من أهم سمات القيم أنّها معيارية.[2]

- **تعريف "بارسونز"Prsons:** القيم عند بارسونز تغيير محور من محاور واقعية السلوك ، ويعتبرها أنماطا ثقافية شاملة لها جذور في التقاليد الدينية وهي تحافظ على استقرارها .

وقد ذكر **"بارسونز"** وغيره من علماء الاجتماع أنّ"القيمة تتكون من ثلاث عناصر هي:

- المكوّن العقلي المعرفي.

- المكوّن الوجداني النفسي.

- المكوّن الإرشادي الخلقي.

وهذه العناصر متداخلة ومتفاعلة تعكس ثقافته وتعبر عن طبيعة العلاقات الاجتماعية ، فوجود القيم في المجتمع ضرورة اجتماعية ، لأنّ التفاعلات القائمة هي مجموعة قيم يتحصّل عليها الفرد تدريجيا وتعمل على التماسك الاجتماعي واستمراره وبذلك فإن نتيجة أفعال الأفراد وفقًا لما تمليه هذه القيم فهي تحافظ على بناء المجتمع.

- **تعريف "روكيش"Rokeach** التقاليد هي: «اعتقاد دائم بأن نمطا معينا من أو حالة له غائية من الوجود متصل شخصيا واجتماعيا.» وتعتبر القيم معايير مثالية توحد السلوك من داخل الفرد فهي جوهرية شخصية في حين أن المعايير الاجتماعية هي قواعد.

---

[1] المرجع نفسه ص 76.

[2] بوعطيط سفيان . مرجع سابق ص 66.

أمّا"**عبد الباسط محمد**" فيرى أنّ مفهوم القيمة أخذ خمسة اتجاهات لعلماء الاجتماع لتوضيح القيمة وهي:

- توضيح المفهوم عن طريق الأغراض والمصالح والاتجاهات والأهداف.

- عبارة عن المثل العليا المجرّدة.

- الحاجات الفطرية والحيوية.

- من خلال البناء الاجتماعي والثقافي.

- الثقافة بأنواعها المختلفة .

كما اتجه في بحثه إلى أنّ هناك تأثير بالمحيط الفكري سواء أكان فلسفي أو إيديولوجي، إلاّ أن هذا الاضطراب يجمع بعض الحقائق للوصول إلى المفهوم الاجتماعي بدقّة وهذه الحقائق تتمثل فيما يلي:

- اعتبار القيم ظاهرة اجتماعية.

- وجود عنصر معياري في القيم يحدده المجتمع .

- وجود عنصر مرغوب فيه أو مرغوب عنه .

- تحسين القيمة العمليّة للانتقاء داخل المواقف الاجتماعية.

- وجود عنصر تصوري عقلي يحمي القيم العشوائية و الارتجالية.

كما ذكر "**سميث**" في 1994 بأنّ القيمة تنطلق من اهتمامات الفرد لاعتبارات ماديّة أو معنويّة أو اجتماعيّة أو اخلاقية أو دينيّة أو جماليّة .

فالقيم لها صفة الانتشار والعمومية في المجتمع الواحد أو في عدّة مجتمعات فهي لها وظيفة اجتماعيّة وتتميز بأنّ لها طابعا اجتماعيا فعلماء الاجتماع هدفهم البناء الاجتماعي والاهتمام بأنواعالسلوك الاجتماعي.[1]

- **<u>التعريف السيكولوجي للقيمة :</u>** يرجع الفضل للتعريف السيكولوجي للقيمة للعالمين "**إدوارد سبيرانجر**"Spranger الألماني والأمريكي "**لويس ليون ثرستون**"L LThirstone وأهم التعاريف للقيم ما يلي:

[9] إبراهيم السيد أحمد السيد . البناء القيمي وعلاقته بالبنية الاجتماعية والدافعية للإنجاز . رسالة دكتوراه جامعة الزقازق . معهد البحوث والدراسات الأسيوية. قسم العلوم الاجتماعية. ص15-17.

*** تعريف روكيش:Rokeqch:** عبارة عن تصرفات الفرد وأفعاله وغاياته .

*** تعريف جون ديوي:**ما نميل إليه وينتج عنه نشاط موجّه وبذلك ترتبط الميول والرغبات بالأحكام.

*** تعريف حامد زهران :** تعتبر القيمة تنظيمات للأحكام العقلية والانفعالية .

*** تعريف أبو النبيل:** عبارة عن نظام معقّد يحتوي على أحكامًا تقويميّة إيجابيّة أو سلبيّة سواء بالقبول أو بالرّفض.

أمّا من حيث علم النّفس الاجتماعي فيمكن استخراج تعريفً إجرائيّ للقيم على أنهّا أحكام يصدرها الفرد على البيئة الانسانيّة والاجتماعيّة والماديّة وهي في بعض جوانبها نتيجة تقويم الفرد إلاّ أنّ في جوهرها إنتاج اجتماعي.[1]

2. مكونات القيم:

- **المكون المعرفي :** أساسه الاختيار الشعوري ومعناه انتقاء القيمة من بدائل مختلفة ، وعند انتقاء الفرد لهذه القيمة يتحمّل مسؤوليته ، وبذلك يمكن اعتبار أنّ الاختيار اللاشعوري لا يشكل اختبارًا يرتبط بالقيم ، ويتكوّن الاختبار من ثلاث خطوات متتالية هي:

أ- استكشاف البدائل الممكن.

ب- النظر في عواقب كل بديل .

جـ-الاختبار الحر.

- **المكون الوجداني:** أساسه التقدير ويتشكل من خطوتين متتاليتين الأولى تتمثل في اكتشاف الحقائق والثانيةالتمسك بالقيمة على الملأ.

- **المكون السلوكي**: أساسه الممارسة والعمل أو الفعل ويشمل الممارسة الفعليّة للقيمة أو الممارسة للقيمة التي تتفق مع القيمة على أنّ ننكر الممارسة بصورة مستمرة كلما سمحت الفرصة لذلك ، وتتكون الممارسة من خطوتين الأولى : هي ترجمة القيمة إلى ممارسة أمّا الثانية فهي بناء نمط قيمي[2]

3. مصادر القيم:

[1] مجلة الدراسات والبحوث. ص 76-77.
[2] مجلة الدراسات ص 79

- **الأســـــرة:** هي المصدر الأوّل الذي يحتضن الفرد ، فهي تتميّز عن المؤسسات الأخرى في عمليّة التنشئة الاجتماعية فالطفل يتعلم المبادئ والسلوك الاجتماعي وكيف يحافظ على حقوقه وواجباته .

- **المدرسة:** تعتبر مؤسسة اجتماعية تربوية وجدت منذ زمن طويل فلها مهام كثيرة ملقاة على عاتقها ، فهي تلعب دورا رئيسا في تدعيم القيم التي يتلقاها الفرد في الأسرة بالإضافة إلى أنّ الفرد يتلقى قيم جديدة في المجتمع فالمدرسة تدعم الكثير من القيم لدى الفرد مثل المعتقدات والاتجاه والقيم الجديدة.

- **المسجد:** يعتبر المسجد مصدر للمثل العليا في المجتمع ، فهو مصدر رئيسي للقيم في المجتمع ، ولذلك **"فدوركايم"**يعتبر أنّ الدين هو مصدر الثقافة ، فمختلف الديانات عمومًا عبارة عن مجموعة من الأوامر والنواهي ، ويتم ضبط ذلك من خلال العقوبات .

- **جماعة الرفاق :**لا تملك سلطة قهرية على أفرادها ويكون تأثيرها بشكل تلقائي وغير رسمي ، فجماعة الرفاق تلعب دورا حساسا في التأثير على أفرادها ، لأنّ ذلك يتعلق بمرحلة حساسة من مراحل نمو الطفل حيث يبدا بالبحث عن ذاته في مكان خارج الأسرة ، وبذلك فجماعة الرفاق هي البديل المناسب لاحتضان الطفل ، فهي تساهم في صناعة شخصية الطفل وقيمه واتجاهاته ، فيبنى الطفل شخصيته بطريقة شعورية أو لا شعورية ، حيث يجد نفسه يتصرف تلقائيًا وفق سلوك معيّن ، فالملاحظة تلعب دورًا في اكتساب القيم والاتجاهات والآراء والميول .

- **وسائل الإعلام :**المقصود بذلك الإذاعة والتلفزيون والسينما والمجلات والكتب والإعلانات ، فأكدّت العديد من الدراسات بأنّ النّمو العقليوالانفعالي والاجتماعي للطفل والمراهق بما يتلقاه من وسائل الاعلام ، والآن يلعب التلفاز دورًا أساسيًا في عملية التنشئة الاجتماعية فهو غزى البيوت ويؤثّر على الكبير والصغير.

- **الثقافة مصدر القيم:** تعتبر القيمة إحدى مكونات الثقافة حيث عرّفها **"ادوارد تايلور"** بأنّها " الكل المركب الذي يشمل على المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعادات وغيرها من القدرات والعادات التي يكسبها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع ،فمن خلال هذا التعريف يتبين لنا أنّ الثقافة هي الإناء الذي يحمل الجوانب الماديّة والروحيّة ، كذلك تشمل الثقافة المعرفة بكل أشكالها وبذلك يمكن اعتبار الثقافة مصدر مهم للقيم.

4. الظروف الاقتصادية و الاجتماعية:

الجمع بين الرواسب الماديّة للمجتمع والأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة أدّى إلى ظهور قيم جديدة موجّهة لسلوك الفرد كالواجب الوطني والقومي وتخفيف الفوارق الطبقيّة ومحاربة الاستغلال والاختبار والتسلّط وتخفيف الفوارق الحضارية بين الريف والمدينة[1]

5. علاقة القيم ببعض المفاهيم النفسيّة والاجتماعيّة :

- **القيم والاتجاهات :** الفرق الجوهري بين القيم والاتجاهات بحيث أنّ القيم لا يمكن أن تكون اتجاهات غير أنّ الاتجاهات (التقويم الإيجابي أو السلبي للأبناء أو الأشخاص أو المواقف) يمكن أن تكون وظيفة للقيم أو وسيلة للتعبير عنها ، وبذلك يمكن للفرد أن يكون لديه اتجاهات كثيرة لكنلا يمكن أن تزيد القيم عن العشرات كما أنّ القيم أكثر ثباتًا من الاتجاهات.

- **القيم والحاجات:**القيم تتضمّن الوقائع المعرفيّة بينما الحاجات لا تحتوي على ذلك وتوجد لدى جميع الكائنات الحيّة.

- **القيم والتفضيلات:**

تعتبر القيم تفضيلات ورغبات ، فعندما نقوم بإصدار حكم على شيء أنّه قبيحًا أو حسنًا نقول أن القيم عبارة عن علم السلوك التفضيلي .

- **القيم و المعايير:** يعتبر المعيار هو السلطة الخارجية للفرد بينما القيم هي السلطة الداخلية.

- **القيم والأعراف والتقاليد:** العرف هو عادة تقليدية فهو من جانب تقليدي ومتوارث وملزم إلاّأنّه يختلف عنه في درجة الإلزام والانتشار والشموليّة والعموميّة فالتقاليد عادات تهم جماعة أو فئة فهي عادات ضيّقة ، أمّا العرف فهو يهدف إلى حفظ كيانات الجماعات .

- **القيم والاهتمام :** يعتبر الاهتمام مظهر هام من مظاهر عديدة للقيم ، فالاهتمام مفهوم أضيق من القيم ، ويكمن الفرق الجوهري بين القيمة والاهتمام بحيث أنّ الاهتمام قد يكون مجرّد ميل عابر ، أمّا القيمة فترسخ في ذهن الفرد مدّة زمنية طويلة أطول من مجرد الاهتمام .

- **القيم والسلوك:** تعتبر القيم أكثر تجريدا من السلوك فهي لا تتضمن المعايير التي تحدث التفضيل، ويمكن اعتبار أنّ السلوك يتحدد بالقيم والأهداف.

- **القيم والمثل :**هناك تشابه بين القيم والمثل بحيث أن القيم عبارة عن معتقدات متعلّقة بالشخص للحكم على سلوك معين أنّه حسن أو قبيح غير أن هناك من يفرّقبين المصطلحين في عدّة جوانب:

- القيم تبين الحسن من السيّء في حين أن المثل تشير إلى الحقيقة مقابل الزيف.

[1] مجلة الدراسات والبحوث ص 79 – 81.

- تتميّز المعارف بالخاصيّة النفوسة فهي ليست معتقدات فهي تدور حول المعتقدات للفرد .

- القيم معتقد متعلقة بالفرد في حين أن المعتقد يملي على الفرد مجموعة من الاتجاهات.

القيم و النموذج:النموذج هو نمط سلوكي فكري أو شعور مشترك لدى جماعة محددة والذي ينتقل عن طريق التربية أو يكتسب ، أمّا النموذج فيكون في إطار أكثر شمولية وثباتا ،أمّا القيمة فلها ديناميكية على السلوك.[1]

6. خصائص القيم :

- **الخاصيّة الذاتية:**والمقصود بذلك أنّها تتعلق بالطبيعة الإنسانيّة والاجتماعيّة والسيكولوجيّة للإنسان الذي يشمل الرغبات والميول والعواطف ، فالقيمة باعتبارها أحكام تصدر عن الأشياء ، كما تتضمّن القيمة عنصرًا عاطفيًا إلى جانب العنصر المعرفي والسلوكي .

- **الخاصيّة الموضوعية:** و المقصود بذلك موضوعه القيم أي أنّها خارجة عن الأفراد فهي تؤثّر وتتأثّر بالظواهر الاجتماعية .

- **الخاصيّة النسبية :** تختلف القيم من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر ، فهذه القيم تختلف من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر ومن زمن لآخر ن فهذه القيم تختلف في الشخص الواحد حسب حاجاته ورغباته ومستواه.

- **خاصية الترتيب:**نجد أن بعض القيم تهيمن على غيرها، فالفرد يحاول أن يحقق قيمه جميعا لكن إذا وجد تعارض فهناك قيما لها أولوية في الحياة على قيم أخرى.

- **خاصية الثبات والاستقرار :**الثبات والاستقرار في القيم ليست درجة واحدة فهي تتفاوت في قدرتها على مقاومة التغير الاجتماعي فالقيم تتسم بالنسبية وهذا ليس معناه أنها تتعارض مع الثبات فهو ليس مطلق .

- **الخاصية الديناميكية :** أي أنها قابلة للتغيير ، وقد يكون سريعا كما هو الحال في الدول الصناعية وقد يكون بطيئا كما هو الشأن في الدول النامية.

7. **وظائف القيم:** أهميّة البحث ترتبط ارتباطا وتتفاوت بدورها ووظائفها على المستوى الفردي والاجتماعي، ومن وظائف القيم ما يلي:

- **القيم موجّهة للسلوك :** تمكننا هذه القيم من اتجاهات محددة سواء أكانت هذه الاتجاهات ايديولوجية أو سياسية أو دينية ، كما أن القيم تضبط لنا الطريقة لكي تقبل من طرف المجتمع .

[1] مجلة الدراسات جامعة الوادي ، مرجع سابق ص 77 – 79

وتوظف كذلك القيم من أجل الحكم على الأفراد ، وتستعمل كذلك كمعايير لأجل التأثر والتأثير على الأفراد.

- **القيمة كمخطط لحل الصراعات واتخاذ القرارات :** وظيفة القيمة تحل الصراعات واتخاذ القرارات .

- **القيمة كدافع:** تمثل القيمة كدافع للأنشطة المختلفة المرغوب فيها.

- **تلعب القيم دورًا فعالاً في عمليّة التوافق النفسي والاجتماعي للأفراد:** تلعب القيم دورّا هاما في عمليّة العلاج النفسي وبذلك تهدف القيم إلى تعديل السلوك ، فمعرفة قيم المريض وأهدافه ضروري جدًّا للعلاج وبذلك يتم ضبط أسباب عدم التوافق مع الجماعة.[1]

8. **مفهوم النسق القيمي:**

8-1 **مفهوم النسق** كلمة نسق مصدرها كلمتان يونانيتان starma systemأي وضع أشياء بعضها مع بعض ، وبهذا فالنسق هو :"مجموعة الوحدات المرتبة ترتيبًا مخصوصا والمتصل ببعضها ببعض اتصالا به تنسيق لكي تؤدي إلى غرض معين أو لكي تقوم بوظيفة خاصة" أن " ولمان " فعرف النسق بأنه "مجموعة من العناصر لها نظام معين ، وتدخل في علاقات مع بعضها بعض لكي تؤدي وظيفة معينة بالنسبة للفرد أما "وزان" فقد عرف النسق بانه" مجموعة من الاشياء والوقائع المترابطة فيما بينها بالتفاعل أو الاعتماد المتبادل ".

ويُعرّف النسق على أنّه: "مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها التي تؤدّي إلى وظيفة معيّنة ويسهم كل منها بوزن معين حسب أهميته ودرجة فعاليته داخل النسق.[2]

وبهذا فإن النسق فهو عبارة عن مجموعة من الأجزاء المتبادلة فيما بينها لكي تؤدي وظيفة ،وهذه الأجزاء تتصف بالتعقيد.[3]فلا يمكن دراسة القيم بمعزل عن بعضها البعض. فهناك نسق هرمي ترتب به القيم حسب أهميتها بالنسبة للفرد والجماعة ، فسلم القيم ليس من وضع الفرد وانما من صنع المجتمع فكل مجتمع له سلّمه الخاص ، وهذه القيم تمثل ظواهر اجتماعية مفروضة علينا خارج إرادتنا تساهم في تعديل رغباتنا ، ويمكن اعتبار أنّ النسق هو علاقة تفاعل بين مجموعة من الأجزاء ، فكل جزء له قوّة التأثير على الأجزاء الأقوى وهو في نفس الوقت يتأثر بأجزاء أخرى نتيجة للتفاعلات تنتج قيم مجتمعيه مثل القيم السياسية والاقتصادية والفلسفية ...إلخ.

---

[1] مجلة الدراسات ص 80 – 83.

مجلة فه لايزانست ، مجلة علمية دورية محكمة تصدرها الجامعة اللبنانية ، أرسل كودينان ، العراق ، المجلد الرابع ، العدد 2 ، ربيع 2019،ص 11.[2]

سرد أرقدر محي الدين. دور النسق القيمي في تكوين المجتمع السياسي، مجلة قهلايزانست العلمية ، المجلد 4 ، العدد2 ، ربيع 2019 ، ص11[3]

2-8 مفهوم نسق القيم:value system انبثقت فكرة نسق القيم من أنه لا يمكن دراسة قيمة معيّنة بمنزل عن القيم الأخرى . فهناك نسق قيمي مرتب حسب أهميته الفردية والجماعية. فنسق القيم عبارة عن الترتيب الهرمي لمجموعة القيم التي يتبناها الفرد ويحكم سلوكه دون الوعي ، ويتبني هذا التعريف "كاظم" الذي يعتبر أنّ النسق هو:" مجموعة قيم الفرد أو المجتمع مرتبة وفقا لأولويتيها". أمّا بعض الباحثين فيعتبرون أنّ" نسق القيم عبارة عن مجموعة الاتجاهات المرتّبة فيما بينها والتي تنتظم في شكل بناء متدرج" أما **"روكيش"** فيعتبر أن نسق القيم هو عبارة عن نسقًا شاملاً للاتجاهات والقيم وانساق القيم ، وبذلك فإنّ**"روكيش"** يعرّف نسق القيم بأنّها: " تنظيم من المعتقدات تتصف بالثبات النسبي".

أما **"بوخ"pught** فيقسّم نسق القيم إلى قسمين:

- **القسم الأوّل:** نسق القيم الأوليّة متعلقة بالحاجات الأولية ، أما نسق القيم الثانوية فمتعلقة بالقيم الاجتماعية والأخلاقية ، أمّا النسق العام فيتأثّر بالنّوعين من القيم .

وممّا نلاحظ على هذه التعريفات ما يلي:

- معظم هذه التعريفات تناولت نسق القيم على أنّها مجرّد ترتيب الفرد لقيمه.

النظرة إلى هذه التعريفات على أنّها مجرد ترتيبات حسب الأهمية يفتقد إلى بيان خصائص الموقف.

- أما **"وودروف "woodruf** فأوضح أنّ القيم تمضي في ارتقائها على مستويات.

ويمكن تعريف مفهوم نسق القيم بأنّه:" عبارة عن البناء أو التنظيم الشامل لقيم الفرد وتمثل كل قيمة في هذا النسق عنصرا من عناصره ، وتتفاعل هذه العناصر معًا لتؤدي وظيفة صعبة بالنسبة للفرد." ويتميز هذا التعريف بالخصائص التالية:

- دراسة قيم الفرد في ضوء منظومة شاملة.

- الوقوف على نسق القيم ومظاهر ارتقائه عبر العمر.

-يتلاءم هذا التعريف مع تصورنا للنسق بأنّه يتّسم بالتفاعل والديناميكية.[1]

ويقسم **"ميلتون روكيش"** نسق القيم إلى قسمين :

- نسق القيم الغائية: وانطلاقا من ذلك عرّف نسق القيم بأنّه: « تنظيم من المعتقدات يتّصف بالثبات النسبي ويحمل تفضيلا لغاية من غايات الوجود ، أو شكلاًمن أشكال السلوك الموصلة إلى هذه الغاية ، وكذلك في ضوء ما تمثله من أهميه بالنسبة للفرد.» وهناك من يقسّم أنساق القيم إلى نوعين : نسق

[1] عبد اللطيف محمد خليفة ، مرجع سابق ، ص 53- 55.

القيم الأوليّة ونسق القيم الثانويّة ، فالأوليّة متعلقة بالحاجات البيولوجية والثانوة متعلقة بالقيم الاجتماعية والأخلاقية . وبذلك يمكن اعتبار أن نسق القيم هو:« مجموعة القيم المترابطة التي تنظم سلوك الفرد وتصرفاته ويتم غالبًا دون وعي الفرد ، أو هو عبارة عن الترتيب الهرمي لمجموعة القيم التي يتبناها الفرد أو أفراد المجتمع وبحكم سلوكه أو سلوكهم دون وعي بذلك. وبذلك يمكن استنتاج أن نسق القيم هو خصال حميدة، أو غير حميدة يتصف بها الفرد أو هو عبارة عن معايير السلوك الاجتماعي والتدابير السياسية.[1] و بذلك فالنسق هو يشمل مجموعة من الأجزاء أو العناصر المتفاعلة لنؤدي وظيفة معينة .وانطلاقا مما سبق يمكن اعتبار النسق مجموعة من العناصر المتفاعلة لأداء وظيفة معينة.[2]

9. نظريات اكتساب القيم:

ـ نظرية التحليل النفسي : تكتسب القيم من خلال الطفولة المبكرة يمر بها الشخص من خلال النسق بين الهو و الأنا و الأنا الأعلى فالأنا الاعلى عبارة عن القيم الاجتماعية والقواعد الأخلاقية.

ـ النظرية السلوكية : تكتسب القيم من خلال التعزيز النفسي السلبي أو الايجابي ، فاكتساب القيم تأتي عن طريق التعلم والتفاعل.

ـ نظرية التعلّم الاجتماعي : نظرية تولي بجعل السلوك الاجتماعي على أساس الوقائع المعرفية ، فهذه النظرية نوع من المزج بين نظرية التقرير السلوكية وعلم النفس المعرفي ، وهذا المزج يهدف إلى الوصول إلى فكر يؤلف تأليفا متوازنا .

ويسود الاعتقاد بأن الاطفال يتصرفون حسب رغبة الأولياء من أجل تجنب الانحراف ، فحسب **"باندورا"** في 1977 أن الأفراد يضعون معايير من خلال ملاحظة معايير أخرى ، كما ينتج عن هذا التمسك بهذه المعايير للتدعيم الذاتي ، ويؤدي انتهاكها إلى العقاب الذاتي.

ـ النظرية المعرفية :يعتبر**"بياجيه"** من وراء هذه المدرسة من خلال دراسته المتعددة عن نمو الحكم الخلفي عند الطفل وترى هذه النظرية أن الافراد يحاولون اكتشاف الأسباب التي أوصلتهم إلى الانخراط في أفعال معينة ، فهذه النظرية تركز على الأسباب التي تقف وراء سلوك الفرد وآثاره المباشرة حيث يوجد نوعان هما:

* **داخلي:** يتمثل في العوامل والأسباب الداخلية مثل الحالات الانفعالية أو المزاجية وسمات الشخصية والظروف الصحيّة.

* **خارجي:** يتمثل في الضغوطات الاجتماعية والظروف الاقتصادية، فنجاح الطالب أو فشله قد إلى عوامل داخلية مثل القدرات العقلية أو عوامل خارجية مثل الحظ .

---

[1] مجلة فدلاي راتب ص 12- 13.

[2] عبد اللطيف محمد خليفة ، المجلس الوطني للنقابة والفنون والآداب ، الكويت ، 1992 ، ص 29- 30 .

- السلوكية المتبادلة عند "جورج هومانز" : القيم تكسب حيويتها وفعاليتها من انتشارها ، وهذا الانتشار لا يعني أن القيم قوالب صمّاء أو معاني جامدة قابلة للتطبيق ، وإنّما تبدو امبريقية القيم من خلال سلوك الأفراد والجماعات ، فلا أستطيع أن أحكم على قيم مجتمع إلاّ من خلال نشاطات أفراده ، وجوهر نظريته مبنيّة على أساس التبادل بين سلوك الأعضاء كأساس لتحقيق التفاعل.

فهذه النظرية تهدف إلى فحص العلاقة بين البناء القيمي والتنشئة الاجتماعيّة، فالنسق القيمي يعدّ من مكونات الشخصيّة التي يتم بناءها عبر التنشئة الاجتماعية وهي تدخل في إطار السلوكيّة المتبادلة، وتكوّن ضوابط تحكم تبادل السلوك بين فرد وآخر وبين الفرد وأحكامه.[1]

10. تصنيف القيم:

لا يوجد تصنيف واحد للقيم بل توجد عدّة تصنيفات وفيما يلي البعض منها:

*** تصنيف القيم من حيث المحتوى :**مثل تصنيف **"البورت"Allport** و**"فيرون"Vernon**و**"ليندزي"Lind-Zey** ويعترفون أنّ النّاس يهتدون بواحدة أو أكثر من التصنيفات الست:

-القيمة النظريّة: ويمثلها خاصّة الفلاسفة والمفكرين والعلماء، يهتم فيها الفرد بالمعرفة والقوانين واكتشاف الحقيقة ، ويتميّز الفرد هنا بالنظرة الموضوعية للأشياء.

- القيمةالاقتصادية:يهتم الفرد بما هو نافع من محيطه للحصول على الثروة وزيادتها، وغالبا ما تمثل في رجال الأعمال.

- القيمة الجماليّة الفنيّة: غالبًا ما يهتم الفرد بما هو جميل من محيطه ويتذوّق الجمال والفن من المحيط .

- القيمة الاجتماعية: يميل الفرد إلى الحياة الاجتماعيّة الواسعة فيساعدهم حيث يجد في ذلك راحة نفسيّة وسعادة كبيرة، ويتميّز هذا الفرد بالتعاون والعطف والحنان.

- القيمة السياسية: ويهتم الفرد بالسيطرة والقوّة والتحكّم والأنشطة السياسيّة وحل مشاكل الشّعب ويمثّل هذه القيمة خاصّة الإداريين والسياسيين.

- القيمة الدينية:قيم رجل الدّين تعكس إيمانه بالله وكتبه ورسله والقضاء والقدر ، ويتميّز الفرد باتباع تعاليم الدّين في كل نواحي الحياة.[2]

تصنيف القيم على أساس شدّتها: ونعني بذلك درجة الإلزام التي تفرضها القيم وتنقسم إلى:

---

[1] ابراهيم السيد أحمد السيد ، البناء القيمي وعلاقته بالتنشئة الاجتماعية والدافعية للإنجاز-رسالة دكتوراه- جامعة الزقازق مصر، قسم العلوم الاجتماعية .

[2]بوعليط سفيان ، مرجع سابق ، ص ص 81 – 82 .

- **القيم الإلزامية(ما ينبغي أن تكون):** وهي قيم تتصف بالقداسة وتتمثل في الفرائض والنواهي ، حيث يلزم الفرد على اتباعها بمختلف الطرق سواء عن طريق العرف أو قوة الرأي أو القانون.

- **القيم التفضيلية(ما يفضل أن يكون):**تشجيع الفرد على الاقتداء بسلوك معين ، لكن ذلك لا يمثل إلزاما وقداسة مثل: إكرام الضيف.

-**القيم المثالية(ما يرجى أن يكون):**هي القيم التي يستحيل تطبيقها كاملة ، لكن لها تأثير بالغ الأهمية في توجيه سلوك الافراد والجماعات مثل القيم التي تدعو إلى المساواة ومقابلة الإساءة بالإحسان.[1]

تصنيف القيم على أساس العمومية: يمكن تقسيم القيم إلى:

أ- القيم العامّة: وهي القيم ذات الانتشار الواسع في المجتمع ومرتبطة أساسا بالعقائد والأعراف والتقاليد، فبقدر ما تكون القيم عامة يكون التماسك كبير في المجتمع، فصراع القيم يكون نتيجة الانفصال والتباعد بين فئات المجتمع.

ب- القيم الخاصّة:وهي القيم التي تحدث في مناسبات معينة وعادة ما يقوم بها فرد أو فئات معينة مثل قيم خاصة بطليقة معينة في قبائل البدو، وكذلك القيم المتعلقة بالزواج والمواسم والاحتفال بالأعياد الدينية والوطنية، فهذه القيم تعمل على تماسك المجتمع وترابطه.[2]

تصنيف المجتمع على أساس الغرض -المقصد-: وهي القيم التي ينظر إليها على أساس أنها وسائل لغايات معينة مثل قيمة العلم غايتها اكتشاف الحقائق ن فعندما نقول أن لشخص ما قيمة معينة فالمقصود بذلك أن قيمته ترتكز حول أحد أشكال السلوك المرغوب فيه ، والقيم عند**"روكيش"** تنقسم إلى نوعين رئيسيين هما:

أ- القيم الغائية: وهي غاية في ذاتها وهي قيم نهائيّة.

ب- **القيم الوسيلية:** وهي أشكال السلوك لتحقيق غايات مثل الصلاة والصّوم والزكاة التي توصلنا إلى قيمة العبادات ، ويرى **"روكيش"** أن القيم الغائيّة(النهائيّة) هي في ذاتها تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول: قسم خاص بالشخص مثل قيمة تقدير الذات.

القسم الثاني: قسم خاص بالعلاقات بين الأشخاص أو المجتمع كقيمة السلام العالمي.[3]

تصنيف القيم على أساس الوضوح:

---

[1]بوعليط سفيان ، مرجع سابق ، ص ص 82- 85 .
[2] المرجع نفسه ، ص ص 83 – 84 .
المرجع نفسه ، ص 81 .[3]

أ- قيم ظاهرة(صريحة): هي التي يصرح بها الفرد مثل القيم المتعلقة بالخدمة الاجتماعية والمصالحة العامة.

ب- قيم ضمنية: هي القيم التي يستدل على وجودها من خلال ملاحظة الميول والاتجاهات والسلوك الاجتماعي مثل حمل السلاح يدل على الدفاع عن أرض الوطن وهذا يدل على القيمة الوطنية. إن القيم الضمنية هي قيم حقيقية لأنها مرتبطة بالواقع في حين أن القيم الصريحة أو المتعلقة ليست دائما حقيقية، بل كثيرا ما تكون زائفة.[1]

تصنيف القيم على أساس الدوام: ويقصد به الدوام النسبي وينقسم إلى:

أ- **قيم دائمة نسبيًا:** وهي التي تدوم مدّة طويلة في المجتمع مثل القيم التي يورّثها الآباء للأبناء مثل القيم المتعلقة بالعرف والتقاليد.

ب-**قيم عابرة:** وهي القصيرة الدوام، كموضة عند الشباب.

تصنيف القيم على أساس بعد الشكل: تقسم إلى قسمين:

أ- **قيم ايجابية:** وتظهر عادة في ثوب مرغوب ، ويكون اتجاه الفرد اتجاه اقدام وقبول.

ب- **قيم سلبية:** تظهر على عكس ما تظهر به القيم الايجابية.[2]

11. النظريات المفسرة للقيم:

- **النظرية الذاتية:** يعدّ**"إميل دوركايم"** أوّل وأشهر من طرح موضوع القيم للدراسة العلميّة حيث ينظر إلى القيم نظرة ذاتية ويرى أنّ القيم حكم منفصل عن الشخص ومتعلق بخاصيّة الشيء أي ؛تتصف بالاستقلالية ، وهو يعتقد بعدم وجود علاقة بين الخصائص الموضوعية للأشياء وقيمها ، فالقيم تنشأ عن العلاقة التي تربط الأشياء بالمظاهر المختلفة للمثل العليا ، فحسب رأي **"دوركايم"** فإنّ المجتمع لا يمكن أن يستمر ويتكوّن دون نشوء المثل العليا وأنّ المثل تتغيّر وتتنوّع لأنّها تنشا عن طبيعة الأشياء ، وصنّف **"دور كايم"** القيمة إلى نوعين :

النوع الأول: أحكام تقريرية تقويمية أو موضوعية التي تعبّر عن علاقة بين طرفين أو ما تراه الذات عن قيمة الأشياء.

النوع الثاني: أحكام واقعيّة توضّح ماهو كائن وكلا النوعين تستخدمان المثل العليا كمعيار ففي النّوع الأوّل تشكّل المثل العليا رمزًا للشيءبينما في النوع الثاني رمزًا للمثل العليا .

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص ص 81 – 82 .
[2] المرجع نفسه ، ص 85.

ويمكن أن نستنتج الفكرة التاليةحسب هذه النظرية بأنّ قيمة الشيء لا توجد في الموضوع بل في ما يحقق هذا الشيء من آثار حسب الذات الجماعية وليستالفرديّة.

ـ النظرية الموضوعية : يرى أصحاب هذه النظرية أنّ قيمة الشيء كامنة وكائنة فيه وتعبّر عن طبيعته في الحياة الواقعية ؛ أي أن قيمة الشيء موضوعية مستقلة عن ذات الإنسان ولذلك فإن معظم القيم لا تتغيّر ، فنجد **"أفلاطون"** من أنصار موضوعية القيم وقد ذكر أن المثل العليا ثلاث الحق والخير والجمال ، فالحق متعلق بالعلم والمعرفة ، والخير متعلق بالأخلاق والسلوك في حين أن الجمال متعلق بالفن .

ـ النظرية العامة:تنسب إلى صاحبها : **"رالف بارتون بيري Ralf Barton Perry"** تركّز هذه النظرية على مفهوم الاهتمام ، حيث تتخذه كركيزة لتفسير القيمة ، فعندما تهتم بالشيء تجعل له قيمة.[1]

[1] مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ص 84- 85.

الفصل الرابع
التنمية

تمهيد:

سنتناول في هذا الفصل مدارس الـ ظهور النظريات ثم نتعرض إلى التنمية عند المفكرين الكلاسيكيين "كآدم سميث" و"ري "، وجان بتيستساي" والنظرية الماركسية، أما في ما يتعلق بالنظريات الحديثة فركزنا على نظرية المراحل لـ "روستو" نظرية النموذج المزدوج لـ "لويس LEWIS" ونظرية "هارود"و"دومار" ونظرية النمو المتوازن لـ "نورث" ثم نظرية النمو غير المتوازن لـ "ألبرت هيرشمان" وتعرضنا كذلك إلى نظرية التنمية المحلية المتمثلة في أقطاب النمو لـ "فرنسوا بيرو" ثم نظرية القاعدة الصناعية ، ووضحنا مؤشرات تنمية المجتمع المحلي وأسسها المتمثلة في المدارس النظرية والقياس الإمبريقي للتنمية وتحليل العوامل المؤدية للتنمية.

1-مدارس الفكر التنموي:

1-1 الفكر التنموي قبل ظهور النظريات

إن النشاط الاقتصادي الرئيسي للتجاريين يتمثل في الصناعة والتجارة، وحتى يتطور هذا النشاط عملت الدولة على فرض الضرائب على رجال الأعمال، والصناعة، ومساعدتهم ماديا بتخفيض الأسعار حتى يتسنى لهم المنافسة في السوق العالمية.

يعدقطاع الزراعة في نظرالتجاريين قطاعاثانويا،لأنه يعتمد في تطوره على الصناعة والتجارة، لكن مع ذلك ركز التجاريون على القطاع الزراعي خاصة ما يتعلق بإنتاج المواد الأولية المستعملة في الصناعة الغذائية.

كما أولى التجاريون أهمية خاصة للعلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أن تنظيمها يساعد على ازدهار الدولة، ويمكن توسيع العلاقات مع الدول بفتح مستعمرات أو بالعلاقات التجارية مع الدول، وبذلك تعمل الحركة التجارية على جلب المواد الأولية وتزدهر الصناعة، كما يعمل التجاريون على تشجيع العَمَالَة الوطنية للتقليل من البطالة.[1]

[1]-إسماعيل شعباني، مرجعسابق، ص 56-57.

1-2التنمية عندالمفكرين الكلاسيكيين

ارتكزتنظرية المفكرين الكلاسيكيين على الرسالة الحرة، وهي عبارة عن أفكار عامة حيث اعتمدت على مبدأ تقسيم العمل والمنافسة الحرة، ومن شروط التنمية عند المفكرين الكلاسيكيين: الربح-وفرة المواد الأولية-وفرة العيش للعمال والمنتجين.

كما يعتبر المفكرونالكلاسيكيين بأن التجارة الدولية من القوة الرئيسية للتنمية.[1]

1-2-1 التنمية عند آدم سميث(Adam Smith): يرى "سميث" بأن مصدر كل ثروة يوجد في العمل، وأن زيادة الثروة يتوقف على إنتاجية العمل. كما أن مبدأ تقسيم العمل يزيد من الإنتاجية ويجعل عمليات الإنتاج متخصصة ويستخدم الآلات الكبيرة المعقدة ويؤيد "سميث" حرية التجارة والاستعمار لأن المستعمرات يعتبرها المصدر الأساسي للمواد الخام اللازمة للصناعة، ويفرق بين العمل المنتج الذي يضيف قيمة إلى المواد الخام والعمل غير المنتج الذي لا يضيف هذه القيمة إلى المواد الخام، ويعتبر الادخار أساس ثروة الأفراد وأن الاستهلاك هو أساس كل الأنشطة وبذلك فهو يمجد الحرية الاقتصادية وأن التجارة الخارجية هي امتداد للتجارة الداخلية ويؤيد فكرة تقسيم العمل والزيادة في التخصص.[2]

وفي مجال تقسيم العمل يضرب "آدم سميث" مثالا في انتاج الدبوس ويوضح تقسيم عشرة عمال إلى أجزائها الأساسية الذي يتكون من ثمانية عشر جزء، حيث يبلغ الانتاج48000 دبوسا في اليوم الواحد في حين أنه لو يعمل كل واحد بمفرده لا ينتجون سوى عدد قليل من الكمية في اليوم الواحد.[3]

ويعتبر "آدم سميث" أول من كتب عن التنمية الاقتصادية، لكنه لم يهتم بالتنمية والنمو وإنما كتب عن ذلك في كتابه ثروة الأمم، وحسب رأيه فإن هناك أربع عوامل تؤدي إلى النمو وهي: تجميع رأس المال-نمو السكان-رفع إنتاجية العمل-حرية التجارة الدولية.

فالحركية تأتي عن طريق التغيرات التي تحدث في الطلب على السلع الاستهلاكية وكذلك التغيرات التي تحدث على مستوى طرق الإنتاج وهذا يؤدي إلى رفع عجلة التنمية، كما يهتم "آدم سميث" بالقطاع الفلاحي اهتماما كبيرا وينبه إلى البطالة التي تحدثها الآلة لكن حسب رأيه أن هذه البطالة تمتصها الصناعة، فالفلاحة تؤمن الحاجات الضرورية بينما الصناعة تؤمن الحاجات الأقل ضرورة، فالثروة تزداد بزيادة المهارات وطرق الإنتاج، ويرى" سميث" أن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة مهارات العامل وتقليل الوقت اللازم لإنتاج سلعة معينة وكذلك اختراع الآلات، كما يعطي" آدم سميث" أهمية كبيرة للتجارة.

1-2-3 دافيد ريكاردو(David Ricardo)

يؤيد "دافيدريكاردو" ما ذهب إليه "آدم سميث" في أن الأرض هي أساس التنمية لأنها توفر العيش للسكان، كما اهتم "ريكاردو" بمبدأ تناقض الغلة في القطاع الفلاحي، ولذلك يمكن التغلب على ذلك باستخدام أحدث التقنيات في عملية الإنتاج وكان "ريكاردو" متفائلا في المجال الصناعي أكثر، ولذلك قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات هي: طبقة الرأسماليين، وطبقة العمال وطبقة الاقطاعيين.

---

[1]- إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص59-60.

[2]- حسن عمر، مرجع سابق، ص34-36.

[3]- جوردون مارشال،**موسوعة علم الاجتماع**، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، ط2، نيويورك، 2007.

كما اعتبر "ريكاردو" بأن صاحب الرأسمال يلعب الدور الرئيس في عملية التنمية الاقتصادية، خاصة في عمليتين هما:

أ- البحث عن أحسن الطرق لتحقيق أكبر ربح ممكن.
ب- إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة.

أما العامل فهو أقل أهمية من الرأسمالي لأنه مرتبط به، ويوفر الآلات اللازمة للعملية الإنتاجية.

أما الإقطاعي فهو مهم جدا، لأنه يملك الأرض وهي العنصر الأساسي للعمل الفلاحي.

ومن جهة أخرى يقسم "ريكاردو" الدخل الوطني إلى ثلاث أقسام وهي: أرباح الرأسماليين، وأجور العمال، وريع الإقطاع.

واستنتج "ريكاردو" بأن الأجور لابد أن تكون ثابتة عند مستوى الكفاف على المدى البعيد.

ولقد أثير جدل حول مشكلة الادخار حيث كانت الضرائب تفرض على القمح المستورد إلى إنجلترا وكان "ريكاردو" منحازا إلى الرأي المتعلق بإلغاء الضرائب، لأنه كان يعتقد أن أصحاب الأراضي كانوا خاملون كسلاء لا يميلون إلى الادخار، على عكس رجال الصناعة الذين يمتازون بالنشاط والحيوية والميل إلى الادخار وبالتالي إلى الاستثمار.

4-2-1 توماس روبرت مالتس(Thomas Robert Malthus): رفض رأي "ريكاردو" وعارض فكرة إلغاء قوانين القمح، ولم يكن يعارض الفكرة التي مفادها أن ملاك الأراضي هم كسلاء، بينما رجال الصناعة يميلون إلى الادخار، لكنه كان يشك في أن الدخل القومي يمكن زيادته نتيجة الادخار، لأن المدخرات تستثمر في إنتاج السلع الاستهلاكية، ولذلك فإن الهدف النهائي هو الاستهلاك، ما لم يكن هناك طلب فعّال. ويضيف" مالتس" بأن هناك بعض الدول تتوفر على موارد طبيعية متنوعة وأراضي خصبة لكن سكانها فقراء، ويفسر" مالتس" ذلك بأنها متخاذلة خاملة، تكتفي فقط بالضروريات مما يجعل الطلب منخفضا.

من بين الوسائل التي تؤدي إلى زيادة الطلب الفعّال -حسب رأيه- هي التوسع في الأسواق الداخلية والخارجية، ولذلك فإن أحسن وسيلة لدعم الأسواق الداخلية هي زيادة عدد المستهلكين غير المنتجين من ملاك الأراضي والخدم والموظفين، فهو يعارض فكرة تكتل ملاك الأراضي إلى وحدات كبيرة، لأن الوحدات الصغيرة سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على ناتج الصناعة وبالتالي زيادة الطلب الفعال.

كما يعد "مالتس" فكرة الدين العام والفوائد المفروضة على هذا الدين لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة الطلب الفعال خاصة لدى المستهلكين غير المنتجين ممن يحملون السندات الحكومية، كما أن "مالتس" يؤيد فكرة الدخل من طبقة الرأسماليين إلى طبقة ملاك الأراضي الفعال عكس "ريكاردو".

وبما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول،فإن الرأسمالي بعيد استخدام هذه الأرباح في العملية الإنتاجية، وبالتالي فكلما تزداد الأرباح يزداد تكوين الرأس المال.

أما التجارة الدولية فهي مهمة في المجال الاقتصادي وذلك بتخصص كل دولة في انتاج سلعة معينة كما يرفض" ريكاردو" تدخل الدولة في المجال الاقتصادي لأن الرأسمالي هو أساس العملية الإنتاجية ولذلك فلابد من ترك الحرية للرأسمالي خاصة بعدم فرض الضرائب عليه.[1]

كما تجدر الإشارة إلى أهمية السكان في مجال التنمية، وفي هذا الصدد يرى مالتس أن السكانيزدادون بمتوالية هندسية، بينما يزداد الإنتاج بمتوالية حسابية، ولهذا فإنه يعتمد في تحليله على مبدأ الندرة، حيث يعتبر أن حاجات الإنسان غير محدودة، في حين أن القدرة على الإنتاج محدودة، والحل لهذه المعادلة غير متوازنة هو النمو الاقتصادي، فالتنمية حسب"مالتس" تخضع لعوامل مختلفة مثل العوامل الاقتصادية، والسياسية، والأخلاقية، وهذه عواملمتفاعلة، فالجانب الاقتصادي يلعب دورا مهما، حيث أن التمسك بالجانب الديني يؤدي إلى العمل الجدي، كما يؤيد "مالتس" عدم تدخل الدولة في التنمية وأن المسؤولة تقع على الفرد بحيث يترك له الحرية، كما أنه يفرق بين الزيادة السكانية التي تخص الأغنياء والزيادة السكانية التي تخص الفقراء، لأن الفقير لا يملك الإمكانيات لزيادة الإنتاج، ولهذا فالزيادة عند الأغنياء لها الدور الإيجابي، عكس زيادة عدد الفقراء، أما الاستثمار الذي يؤدي إلى التنمية فيأتي عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج، ولهذا فالتنمية تبنى على الرأسماليين.[2]

وهكذا يخلص مالتس إلى نتيجة مفادها أن الفقراء يعانون من اليؤس والحرمان، فزيادة عدد السكان عندهم يؤدي بهم إلى زيادة عدد العمال الباحثين عن العمل.

كما يؤكد "مالتس" على أن السبب الرئيسي للفقر لا يمكن إرجاعه إلى التفاوت الطبقي وإلى الرأسماليين، وإنما تنسب إلى ميل الجنس البشري إلى التكاثر بمعدل أكثر من معدل الزيادة في موارد الطعام، ولهذا لابد من اتباع الموانع التي تحد من نمو السكان، ولذلك يناقص عدد السكان، بهذا يؤدي إلى رفع سعر العمل.[3]

5-2-1 قانون الأسواق عند جون بابتست ساي(Jhon baptiste Say)

يمثلجون بابتست ساي اتجاها فكريا متعارضا مع" مالتس" الذي يعتقد بالإفراط العام في الإنتاج وقصور الطلب، فيعتقد "ساي" بأن كل عملية "بيع" تتضمن عملية شراء، كما يفترض أن هذه العملية هي بين سلعة وأخرى وهي ما تسمى بالمقايضة، أما النقود فهي تنطوي على الكثير من التعقيدات، لأن في الواقع أن التبادل يتم بين سلعة وأخرى، واستخلص "ساي" النتائج التالية:

أ- كلما تنوعت المنتجات كلما تنوعت فرص البيع.
ب- نجاح أي صناعة يؤدي إلى نجاح الصناعات الأخرى، كما أن نجاح الزراعة في أية دولة يؤدي إلى نجاح الصناعة.
ت- تشجيع الاستيراد من الخارج لا يضر لأن التبادل يكون عن طريق المقايضة.
د- إن المشكلة ليست تشجيع الاستهلاك والرغبة فيه، وإنما المشكلة هي انتاج الوسائل اللازمة للاستهلاك ولذلك فالحكومة الفاسدة تشجع الاستهلاك والحكومة الصالحة تشجع الإنتاج.[4]

---

[1]- إسماعيل شعبان، مرجع سابق، ص 63-64.
[2]- إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص64-66.
[3]- نفس المرجع، ص48-51.
[4]- نفس المرجع، ص54-57.

6-2-1 كارلماركس (Karl Marx)

يعتقد "ماركس" بخلاف الفكر الكلاسيكي، أن التنمية تكون بزوال النظام الرأسمالي والحرية الفردية وإحلال النظام الاشتراكي، ولهذا بنى "ماركس" تحليله على مبدأين أساسيين وهما الجدلية(الديالكتيك) والمادية التاريخية.

فالجدلية متعلقة بالعلاقة بين الانسان والطبيعة، وهي علاقة ديالكتيكية، أما المادية التاريخية فبينت على أساس العامل الاقتصادي لتحديد جميع الأوضاع الاجتماعية والسياسية والدينية والفكرية، كما أن الاقتصاد يعتمد على القوى المنتجة ووسائل الإنتاج، فوسائل الإنتاج هي التي تصنع تاريخ الناس وتطورهم، والإنسان يضطر إلى ان تستخدم الآلات والسائل التي هي في تطور مستمر، وحسب "ماركس" ينقسم أسلوب الإنتاج إلى قوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج، وأن المجتمعات البشرية مرت بخمس مراحل وهي: مرحلة المشاعية البدائية، ومرحلة العبودية، ومرحلة الإقطاعية، ومرحلة الرأسمالية، ومرحلة الاشتراكية التي تأتي بعد زوال الرأسمالية، وبالتالي تتحقق التنمية، ولكن السؤال المطروح هو: كيف تتحقق التنمية؟

وفي رأي كارل ماركس أن التنميةتتحقق عن طريق الصراع الذي يحدث بهذه المراحل التي مرت بها البشرية، ففي المشاعية البدائية تتوافق وسائل الإنتاج مع علاقات الإنتاج، ثم تتطور هذه الوسائل تدريجيا فتتعارض مع علاقات الإنتاج، وهكذا تتطور علاقات الإنتاج البدائية إلى علاقات انتاج جديدة، أي مرحلة العبودية، وهي بدورها تحدث فيها صراعا بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، مما يؤدي إلى المرحلة الإقطاعية، وهي بدورها يتصارع فيها الفلاح مع الإقطاعي فتؤدي إلى ظهور علاقات إنتاج جديدة، متمثلة في النظام الرأسمالي، وهو بدوره يشهد صراعا بين قوى الإنتاج(العمال) وعلاقات الإنتاج(الرأسمالية)، وبذلك تنشأ الاشتراكية ولا يكون هناكتعارض بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج.[1]

ويجدر بنا بعد استعراض هذه النظريات التنموية الكلاسيكية، أن نسجل بعض الملاحظاتالنقدية حولها، ولنبدأ أولا بنظرية "ريكاردو"، فلقد بالغ هذا الأخيرفيما في تشاؤمه حول قانون تناقص الغلة مثل الاقتصاديين التقليديين، مهملا ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير وإمكانية إحلال عنصر رأس المال والعمل محل الأرض.

أما "مالتس" فلقد اهتمت نظريته بدور التراكم الرأسمالي في عملية التنمية، مؤكدة على أهمية تحويل الفائض الاقتصادي إلى نواحي الاستثمار لدفع عملية التنمية الاقتصادية، إلا أن هذه النظرية كانت متشائمة في قضية تزايد السكان من ناحية، وتناقص الإنتاج من ناحية أخرى، وقد بالغت في آثار هذين العاملين، ولقد بَيَّن الواقع عدم تحقيق النتائج التي توصلت إليها هذه النظرية.

أما"ماركس" فنظر إلى التنمية على أنها عملية ثورية، تحتوي على تحولات شاملة في الهياكل الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والقانونية، كما ذكر بأن أي تحول من شأنه أن يُغَيِّر نمط الحياة، ويتضمن صراعا بين القوى الاجتماعية، حيث يكون التغير لصالحها.

ورغم تحليلات "ماركس" المعمقة للتخلف، والتنمية في ارتباطها بالصراع الاجتماعي، أي بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، ويظهر هذا الصراع بين الطبقة الرأسمالية والبروليتارية إلا أنها تعرضت

[1]- نفس المرجع، ص66 -69.

لكثير من الانتقادات أهمها لغة "ماركس" في تبيان أثر العوامل الاقتصادية في إحداث التغير،وإقراره بضرورة المرور بمرحلة التنمية، وتفوق النموذج الرأسمالي ودور البرجوازية في إحداث التغير، مهملا القوى الاجتماعية الأخرى، بالإضافة إلى التصور الميكانيكي للتغير الاجتماعي الذي لا يتناسب مع الظروف التاريخية العالمية والمحلية التي عرفتها الدول المتخلفة.[1]

ومن بين الانتقادات الموجهة إلى النظرية الكلاسيكية مايلي:

- تجاهل الطبقة الوسطى: تقوم هذه النظرية على وجود تقسيم طبقي ومهمة هذه الطبقة هي الاسهام في إحداث عملية التنمية .

- النظرية الكلاسيكية تهمل الطبقة الوسطى .

- لا تعطي أهمية للتكنولوجيا .

-القوانين غير الحقيقية ، تقوم هذه النظرية التشاؤمية امثال **"ريكاردو و مالتيس"**على أن النتيجة الحتمية للتطور هي الكساد.

- إن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.[2]

4-1النظريات الحديثة للتنمية

1-4-1 نظرية المراحل لروستو(Rostou(Walt Whitman

لقد اعتمد عالم الاقتصاد الأمريكي "روستو" على المنهج التاريخي في تحليله لمراحل النمو،حيث اعتبرأن المجتمعات تتطور من مرحلة إلى أخرى وفقا للتناقض الموجود بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج، وهذا هو جوهر الفكر الماركسي، لكنهما يختلفان في النتيجة: فماركس يعتبر أن آخر مرحلة هي الاشتراكية بينما "روستو" يعتبر أن آخر مرحلة هي الرأسمالية، وحسب "روستو" أن مراحل النمو هي خمسة.

- **المرحلة الأولى:** يكون المجتمع لا يستعمل التكنولوجيا، وأن 85%من أفراد المجتمع يعملون في القطاع الفلاحي،كما أن الدخل الوطني يعرف في معظمه أشياء غير إنتاجية وأن رجال السياسة يتكونونمن ملاك الأراضي، كما ان أهم خاصية للمجتمع التقليدي ضعف المردود لأن المجتمع لا يستطيع استخدام العلم والتكنولوجيا.
- **المرحلة الثانية:** مرحلة التهيء للانطلاق: تعتبر هذه المرحلة مرحلة انتقالية، بسبب التغيرات التي تحدث في الجوانب الزراعية والتجارية والنقل، كما يتطور النقل ويرتفع الاستيراد، ويقبل المجتمع على إدخال التكنولوجيا، وهذه المرحلة مرت بها بريطانيا بين نهاية القرن 17 وبداية القرن18 وتعتبر بداية لاستخدام التكنولوجيا.كما ظهرت فيها البنوك والمؤسسات الخاصة بالادخار.

[1]- نويصر بلقاسم. **التنمية والتغير في نسق القسم الاجتماعي**، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة. كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، 2011-2010.ص85-86.

[2] - احمد جابر بدران ، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة** ، المؤلف ، القاهرة ، 2014 ، ص 47.

- **المرحلة الثالثة:**الانطلاق: تعتبر هذه المرحلة مرحلة قصيرة نسبيا مقارنة مع المراحل الأخرى، حيث شهدت تغيرات كبيرة في التكنولوجيا المستخدمة، ويكمن تسميتها بمرحلة الثورة الصناعية وانتقل معدل الاستثمار بين5% إلى 10% من الدخل الوطني.
- **المرحلة الرابعة:** الاندفاع نحو الاكتمال: تعتبر هذه المرحلة مرحلة طويلة نسبيا مقارنة مع المراحل الأخرى حيث انتقل معدل الاستثمار من 10% إلى 20% من الدخل الوطني، وازدادت عملية تطبيق التكنولوجيا الحديثة وتطورت التجارة وارتفع الاستهلاك وازدادت المعرفة والتنظيمات.
- **المرحلة الخامسة:** الاستهلاك الواسع: واكتمل فيها التطور التكنولوجي خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، في القرن العشرين، حيث أصبح الاستهلاك جماعيا عكس ما وجد في أوروبا واليابان، وفي هذه المرحلة ارتفع الدخل الحقيقي المُوَجَّه نحو الحاجات الضرورية من مأكل وملباس ومسكن...إلخ، وارتفع عدد السكان في المدن.

2-4-1 نظرية النموذج المزدوج(Lewis)

تتلاءم هذه النظرية وأوضاع وظروفالعالم المتخلف، حيث تركز التنمية على العمال، فيعتقد"لويس" أن الاستثمار بواسطة الربح الرأسمالي هو أساس التنمية، على عكس مدخرات العمال التي ليست لها قيمة حسب "لويس" وسمي بالنموذج المزدوج لأن العالم الثالث يعتمد على قطاعين: قطاع تقليدي فلاحي، وقطاع رأسمالي صناعي، فالقطاع الفلاحي يتميز بوجود التجارة الصغيرة والأعمال الموسمية، كما يتميز بإنتاجية ضعيفة جدا أو نسبة منعدمة بسبب البطالة المقنعة، أما القطاع الرأسمالي فهو متطور يستخدم تقنيات حديثة وعمالا كثيرين، وهذه العملية المتمثلة في احتكاك القطاعين تعمل على تطويرها. وهكذا تستمر العملية مادامت إنتاجية العامل أكبر من أجره، ويتجمع الربح عند الرأسمالي ويستثمره في مشاريع أخرى ويستعمل عمالا جدد وتبقى العملية مستمرة إلى غاية أن تعادل إنتاجية العمال مع أجرهم، فينقص الربح للرأسمالي وتستمر العملية إلى غاية أن تصبح أجور العمال مرتفعة فيقل الربح الرأسمالي ويقل الاستثمار، وبالتالي يقل معدل النمو، ويقول "لويس" أن المستقبل الرئيسي للتنمية هو انتقال الاستثمار من 4% إلى 5% من الدخل الوطني إلى 12 و15%.

3-4-1 نظرية هارود و دومار:Harod-Domar

يعتبر من الكنزيين الجدد ويعتبر أن التوفير والاحتياط هما أساس عملية النمو، وبذلك فعندما تكون بقية الادخار مرتفعة يحدث النمو، وكذلك فإن الدول المتخلفة تلجأ إلى الادخار الخارجي المتمثل في القروض من الخارج.

4-نظرية النمو المتوازن راغنار نورك (R.Nurks):

لقد اشتهر بفكرتين هما: نظرية الحلقة المفرغة للفقر، ونظرية النمو المتوازن، فحسب "نوركس" أن البلدان المتخلفة تعيش في حلقة مفرغة. وتتمثل الحلقة المفرغة في أن الفقر يؤدي إلى ضعف الدخل، ويؤدي إلى ضعف الادخار والاستثمار، وبالتالي ينقص رأس المال، وتضعف الانتاجية وتعود الحلقة المفرغة إلى نقص الدخل.

ويرى"نوركس" أن الحل لهذه الحلقة المفرغة يتطلب التفتح على العالم الخارجي بنقل التكنولوجيا، وحسب رأيه أن التوظيف مرتبط بالسوق،وهذا الأخير مرتبط بالإنتاجية وهكذا.

ويري"نوركس" كذلك أن المساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية تصبح غير مفيدة عندما تكون الدولة غير قادرة على استغلال الموارد الداخلية، ولذلك يعتمد على المبادرات الفردية والاستثمارات الخاصة للخروج من التخلف.

وتجدر الإشارة إلى أن من أبرز رواد هذه النظرية نجد كل من "رودان" Rodanو"نوركس"Nurkse و"لويس" LeuisوسيتوفشكيScitovskyوترتكز هذه النظرية عندهم على قضتين:[1]

- **القضية الأولى:** متعلقة بالتراكم الرأسمالي غير الممكن للدول الفقيرة التي لا تدخر بالإضافة إلى الحلقة المفرغة للفقر، ولهذا فتركز هذه الدول على محاولة رفع الدخل من أجل دفع عجلة التنمية.
- **القضية الثانية:** من أهم العقبات التي تقف أمام التنمية في هذه الدول المتخلفة ضعف السوق لذلك يجب الإسراع في إحداث الطلب على السلع، وتركز هذه النظرية على الاهتمام بالصناعة الداخلية والخارجية.[2]

والمقصود بالنمو المتوازن هو الاستثمار ونمو جميع القطاعات، ويرتكز " نوركس" على ما سماه بالدفعة القوية للاقتصاد المتخلف عن طريق الاستثمار في جميع القطاعات خاصة المنتجة منها في وقت واحد وهذا بطبيعة الحال يتطلب تدخل الدولة.

وهذه الدفعة القوية تتبعها دفعات أخرى حتى يتحول الاقتصاد من متخلف إلى متقدم، وكذلك استمرار عملية الدفعات، وحسب " **نوركس**" فإن المجتمع كي يتقدم لا يحتاج إلى سلعة واحدة فقط، بل الإنسان يحتاج إلى الطعام والشراب والمنازل والملابس.

ومن إيجابيات النمو المتوازن ما يلي:

- تطوير جميع الصناعات: يؤدي إلى الاستغناء عن السوق الخارجية وربط القطاعات الاقتصادية فيما بينها.
- توسيع السوق الداخلية لأن الإنتاج هو من أجل تلبية المجتمع الداخلي.

أما عن سلبياته فنسجل مايلي:

- توسيع الصناعات الخفيفة وتلبية السوق الداخلي يؤدي إلى إبقاء البلد تابعا للعالم الخارج فيما يتعلق بتجهيزات المصانع الكبرى.
- الاعتماد على الدولة من جهة، والخواص من جهة أخرى يؤدي إلى تناقض الأهداف.
- الاعتماد على أموال ضخمة يناقض الدول المتخلفة التي تعاني من مشكل نقص رؤوس الأموال.
- نقص الأموال للدول المتخلفة يعني تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وهذا يؤدي إلى التناقض لأن هدف رأس المال الأجنبي عكس أهداف نظرية النمو المتوازن بسبب تضارب المصالح.

4-4-1 نظرية النمو غير المتوازن:"ألبرت هيرشمان"

[1]- محمد عدنان،**مسح تطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها**، معهد التخطيط، الكويت، 1987، ص21-23.
[2]- إسماعيل عبد الرحمان حرى محمد عريفات،**مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1929، ص339.341.

إن الاستثمارات الفردية هي أساس نظرية النمو غير المتوازن، فالاعتماد على بعض القطاعات يؤدي إلى إهمال قطاعات أخرى لكن سرعان ما يتم الاهتمام بها وهكذا تسير العملية ويبقى الاقتصاد الوطني غير متوازن ويعطي مثالا حيّا حول صناعة المشروبات التي تتطلب الزجاج ثم المواد الأولية...إلخ.[1] ففي رأيه أن استراتيجية التنمية تقوم على الاختلال المتعمد أو النمو غير المتوازن هي أفضل طريق لتحقيق التنمية الاقتصادية.[2]

كما تعتبر هذه النظرية أن نقدم صناعة على حساب صناعات أخرى وبالتالي يكون الاختلاف في التوازن الذي يولد فائضا في صناعة دون أخرى وهذا الاختلاف بشكل طاقة للنمو وهذا ما يسمى بنظرية النمو غير المتوازن.[3]

فاختلافات التوازن هو أساس التنمية، فكل اختلاف يحدث اخلالا جديدا في التوازن وبهذا تتحقق التنمية.[4]

بعدما استعرضنا أشهر نظريات التنمية الحديثة، يمكننا القول أن روستوقداعتمد على العوامل الاجتماعية في تحليله للعوامل الاقتصادية، لكنه لم يبين كيف يحدث ذلك، وإلى جانب ذلك، فإنهفسر المراحل بخصائص اقتصادية واجتماعية لكنها تبدو بسيطة، ولم يوضح الفرق بين هذه المراحل ويقول أن المراحل متشابكة، ولذلك لم يبق معنى للمراحل، كما أن مرحلة الاكتمال التكنولوجي غير واضحة.

أماأهم الانتقادات التي يمكن توجيها إلى نظرية النموذج المزدوج هي:

أ- إن العدد الكبير من العمال هو في حقيقة الأمر موسمي متعلق بموسم الجني، ففي1959 تم تحويل عدد من العمال من القطاع الفلاحي إلى الصناعي مما أدى إلى انخفاض كمية انتاج السكر الذي يعتبر أهم منتوج.

ب- العمال في القطاع الفلاحي يصعب دمجهم في القطاع الصناعي بسبب نقص التأهيل، أما أجور العمال في القطاع الصناعي فهي أكبر من القطاع الفلاحي عكس ما تصوره لويس.

ج-إن بقاء الأجور ثابتة يعني بقاء الاستهلاك ثابت وهذا لا يشجع على التنمية.[5]

أما بخصوص نموذج هارود دومار، فيمكن تسجيل الانتقادات الآتية:

أ- اعتبار الرأس المال والادخار عاملين رئيسيين يصطدم بواقع الدول المتخلفة، التي لا تملك ذلك رغم إن الدول النفطية تملك رؤوس الأموال لكنها تنتمي على العالم الثالث.

ب- إن نموذج "دومار" يمكن تطبيقه على الدول المتقدمة الصناعية، لأن الظروف في كثير من العالم الثالث لا تسمح بتطبيق التكنولوجيا.

ت- إن رأس المال لا يلعب الدور الوحيد في النمو، بل هناك عوامل أخرى اجتماعية وسياسية.[1]

---

[1]- إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص70-90.

[2] - أحمد جابر بدران ، مرجع سابق ، ص 54.

[3]- محمد عدنان، مرجع سابق، ص277.

[4]- أحمد زهير ساسة، **مبادئ التحليل الاقتصادي**، ط5، دار الثقافة، عمان، 1999، ص 277.

[5]- إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص78-79.

ويمكن القول كذلك أن نظرية النمو المتوازن لا تسلم من النقد، إذ يمكن تسجيل عدة ملاحظات حولها:

أ- إن "نوركس" لا يفرق بين الفقر والتخلف، لأن الدول المتخلفة هي دول غنية بالموارد الأولية والطبيعة، خاصة الدول النفطية وهذا يوضح بأن أسباب التخلف ليست تقنية، وإنما قد تكون سياسية أو اجتماعية.

ب- إن رأس المال هو المشكل الوحيد لحل مشكل النمو، لكن هذا غير صحيح لأنالدول النفطية تمتلك رؤوس أموال ضخمة لكنها متخلفة.

ج-إن المفكرون الإشتراكيون يقولون بأن "نوركس" أخطأ عندما اقترح فكرة التفتح على العالم الخارجي.[2]

ومن جهة أخرى يمكن القول أنه بالرغم من أن نظريةالنمو غير المتوازن تقدم المنتجات الضرورية للسوق المحلية إلا أن ذلك لا يمكن أن يكون صناعة وطنية وبالتالي يبقى مشكل التنمية مطروحا.[3]

ولقدحاولت هذه النظرية الابتعاد عن السوق الخارجية، لكنها وقعت في مشكلة ضيق السوق الداخلية.

2-نظريات التنمية المحلية:

2-1 نظرية أقطاب النمو(Théorie des poles de croissance)

وأشهر من مثل هذه النظرية "فرانسوا بيرو" "هيرشمان" "بودفيل"، تحاول هذه النظرية النهوض بالأرياف وتحاول القضاء على الفوارق بين الريف والمدينة، وتكون فضاء متعدد الأقطاب، فهذه النظرية تقوم على فكرة تقسيم الدولة إلى أقطاب كبيرة غير متجانسة، ويتم الاهتمام بكل فضاء أو منطقة حسب خصوصيتها، وفي النهاية تحدث تنمية شاملة للبلد ككل.[4]

2-2 نظرية القاعدة الصناعية(Théorie de La base économique)

ترتكز هذه النظرية بالدرجة الأولى على الصادرات لإحداث التنمية الحقيقية، فحسب هذه النظرية أن التشغيل والإنتاج في كل منطقة يعتمد بالدرجة الأولى على التصدير، وهذا الأخير يعتمد على الطلب الخارجي، ومن بين روادها" كلود لكور" حيث يركز على النمو الذي يتحدد بإنشاء مناصب شغل التي تخلق مداخيل التي تأتي من النشاطات المختلفة، وهذه النشاطات بدورها تساهم مساهمة فعالة في عملية التصدير وبالتالي توفير مداخيل من الخارج، توفر الحاجات المحلية وتحدث التنمية.

وتقسمهذه النظرية الأنشطة إلى:

---

[1]- نفس المرجع،ص 80-81.

[2]- نفس المرجع،ص 82-83.

[3]- نفس المرجع، ص90.

[4]- خيضر خنفري، **تمويل التنمية المحلية ي الجزائر**، أطروحةدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص13-14.

أ- الأنشطة القاعدية: أي القطاعات المصدرة التي تخلق مناصب شغل وتجلب العملة الصعبة من الخارج كالاهتمام بالقطاع السياحي.
ب- النشاطات الداخلية: هي التي توجه لتلبية الحاجات الداخلية، وبالتالي فالتكامل بين هذه القطاعات يساهم في تطوير المنطقة المحلية، وبناء عليه تحدث التنمية في المجتمع ككل.

3-2 نظرية التنمية من تحت (Théorie Du Développement Par Le Bas)

ظهرت هذه النظرية منذ بداية الستينات حيث تركز على المجموعات المحلية، وتميزت هذه الفترة بارتفاع أسعار الطاقة المتمثلة خاصة في البترول ومشتقاته، ولهذا لابد من بحث عن طرق بدائل للتنمية عوض الطاقة، والمتمثلة أساسا في التنمية التي تنطلق من الأسفل نحو الأعلى، ولهذا فلابدمن التضامن المحلي الذي يخلق علاقات اجتماعية جديدة من شأنها أن تثمن الثروات المحلية التي تؤدي بالضرورة إلى تنمية اقتصادية.

ويمكن أن نستنتج من رأي "**لويس قويقو**" بأن التنمية المحلية تتكون من:

- **الجانب الاقتصادي:** ويقصد به الثروات المحلية.
- **الجانب الثقافي:** ويقصد به التضامن من حيث مختلف أعضاء المنطقة الذي يقوم على التحدي.

4-2 نظرية المقاطعة الصناعية

تعود هذه النظرية إلى الأعمال التي قدمها "ألفريد مارشال" سنة1890 وطورها الاقتصادي الإيطالي" بيكاتيني" سنة1979 في منطقة الوسط الشمالي بإيطاليا، ترتكز هذه النظرية على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(NPE) في منطقة واحدة وتؤدي إلى:

- الاستفادة من اليد العاملة المؤهلة والقريبة.
- تخفيض تكلفة النقل عند البيع أو الشراء.
- تسهيل تحويل المعارف والمعلومات بين المؤسسات.
- القدرة على الإنتاج المرن.
- تقوم هذه المؤسسات المتخصصة(PNE) بالقيام بنشاط معين (خياطة-طرز-ألبسة-أحذية-آلات...).

إن الاعتماد على هذه التجمعات الصناعية سيسمح بتبادل المعلومات والخبرات للتقارب في مكان واحد.

5-2 نظرية الوسط المجدد(Théorie du milieu innovateur)

ترأس "فيليبا يدلو" مجموعة من الباحثين الأوروبيين حول الوسط المجدد(Gremi)، حيث يرى أن التنمية المحلية هي نتاج تطور متسلسل ومتجدد في إقليم معين، فالتنمية لا يمكن أن تكون إلا بوجود الوسط الذي هو الإقليم الذي له القدرة على استيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع مختلف المتغيرات وهذا من خلال التراكمات التاريخية الموجودة داخل الوسط، فحسب رأي"دييس ما يلات" فإن الإقليم(الوسط) يحتوي على مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة والتنظيم واستيعاب التكنولوجيات....إلخ.[1]

3-مبادئ التنمية المحلية ومؤشراتها:

3-1 مبادئ التنمية المحلية

[1]- خنفريحيضر، نفس المرجع، ص15-16.

هناك عدة مبادئ تقوم عليها التنمية المحلية، ويمكن إيجازها فيما يلي:

- ترتكز مبادئ التنمية المحلية في التفكير والعمل لتنفيذ البرامج الهادفة إلى النهوض بالتنمية، وذلك عن طريق إثارة الوعي إلى مستوى أفضل من الحياة يتعدى حدود الحياة التقليدية، وعن طريق اقناعهم بالحاجات الجديدة وقدرتهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاجتماعية والاقتصادية.
- تكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح متكررة متضادة، فيجب مواجهة المشكلات بخطة متكاملة، وهذا المبدأ يشير في الدراسة الاجتماعية إلى حقيقة أولية، وهي مبدأ التكامل الاجتماعي ويعني عدم استغلال النظم الاجتماعية فهي تعتمد على بعضها البعض وتبادل التأثير والتأثر.
- مبدأ الوصول إلى نتائج مادية محسوسة، فالتنمية المحلية تتطلب ضرورة الإسراع بالوصول إلى نتائج محسوسة ذات الدفع العام للمجتمع، ولهذا فإن بعض العاملين في ميدان التنمية الاجتماعية يرون أن المدخل في هذا الميدان يكون متمثلا في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج مثل الخدمات الطبية.وإذاتحقق وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خططه الإنمائية فيجب اختيار تلك المشروعات ذات عائد كبير وتكاليف قليلة إن أمكن والتي تساهم في زيادة حاجات اجتماعية قائمة،ولهذا السبب يهدف إلى كسب ثقة أبناء المجتمع، فالثقة في برامج التنمية مطلب ضروري وجوهري باعتبار أنها عملية بشرية.
- الاعتماد على الموارد المحلية: تهتم التنمية بالموارد المحلية مادية كانت أن بشرية، وهذا يؤدي إلى منفعة اقتصادية واجتماعية حيث أن هذا يقلل من تكاليف المشروعات ويعطيها مجالا واسعا وظيفيا أوسع، وبذلك تكون المجتمعات أكثر نجاعة في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعها.
- مبدأ تحدي الاتجاهات: تؤدي التنمية المحلية إلى اشباع مطالب وحاجات الانسان الأساسية وهي البيولوجية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية ويتم اشياع كذلك ما يصاحبها من قيم ومعايير.[1]

2-3 مؤشرات تنمية المجتمع المحلي:

1-2-3 كيفية تحديد مؤشرات التنمية:

يستخدم مصطلح المؤشر على ما يدل على توضيح الشيء، وهو يعني بشكل مباشر أو غير مباشر المقادير غير القابلة للقياس المباشر أو الملاحظة المباشرة.ومن المؤشرات ما يعكس الواقع المعاش ومنها ما يعبر عن اتجاهات وقيم عامة.

وهناك بعض المفكرين يعتمدون على مؤشر واحد لقياس التنمية، وهناك من يعتمد على أكثر من ذلك، ويمثل الاتجاه الأول كل من(Higgim) ويربط فيه ما بين التنمية والمساعدات الأجنبية و(Euis) ويربط بين التنمية واشباع احتياجات الأفراد في المجتمع، ويرى أن المؤشرات الدالة على التنمية في الدولة يمكن أن يستدل عليها من خلال ما توفره الدولة لسكانها من خدمات تشبع احتياجاتها وتزيد من رفاهيتهم.

أما الاتجاه الثاني الذي يعتمد على أكثر من مؤشر فيتمثل في عدة باحثين وعلماء أمثال(Row)الذي يربط بين التنمية والمؤشرات التالية: السكان-الصحة-التغذية-الإسكان-الدخل-الاستهلاك-العمالة-ظروف العمل-التعليم-الثقافة-الملكية الزراعية وأنواعها، أما "بوير"Bauuer و"يامي"

[1]- رعب زهر،**الخدمات الصحية**،رسالة ماجستير... ص74-81.

Yammeyفقد وضعا المؤشرات التالية للتنمية: مستوى المعيشة-قياس الأهداف الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية المقبولة من المجتمع والتي قررت بواسطة المؤسسات الوطنية والقومية أما الأمم المتحدة سنة1971 فقد أضافت مؤشرا آخر يتمثل في الاستراتيجية التي يتبعها المجتمع لتحقيق أهدافه كأساس لقياس التنمية.وقد رأى "سيرز"Seers في كتابه "قياس التنمية" بأن التنمية مفهوم معياري ضمني وأنه غالبا ما يكون مرادفا للتحسن والتقدم.

بينما أشار "دونالد مجران"Donald Maggrahaunإلى أن التنمية من الناحية الإمبريقيةتبقى حصر الرغبات أو ما يتطلع الناس إليه أو المجتمع، كما يرى أن التنمية تحتوي على التغيرات في البناء وكذلك الاتجاهات وبذلك هو يركز على الأشياء المحسوسة وذلك عن طريق إنجاز المشاريع التي تلبي احتياجات المجتمع، وبذلك يرى أن هناك أبعاد للمؤشرات الدالة على التنمية تتعلق باتجاهات سكان المجتمع والتغير في الأنظمة واشباع الاحتياجات.

كما أن هناك اختلاف بين العلماء حول طبيعة المؤشرات وكيفية تحديدها، فالبعض اكتفى في تحديد مؤشرات التنمية على الملاحظة وقياس الظواهر في حين يعتمد البعض الآخر على الخبراء المحكمين، أما البعض الآخر فيعتمد على القياس الكمي، والبعض الآخر على التحليل الكيفي وخاصة في الظواهر المعقدة مثل: درجة المشاركة السياسية أو الاجتماعية.

ومن الملاحظ أن المؤشرات قد تكون غير مترابطة أو مركبة أو ممثلة.

- **الحالة الأولى:** يمكن تحليل الظواهر إلى مجموعة من العناصر أو العوامل ثم نختار مجموعة من المؤشرات لإبراز هذه العناصر وهذه المؤشرات قد تكون غير مترابطة.
- **الحالة الثانية:** تبنى على أساس أكبر عدد من العوامل وتشمل عدد من الظواهر ويتم وضع أوزان للمجموعات التي تعالجها هذه المؤشرات ثم تجمع ويكون لها دلالة.
- **الحالة الثالثة:** اختيار أفضل المؤشرات لقياس النتيجة وتعتمد على الارتباط بين المؤشرات.

وفي الحالات الثلاثة يعتمد صدق هذه المؤشرات على الاعتماد المتبادل فيما بينها، على الدقة التي وضعت بها والعلاقات المترابطة بين مختلف مؤشرات التنمية وتستخدم مؤشرات التنمية في عدد من الأغراض.

- وصف وتشخيص مواقف محددة للتنمية.
- مقارنة الاتجاهات الموجودة مع أهداف التنمية.
- تحليل العلاقات بين المتغيرات الخاصة بالتنمية.
- التنبؤ بالتغيرات التي قد تحدث في المجتمع.
- تدعيم الأهداف العامة والفرعية.

وبناء على ما سبق، نستطيع القول أن كل الآراء أجمعت على أهمية الموضوعية في تناول الظواهر الخاصة بالتنمية، وأهمية الاعتماد على المرحلة الحالية التي يمر بها المجتمع، ومراعات ظروفها الدالة على التنمية.

3-2-2 الأسس التي توضع عليها مؤشرات التنمية:

يمكن جمع الآراء التي تناولت مؤشرات التنمية في اتجاهين:

- **الاتجاه الأول:** يركز جمع المعلومات المتعلقة بالتنمية وإحداث الترابط فيما بينها بالإضافة إلى البحث في العلاقة الاستاتيكية ما بين المتغيرات.
- **الاتجاه الثاني:** العمل على تحليل النتائج المتعلقة بالتنمية واستخلاص بعض الفروض منها تم جمع البيانات الخاصة بها.

ولا أنه يوجد ربط بين التنمية ومستوى الدخل، قد يخفى من ورائه حقيقة هامة هو عدم العدالة في توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع الواحد، يضاف إلى ذلك أن القيمة المعلنة للسلع تختلف من بلد إلى آخر، كما نجد كذلك أن توزيع الدخل الفردي إلى دولارات أمريكية مسألة لها صعوبتها وتقتضي جهازا احصائيا على قدر كبير من الدقة الحساسة، وهي كلها أمور يصعب تحقيقها في كثير من المجتمعات وخاصة في الدول المتخلفة.

ولأجل التقليل من الصعوبات،بدأ الاهتمام بجمع البيانات الإحصائية والرياضية على المستوى القومي والعالمي عن طريق المنظمات الدولية والحكومية بتوفير البيانات التي تهم الحكومات والتي يمكن الرجوع إليها في أي وقت من الأوقات، كما توفر هذه البنوك معلومات من كل الفترات تقريبا لمدة تزيد عن مائة عام، وقد تم جمع هذه المعلومات عن الأساتذة المتخصصين بالجامعة ومؤسسات البحث العلمي كما تخدم هذه البيانات أغراضا مختلفة وتلقي عناية خاصة من بعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

فالمؤسسات الحكومية تركز على البيانات الديمغرافية والتي أمكن التوصل إليها من الإحصاءات الرسمية عن النواحي الإحصائية المتعلقة بالتجارة والاستهلاك، كما تزايد الاهتمام بالمعلومات التي تتصل بالقطاعات العامة والتي تكون الحكومة مسؤولة عنها وخاصة ما تعلق بالنقل والتعليم والصحة والإسكان والضمان الاجتماعي.

أما عن بيانات البنوك غير الحكومية، فقد لوحظ أنها تخدم أغراضا تتصل بالنواحي السياسية بالإضافة إلى المؤشرات الاجتماعية، ولوحظ أيضا أن الاهتمام بالنواحي السياسية له دور الخاص والنشاط في تدعيم عملية الاتصال بالمجمع وخاصة البيانات المتعلقة بالموارد البشرية والحكومة والسياسة ووسائل الاتصال، الثروة، التعليم والأسرة والعلاقات الاجتماعية وتوزيع الدخل والديانة المنتشرة ومثال على ذلك ما أشار إليهRussett عن البنوك والتي تحتوي على معلومات عام 1815-1950 وكذلك ما أشار إليهTaylor Hudsonعام 1973، وبالرغم من أهمية هذه البيانات وأهمية التحليل الإحصائي لها إلا أن الاهتمام بها كان بطيئا، ولقد بدء الاهتمام بهذه البيانات عندما تحول الاهتمام إلى النواحي التجريبية التطبيقية وأهمية الترابط بين النواحي الإحصائية ومختلف صعوبات ومؤشرات التنمية، ويمكن أن نتساءل أيضا عما إذا كانت هذه البيانات الإحصائية نفسها يمكن أن تستخدم كمؤشرات للتنمية. ولكي تصل إلى إجابة على ذلك لابد أن يكون هناك تحديد واضح للأغراض الخاصة بالتنمية وانتقاء الأغراض التي تم على أساسها اختيار البيانات التي تحتاجها ليتم الربط بين الإحصاءات وما يراد تحقيقه من أهداف.

وقد أشار "Morresو Adelinan"إلى أن ضعف الرابطة ما بين البناء النظري والتجريبي فيما يتعلق بالتنمية قد أدى إلى خلاف كبير سواء فيما يتعلق بمفاهيم التنمية أو المؤشرات الدالة عليها، كما أشار "تايلور" Taylorأن هناك مؤشرات خاصة بسياسة التنمية، وقد أشار أن يكون هناك اختيار لهذه المؤشرات منسجمة مع بناء النظرية.

وبناء على ما سبق،يمكن القول أن هناك أسس توضع على أساسها مؤشرات التنمية وهي:

- المداخل النظرية للتنمية.
- القياس الإمبريقي للتنمية.
- تحليل العوامل المؤدية للتنمية.

4-المداخل النظرية للتنمية:

نتساءل الآن عن مدى إمكانية تكوين مداخل نظرية للتنمية حتى يكون لدينا معرفة بالارتباط ما بين المتغيرات الخاصة بها. وقد يكون ذلك صعبا وذلك لعدة اعتبارات يرجع بعضها إلى قصور هذه المداخل من حيث تجزئتها إلى التنمية في الوقت الحاضر والماضي، فمن الملاحظ أنه في الماضي هناك بساطة في الاختيار وفي وضع نموذج يمكن الاعتماد عليه للتنمية، حيث كانت معظم تغيرات ومؤشرات التنمية سهلة التحديد أما الآن فقد أصبحت هناك صعوبة في وجود قياس محدد وله دلالة للتنمية، كما لا يستطيع الباحث أن يعرض بصورة شاملة مختلف مداخل التنمية ولكن ما يمكن عمله هو إلقاء نظرة سريعة ومختصرة حول نوعية المتغيرات الرئيسية والفرعية التي تتعامل مع التنمية.وكيف يمكن عمل تكامل فيما بينها حتى يمكن استخلاص المؤشرات منها بسهولة وذلك من خلال الإشارة إلى بعض المداخل النظرية للتنمية.

4-1 المدخل الاجتماعي للتنمية

لوحظ أن مستويات المعيشة والمؤشرات الاجتماعية لها دور هام في سياسة التنمية، وقد ذكر تقرير الأمم المتحدة بعض المؤشرات الرئيسية لقياس مستوى المعيشة مثل: الصحة-السكن-اللباس-الاستهلاك الغذائي التعلم –العمالة-الضمان الاجتماعي، ويجب الأخذ بعين الاعتبار ما يتعلق بظروف المجتمع والتي تتضمن الاستهلاك الكلي-المدخرات وسائل النقل-الاتصالات حيث يمكن اعتبارها مؤشرات.

ويركزالمدخل الاجتماعي أيضا على التنمية البشرية (**التنميةالاجتماعية**) والذي أشار إليه"روس Ross"تحت عنوان (Proress)، ولقد عبر عنه **"كاري"** تحت عنوان مدخل العمل المجتمعي المتكامل، كما عبر عنه ل**"ماندرز"** بمدخل العملة والمنهج والنشاط، ولقد اثبتت دراسات الخدمة الاجتماعية النظرية والتطبيقية وكذلك دراسات علم الاجتماع التنمية أو الجوانب الإنسانية أو البشرية أو الاجتماعية لها دور كبير في نجاح أو اخفاق التنمية الاقتصادية، وقد اثبتت الدراسات أن عدم مرونة البناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية والحراك الاجتماعي أو شيوع أنماط من العادات والتقاليد والمعتقدات الخرافية، وخاصة تلك التي تكسب الأفراد صفات الاستسلام وعدم الرغبة في بذل أي مجهود من أجل تحسين مستوى المعيشة، كما توجد عمليات الصراع والخلافات وجرائم الأخذ بالثأر، فكل هذه العوامل تقضي على خطط التنمية في مهدها، ومن هنا تركز العملية على تنمية ديناميات التفاعل الداخلي في اتجاه يحقق القضاء على اللامبالاة السلبية لدى أفراد المجتمعوالعمل على زيادة مشاركتهم الإيجابية في توجيه مسارات مجتمعهم أي أن هدف العلمية هو تحويل أبناء المجتمع إلى عناصر إيجابية في الموقف الإنمائي كما يركز هذا المدخل على المشاركة ومن رواد هذا الاتجاه "روس" Rossوكذلك "وليم إيفان"W.evanالذي يحدد ثلاث أبعاد للمشاركة الاجتماعية هي:

- المشاركة في اتخاذ القرارات.
- المشاركة في الأنشطة.
- المشاركة في المجهود الخاص بالتنمية وخاصة ما يتعلق بالقيم الموجهة للتنمية.

كما تبين أن هناك محاكات أخرى متصلة بالتنمية الاجتماعية تتعلق بنوعية العلاقات الاجتماعية السائدة عن تعاون أو صراع أوتنافس وكذلك طبيعة المشكلات الاجتماعية والمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية وحق تقرير المصير.

ولقد أشار تقرير الأمم المتحدة لعام1971 إلى أن الاستراتيجية العالمية للتنمية تتضمن العوامل التي تدفع وتحرك التنمية وكذلك النتائج الخاصة بالتنمية، فالتعليم،والصحة،والغذاء،والمسكن، والرعاية الاجتماعية، كلها تعتبر محكات لقياس التنمية.

ونشير إلى كل من "رامس" و"جون جونسRamas R Pandy-Johs.T" قد ربطابين التنمية وسياسة المجتمع، في التعرف على الاحتياجات المجتمعية حيث يرون أن التنمية عبارة عن عملية يمكن من خلالها احداث تغيير مخطط وهادف في المجتمع ومؤسساته واحتياجاته، وإنها عملية يمكن من خلالها التوصل إلى أحسن الطرق والوسائل التي تشبع الاحتياجات الإنسانية، كما يمكن التنسيق ما بين الاحتياجات والسياسات الاجتماعية وبرامج الرعايا الاجتماعية ويرون أن تغيير المخطط بمعنى أن تنمية المجتمع تقوم على العناصر التالية:

أ- المدخل الاجتماعي لإشباع الاحتياجات.

ب- إحداث تغير في المؤسسات، الأنظمة، السياسات، البرامج والأدوار الاجتماعية.

وهذا التغير من شانه أن يسعى إلى تحقيق رغبات المجتمع وتوقعاته أكثر من تركيزه على الأفراد.فالتغيير يسعى إلى تحقيق رغبات المجتمع وتوقعاته أكثر من تركيزه على الأفراد، لذلك تعتمد تنمية المجتمع على التعامل مع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع لأنه من خلالها يمكن عمل الآتي:

- إحداث تغير ما بين السياسات والتخطيط على المستوى المحلي والإقليمي والقومي.
- مساعدة الجماعات لتصبح أكثر قوة على تحديد احتياجاتها وإيجاد الروابط من احتياجات المجتمع والسياسة الاجتماعية.
- البداية الحقيقية والتنمية تبدأ من الاحتياجات الإنسانية الفعلية والمتمثلة في الغذاء، المأوى، الحماية...إلخ، وقد تكون هذه الاحتياجات معروفة وصريحة وقد تكون غير ذلك، وهناك احتياجات يمكن تأجيل اشباعها واحتياجات لا يمكن تأجيلها.
- التعرف عليها من خلال البناء الثقافي والاجتماعي للمجتمع.
- تصاغ السياسة في ضوء هذه الاحتياجات ويتم وضع الخطط معتمدين على الموارد والامكانيات التي تشبع هذه الاحتياجات.

كما أشارDeutsch إلى بعض المؤشرات الدالة على التنمية ويتمثل في الحراك الاجتماعي كمؤشر أساسي يتفرع عنه مجموعة من المؤشرات الرئيسية مثل المشاركة في الانتخابات، وتحديد الاحتياجات وإحلال الوظائف المهمة بدلا من الزراعة.

وفي هذاالإطار نرى أن دراسة المتغيرات (المؤشرات) الدالة على التنمية تعد مطلبا حيويا لتهيئة المناخ المناسب لتحقيق التنمية، ولقد اهتم عدد من المتخصصين في العلوم الاجتماعية، وكذلك عدد من الهيئات الدولية بتعريف التنمية الاجتماعية حيث عرفت بأنها:

- عملية توافق اجتماعي.
- تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع.
- اشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان.
- الوصول بالفرد إلى مستوى معين من المعيشة.
- عملية تغيير موجه يتحقق من خلالها اشباع احتياجات الأفراد.

ولقد أكدت دراسات الأمم المتحدة على أهمية العامل البشري في التنمية حيث يؤكد أن التقدم الاقتصادي في الدول النامية يستند في الجزء الأكبر منه على الاستثمار البشري وليس على رأس المال، على أساس أن توسع آفاق الإنسان من حيث التثقيف،والتعليم،والتدريب، والرعاية الطبية...إلخ تعد العامل الأساسي في تحقيق التقدم الاجتماعي.

كما يعدّالتقدم التكنولوجي عاملا مساعدا على التغلب على معوقات النشاطات الاجتماعية للعمل، إلا أن عوامل الثقافة من قيم، ومعايير، ومعتقدات، وغيرها مازالت عائقا رئيسيا في مجال التنمية.وتشير الكثير من الدراسات وتقارير المنظمة الدولية للأمم المتحدة أن هدف برامج التنمية هو تحقيق ظروف النمو الاقتصادي أو تهيئة المناخ المادي، وتقديم مختلف التسهيلات الإنسانية اللازمة.

ويمكن أن توصف عملية تنمية المجتمع بأنها عبارة عن" عملية تربوية وعملية تشاركية"، وهذا هو الجانب الثاني للمدخل الاجتماعي.

وبناء على ماسبق، نجد أن هناك تركيز على المؤشرات التالية:

1. المشاركة بكل صورها.
2. التعاون بين أفراد المجتمع.
3. يسعى أفراد المجتمع إلى توفير خدمات جديدة.
4. الارتقاء بمستوى الخدمات.
5. الرغبة في بذل الجهود لتنمية المجهودات الذاتية.
6. الحرية بكل صورها بما يتفق مع قيم المجتمع.
7. الحراك الاجتماعي.
8. الانتماء للمجتمع.
9. توفير خدمات الإسكان-التعليم-المأكل-الملبس.[1]

2-4 المدخل الاقتصادي للتنمية: استطاع عدد من الاقتصاديين تنمية عدد من النماذج الاقتصادية للتنمية أكثر وضوحا من النماذج الاجتماعية حيث، يتضمن بعض المؤشرات مثل الدخل والاستهلاك والمدخرات وأوجه الانفاق والإنتاج والتجارة الداخلية والخارجية، كما يلاحظ أن هناك اتفاق حول هذه المؤشرات ومثال على ذلك وضع مستويات النمو الاقتصادي، كأن نقول مستوى الإنتاج القومي100% أو 10% أو 25%.

[1]- رشاد أحمد عبد اللطيف، **تنمية المجتمع المحلي**، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007، ص49-60.

ولقد ناقش "Samintz"في كتابه عن انتاج البضائع والخدمات، طريقة جديدة لقياس وحساب النمو الاقتصادي ويحتوي على جانبين أحدهما يمثل الحد الأعلى للتنمية، ويمثل الإنتاج وكفايته وتحقيق العدالة. أما الجانب الثاني فيتعلق بالحد الأدنى للتنمية ويهدف إلى التعرف على التناقض ما بين انتاج السوق وما يدفع نتيجة التحضر والتنمية ومايدفع للمواطنين من مرتبات مقابل أعمالهم، وكذلك الانفاق الحكومي، وقد أشار"Redanو Resensrein"في مقال لهما عن المحكات التي تستخدم لتقييم التنمية إلى بعض الملاحظات المتعلقة بطبيعة التنمية والبناء الاقتصادي في المجتمع، وكيفية الاستفادة من القروض الأجنبية في عمليات التنمية، ولكن لوحظ أن هذه المقالة لم توضح الترابط ما بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، على اعتبار أن مستويات المعيشية والمؤشرات الاجتماعية لها دور في عمليات التنمية الاقتصادية.

ومن المدارس الاقتصادية التي تدخل ضمن هذا المدخل، مدرسة التصنيع الريفي وتطوير الإنتاج الزراعي والصناعات الصغيرة، وترتكز هذه الفلسفة على تحسين الظروف الاقتصادية،ويعتبر الأساس لكافة المتغيرات الأخرى في المجتمع، ويحاول العلماء الذين تبنوا هذا المدخل معالجة قضية التنمية من خلال مفاهيم متعددة مثل الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي والمقارنة بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وبالتالي فإن مسيرة التنمية في الدول النامية ينبغي أن تكون مماثلة لمسيرة الدول المتقدمة.

ويرون أن التنمية الاقتصادية تعني تلك السياسات المقصودة والمخططة والتي تستهدف إلى إقامة وتدعيم هيكل اقتصادي جديد قادرا على رفع مستوى الإنتاج والدخل القومي وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي للأفراد ورفع مستوى المعيشة بصفة عادية.

ولقد تعددت المداخل لتحقيق التنمية الاقتصادية حيث انتشرت المؤسسات الاقتصادية الصناعية الضخمة التي تميزت بالإنتاجية الوفيرة، وانخفاض التكلفة الإنتاجية، والتوسع في استخدام الآلات ذاتية والحركةAutomation وأيضا تنوع الصناعات واستخدام عمال ذوي معارة عالية.كما تعتبر الزيادة في متوسط دخل الفرد مؤشرا علىالتنمية الاقتصادية ويقصد به الزيادة المصاحبة للتقدم والتغير في أساليب الإنتاج السائدة.

وفي رأينا أن عناصر الإنتاج لا يمكن وحدها أن تحدد ما يكون عليه المجتمع من إنتاجية،لأن ذلك يتوقف على حالة البيئة الاجتماعية التي تزاول خلالها الأدوار لتلك العمليات الاقتصادية، ولهذا يمكن القول أن الاعتماد على المتغيرات الاقتصادية وحده هو بمثابة استراتيجية منعزلة، فلا بد من التكامل مع غيرها من الاستراتيجيات.

وفي إطار هذا المدخل الذي يستهدف العمل الاجتماعي بصفة عامة ومهنة الخدمة الاجتماعية بصفة خاصة توضيح العلاقة المتبادلة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى سبيل المثال يشير **"دافيدرايت"** ان العوامل الرئيسية المؤدية إلى التنمية الاقتصادية هي غير اقتصادية وغير مادية الطابع وهذا يعني أهمية الترابط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

3-4 المدخل الديني للتنمية

تعتبر الأديان مصدرا رئيسيا لقيم المجتمع، بل موجها لعمليات التنمية وهي هدف للدراسات والمؤشرات، ولقد ظهرت كتابات تشير إلى تدخل رجال الكنيسة في المجتمعات الغربية في العصور الوسطى أدى إلى تقييد النشاط الاقتصادي، وظهور أنشطة منتشرة كالتهريب، والقرصنة،

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف،مرجع سابق، ص 60-62.

والمضاربة،والربا، بل أن بعض الأفراد في المجتمعات الغربية المسيحية ضاقت بهم السبل فاعلنوا عصيانهم على الكنيسة ولاذوا بالفرار إلى بلاد الشرق وإفريقيا حيث لا قيود وحرمان، ولقد كان لكتابات "ماكسفيبر"Max weber عن الإصلاح البيروتستيتي أثر واضح في جعل العقيدة المسيحية تتوارى في العديد من المجتمعات الغربية لتعطى الاتجاهات المادية على كل ضروب النشاط والحياة.

كما وضع الدين الإسلامي قواعد وحدد أساليب لتحقيق التنمية في المجتمع تقوم على أساس:

أ- **التضامن الاجتماعي:** تعتبر المشاركة أمرا ضروريا لنجاح التنمية، كما تعتبر الملكية العامة أو الخاصة وسيلة إنمائية وحافز للتنمية، بحيث تسقط شرعية الملكية إذا لم يحسن الفرد استخدامها بما يعود على الجماعة بالفائدة، ومن هنا كان اكتناز المال وحبسه عن التداول والإنتاج، والتنمية الاقتصادية،نهى الله عنه" والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم".

كما نهى الإسلام بشدة عن صرف المال بغير حق، من ترف حتى أنه وصف المترفين بالمجرمين، ووصف المبذرين بأنهم إخوان الشياطين لقوله تعالى:" إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا".

وحث الإسلام كذلك على التضامن من خلال التكافل الاجتماعي، والتعاطف، والعدالة الاجتماعية، ويرى أن مشاركة الأهالي في التنمية الاجتماعية ضمانا لنجاح المشروعات وعدم جنوحها عن أهدافها.وتأكيدا لتحديد للاحتياجات الفعلية للمواطنين حيث يقول الله تعالي:" لو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك، فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله، إن الله يحب المتوكلين"

ب- التغيير يبدأ من المجتمع نفسه: إن التنمية عملية إرادية واعية وأن الطاقة اللازمة للتغيير تكمن في المجتمع نفسه وأفراده، حيث يقول الله تعالى" إن الله لا يغير مابقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وإن الله سميع عليم".

ج-التنمية فرض فرضا الإسلام على المجتمع الإسلامي:

يمكن التدليل على ذلك لقوله تعالى:"هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور" ويقول أيضا:"فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله" ويقول تعالى:"يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ماكسبتم" ويقول الرسول صل الله عليه وسلم: "ما من إمام أو دال يغلب باله دون ذوي الحاجة والحلة والمسكنة إلا غلق الله أبواب السماء دون حاجاته وخلقه وفقره".

وهكذايتبين أن تنمية الدخل وتحسين أساليب المعيشة مفروضة على كل انسان، وكذلك مفروضة على الحاكم وهو مسئول عن اشباع حاجات المواطنين ودفع شبح الفقر عنهم، أي أن الحاكممسئول عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي مسئولية دينية قبل أن تكون وطنية.

د- **الشمول والتوازن من المنظور الإسلامي:** نظرة الإسلام للتنمية تستهدف رقي الانسان ماديا وروحيا، كما تقتضي التنمية في الإسلام أن تتضمن كافة الاحتياجات البشرية من مأكل وسكن وترقية وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعبير، أما التوازن في الإسلام فيعني أن التنمية لا تستهدف الكفاية فحسب أي زيادة الإنتاج والحث عليه وإنما أيضا العدالة في التوزيع وأن ينفرد بالتنمية قطاع دون أكثر أو نشاط على حساب الآخر أو تطغي الصناعة على التجارة أو تقدم الكماليات على حساب

الضروريات، ولكن لابد من توازن انمائي في مختلف قطاعات التنمية، ولقد ظهرت كتابات تحاول أن تصور الدين على أساس أنه معوق للتنمية ويعتبر"نورمان يوكان" و"هوار أليس" مثلا لذلك حيث ذكر بأن كثير من البلدان المتخلفة تسيطر على آراء تستمد أصولها من الديانات غير المسيحية كالإسلام والبوذية والكونفشيوسية شيوعية...إلخ، كما أجرى بحث بعنوان العوامل الاقتصادية في تخلف الريف الماليزي حيث يؤكد الباحث أن التخلف راجع إلى إصرار الريفيين الماليزيين على مقاومة التغيير، وإلى بعض المعتقدات الإسلامية، كما عكست دراسة أخرى علاقة التدين بين المسلمين بالتحديث فكرا وسلوكا، ويرى أن الإسلام يعني الخضوع وفقدان حرية الإرادة الإنسانية الذي يتنافى مع التحديث، وواضح من ذلك أن هذه اقتراحات تحاول النيل من قيم الدين الإسلامي الحنيف.

فالشرائع السماوية مهما ركزت على الجانب الروحي لم تحرم الإنسان من حرية العمل والإنتاج والتمتع بنتيجة هذا العمل، والإنتاج وهي لم تقف أمام التنمية، فالدين الإسلامي جاء بمنهج كامل لتنظيم الحياة الاجتماعية، واهتم بالجانب المادي بقدر اهتمامه بالجانب الروحي، كما عالج الإسلام مشكلة الفقر والتخلف وحث على العمل واكتساب المال الحلال وعلى الرقي بالمجتمع والسعي إلى تقدمه وهذا جوهر عملية التنمية.

ويمكن أن نؤكد أن القيم الدينية الإسلامية هي أساس كل المداخل سواء كانت اقتصادية، وثقافية، واجتماعية، وسياسية، وفي إطار هذا المدخل يهدف العمل الاجتماعي ومهنة الخدمة الاجتماعية التأكيد على أن هناك مؤشرات دينية ترتبط بحساب الآخرة، ومؤشرات أخرى ترتبط بأعمال الدنيا، وكلها تؤكد على اخلاص النية لله سبحانه وتعالى، وعلى بذل الجهد من أجل تقدم ورخاء المجتمع بصفة عامة والإسلامي بصفة خاصة، وفي إطار ذلك يمكن وضع بعض المؤشرات الدالة على التنمية في ضوء المدخل الديني.

- التعاون بين أفراد المجتمع.
- مشاركة المؤسسات الإسلامية في عمليات التنمية.
- المشاركة في النهوض بالمجتمع وتقدمه.
- العدل للجميع.[1]

4-4 المدخل السياسي للتنمية:

ربط بعض العلماء التنمية بالسياسة،حيث ذكروا أنه يمكن ربط قياس التنمية من خلال التعرف على بعض المؤشرات السياسية من خلال تحليل الأنساق السياسية في المجتمع، وذكروا بعض الأسس التي يمكن الاعتماد عليها في التحليل وتتصل بالوظائف الخاصة بالنسق السياسي مثل الاتصال، الوظائف الإنسانية السياسية، طبيعة المؤسسات السياسية...إلخ وقد أشارألموندكولمن Almond Colemanإلى ثلاث أبعاد للتنمية:

- **البعد الأول:** الكفاية وتتمثل في الإنجازات أكثر من الوعود.
- **البعد الثاني:**ويستبدل عليها من خلال ترشيد المؤسسات والإدارة وزيادة القدرات الفعلية للنسق السياسي.

[1]-رشاد أحمد عبد اللطيف،مرجع سابق، ص65-66.

- **البعد الثالث: التميز(الفاصلة):** ويستدل عليها من خلال التفاعل القومي ما بين الإدارة والبناء السياسي، حيثيركز على التكامل القومي وفاعلية الحكومات في تحسين الموارد الإنسانية والمادية والسياسية لتحقيق الأهداف، وقد أجريت عدة أبحاث للمقارنة بين النواحي الثقافية والقومية وعلاقة البناء السياسي بالتنمية، واستخلص منها أن هناك تأثير متبادل بين الجانب السياسي والتنمية. كل لوحظ أن التنظيم السياسي له دور في تعبئة الجماهير لعملية التنمية بأبعادها الاقتصادية أو الاجتماعية وذلك من خلال خلق الوعي الاتماني.

وقد أبرزت نتائج دراسة **"جاريهوستنGary Hosten"أن** بناء القوة السياسية له تأثير على برامج التنمية ومعدلات المشاركة في المجتمع.

4-5 المدخل التكاملي:

لا يمكن النظر إلى التنمية من مدخل معين، ولكن لابد من الأخذ بعين الاعتبار كافة المداخل المؤدية للتنمية (اقتصادية، اجتماعية، دينية، سياسية...الخ) على أساسأن:

- الاحتياجات والمشكلات متعددة: لابد منأخذها جميعا من الاعتبار عند التخطيط.
- هناك حلقات متعددة في التنمية: لابد من تكامل المنظور العلمي والتطبيقي لهذه الحلقات.

إن تنمية نظام الحكم المحلي في المجتمعات المحلية كان أساسه عمل برامج تنمية ناجحة تأخذ بعين الاعتبار كافة مكونات المجتمع المحلي ومشكلاته، وقد دعا إلى هذا الاتحاد التكاملي هيئة الأمم المتحدة، كما تبنى هذه الاتجاه عدد من الباحثين منهم الدكتور عبد المنعم شوقي، وفي إطار هذا المدخل تستهدف العلوم الاجتماعية بصفة عامة ومهنة الخدمة الاجتماعية بصفة خاصة إلى إبراز أهمية التكامل بين المجهودات المبذولة اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا، دينيا، وبالإضافةإلى ذلك تهدف إلى تنمية روح المجتمعية لدى الأهالي، وتنمية قدرة الأهالي على الاعتماد على أنفسهم، وتحويل القرى إلى وحدات للحكم الذاتي.

الفصل الخامس:
التنمية المحلية

تمهيد

سنتناول في هذا الفصل التنمية المحلية، وفي هذا السياق سوف نقوم بشرح مفهوم التنمية المحلية، ونبين ركائزها، ثم نسلط الضوء على الجماعات المحلية ودورها في التنمية المحلية، ودور الوقف في تمويل مشاريع التنمية المحلية، وننتقل بعد ذلك إلى تبيان دور الزكاة ثم دور المجتمع المدني، ودور التخطيط، ودور المؤسسات الصناعية في هذا النمط من التنمية.

1- مفهوم التنمية المحلية:

في العقود الأولى من القرن الماضي، كان الاهتمام بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، لكن بعد ذلك بدأ الاهتمام بالتنمية المحليّة من خلال اهتمام الدول بالتسيير المحلّي لرفض التسيير المركزي الذي كان مسيطرا على غالبية اقتصاديات العالم، فمنذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي إلى غاية يومنا هذا ظهرت جملة من التعريفات للتنمية المحليّة.

فالتنمية المحليّة هي: «العمليّة التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعّال بين الجهود الشعبيّة والجهود الحكوميّة للارتفاع بمستويات التجمعات المحليّة والوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا من منظور تحسين نوعيّة الحياة للسكان، تلك التجمعات المحليّة في مستوى من مستويات الإدارة المحلية».

وتُعرّف التنمية المحليّة كذلك بأنّها: «العمليّة التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعّال بين الجهود الشعبيّة والجهود الحكوميّة للارتفاع بمستويات التجمعات المحليّة والوحدات المحليّة اقتصاديا، اجتماعيا ثقافيا من منظور تحسين حياة السكان، تلك التجمعات المحليّة في مستوى من مستويات الإدارة المحليّة.»[1]

كما تُعرّف أيضا بأنها:«مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي التنمية المحليّة وأن يكون ذلك الوعي قائمًا على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء التنمية المحليّة جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا»[2].

1 عبد الله غانم وبيبي وليد، "فعالية التخطيط التنموي والمجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية المستقلة المعتمدة على الذات كنموذج بديل في الجزائر لإرساء قواعد الحوكمة المحلية"، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، العدد 3 ، 2015، ص 50.
2 المرجع نفسه، ص50.

وتُعرّف التنمية المحليّة بأنّها:«حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشيّة للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناءً على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة»[1].

كما تعرف بأنها: «عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية من منظومة شاملة ومتكاملة»[2].

وعرّفها أيضا "آثر دنهام" Arthur Dunham بأنّها: «العمليّة التي يتمّ من خلالها توحيد جهود الأفراد مع جهود الحكومة بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحليّة، وتحقيق تكاملها مع باقي المجتمعات المحليّة الأخرى ضمن الإطار العام للدولة وبشكل يساهم في تقدم الأمة بشكل عام».

وتُعرّف كذلك بأنّها: «عمليّة التغيير التي تتمّ في إطار سياسة عامّة محليّة تعبّر عن احتياجات الوحدات المحليّة القادرة على استخدام الموارد المحليّة وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبيّة والاستفادة من الدعم المادّي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدات المحليّة ودمج جميع الوحدات في الدولة»[3].

وتُعرّف التنميّة المحليّة كذلك على أنها: «جميع العمليات المتعددة الأبعاد والتي تهدف إلى تغيرات جذرية في البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي والإداري جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة والفقر وتحقيق العدل في توزيع الثروة بين العامة»[4].

وتُعرّف أيضا بأنّها: «الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن يقلل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة وتعزّز الجهود لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة وبالحلول الذاتيّة لسد التغيرات التي تبدو على مستوى هذا الحد مما تستعملها موارد الدولة»[5].

---

1 فريدة كافي وزكية آكلي، "التنمية المحلية في الجزائر. قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق"، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال** (JFBE)، مارس، 2017، ص96.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] نعمون وهاب وسريدي سمية، "دور المؤسسات الصناعية في تحقيق التنمية المحلية"، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 16، جوان 2016 ص 63-64.

4 المرجع نفسه، ص96.

5 إسماعيل بوقرة، "الاستقرار السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 8 الجزء1، جوان 2017، ص 364- 365.

من خلال هذه التعريفات، يمكن أن نقول أن التنميّة الحليّة تتميز بالتغيّر في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذا التغيّر شامل يمسّ حتى المشاريع الإنتاجية والسياحية والخدماتية.

كما نلاحظ أن التنمية المحلية تقوم بالدرجة الأولى على أساس المشاركة الشعبيّة وأنّ للفرد دور كبير في اتخاذ القرارات، كما أن التنميّة المحليّة تتلقى الإعانة المعتبرة من طرف الدولة، وعندما تلتحم جهود الدّولة مع الشعب يتقوى التعاون وتتحقق أهداف ملموسة، ولا تمتد التنميّة المحليّة لفترة قصيرة المدى بل لفترة طويلة نسبيا لأجل تلبية حاجات السكان ومعالجة مشاكلهم.

ومن خلال هذه التعريفات كذلك، يمكن أن نؤكّد بأن التنمية المحليّة تمتاز بالتوازن في جميع القطاعات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، ويجب أن لا يطغى قطاع على قطاع آخر حتّى لا يحدث خلل ولا يجب إهمال أي قطاع مع مراعاة التنسيق بين البرامج التنمويّة والأدوار، وهذه التنمية المحليّة تمتاز بالشموليّة والتعاون والتفاعل الإيجابي بين جميع الأجهزة الحكوميّة أو غير حكومية لأن يكون التأثير في النهاية فعّال ومتبادل.

وهناك عدة دواعي التنمية المحلية، نوجزها على النحو الآتي:

- الفشل الشامل للاقتصاد الوطني وتعرض الأقطاب الرئيسية للخراب الناتج عن الكوارث الطبيعية أو الحروب.

- تهميش باقي أقاليم البلاد وعدم الاستفادة من المؤهلات البشرية والطبيعية.

-الهجرة إلى الأقاليم الرئيسية وما ينتج عنها من مشاكل مختلفة كارتفاع البطالة والأحياء القصديرية، ولذلك ظهرت التنمية المحلية كحل انجح لإحداث التنمية الشاملة[1].

2- ركائز التنمية المحلية:

1- المشاركة الشعبية: يجب على كل أفراد المجتمع المحلي المشاركة في تنفيذ البرامج الهادفة إلى النهوض بهذا المجتمع، كما يجب تدريبه على استخدام الآلات الحديثة في العملية الإنتاجية حتى يكتسب الفرد عادات اقتصادية واجتماعية تمكنه من الاستهلاك والادخار، فالمشكلة الأساسية التي تواجه التنمية المحلية هي عدم مشاركة أفرادها في اتخاذ القرارات وضعف استجابتها.

2- تكامل مشاريع الخدمات:لابد من التنسيق بين المشاريع الإنمائية حتى يمكن أن تكمل بعضها البعض ولا تكون متكررة ولا متناقضة في توفير الخدمات للمجتمع.

[1]عبد الله غانم، بيبي وليد، مرجع سابق، .ص 51-52.

3- الإسراع في الوصول إلى النتائج: تشمل برامج التنمية المحلية خدمات سريعة خاصة في الجانب الصحي والسكن، ويجب أن تكون هذه الخدمات سريعة وقليلة التكاليف لأجل كسب ثقة أفراد المجتمع.

4- الاعتماد على الموارد للمجتمع: ترتكز التنمية المحلية على الموارد المادية أو البشرية لإحداث التغيير حتى يسهل على الأفراد استعمال مواردهم المحلية المعروفة عوض استعمال موارد جديدة غير معلومة، وهذه العملية تساهم بشكل كبير في تخفيض تكاليف المشاريع وإعطاء مجالات وظيفية واسعة[1].

3-الجماعات المحلية والتنمية المحلية:

فالجماعات المحلية عبارة عن منطقة جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية، وتشمل مجموعة سكانية معينة وتنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجلس منتخب، ويسمى أيضا باللامركزية الإقليمية وكذلك سميت بالإدارة المحلية لكي نميزها عن الإدارة المركزية ويعتبر النشاط الرئيسي الذي تقوم به هو محلي، كما سميت أيضا بالحكم المحلي لأنها تتمتع باستقلال واسع عن الحكم المركزي لكنها ليست لديها اختصاصات تشريعية وقضائية، وتظهر الجماعات المحلية في الجزائر من خلال الولاية والبلدية»[2].

-مفهوم الولاية: "هي جماعة إقليمية عمومية تعد وحدة إدارية من وحدات الدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، ويتكون التقسيم الإداري في الجزائر من 48 ولاية تحدد عن طريق تنظيم الحدود الإقليمية وهي البلديات والولايات المنصوص عليها في القانون وتتكون الولاية من الوالي والمجلس الشعبي الولائي وتشمل: الكتابة العامة– المفتشية العامة–الديوان– الأمانة العامة– مصالح التنظيم والشؤون العامة والإدارة المحلية– رئيس الدائرة" [3].

وتُعدّ المخططات الولائيّة لضمان التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، كما تعمل الولاية على تطوير القطاع الفلاحي وترقية الأراضي الفلاحيّة والمحافظة على الهياكل الاقتصاديّة، وتقوم بعمليّة صيانة التجهيزات التربويّة وترقية مختلف الأنشطة الاجتماعية كالصحّة والتشغيل وإنجاز المساكن بمختلف صيغها.

فالولاية منذ نشأتها تعتبر جماعة إقليميّة عمومية لها اختصاصات سياسيّة اقتصاديّة اجتماعيّة ثقافيّة ، وعندما جاء قانون 1990 ركزّ على أهميّة التنميّة المحليّة ، وأهم ماجاء فيه ما يلي: «

1 نعمون وهاب وسريدي سمية، مرجع سابق، ص 65 – 66.
2 عبد الحق فيدمة، مرجع سابق، ص 120.
3 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

يتّخذ المجلس الشعبي الولائي كل إجراء من شأنه تنمية الولاية حسب القدرات والمميزات الخاصّة بكل ولاية»[1].

مفهوم البلدية: «هي الجماعة الإقليمية الأساسية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوجد بموجب القانون». ونصت المادة 09 من أول دستور للجزائر سنة 1963 على أن البلدية هي الجماعة الإقليمية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية القاعدية، وفي 1967 صدر أول قانون بلدي حيث نصت المادة الأولى منه على أن:« البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية». أما المادة 15 من دستور 1989 على أن: «الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية، البلدية هي الجماعة القاعدية»، كما نصت المادة الأولى من القانون البلدي لسنة 1990 البلدية على أنها:« البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوجد بموجب قانون»[2].

فالبلدية هي: « الجماعة القاعدية للدولة حيث تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وهي مكان لممارسة المواطنة وتشكل إطارا لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية»[3].

وتتمثل أدوار البلدية في ما يلي:

1- التهيئة والتنمية المحليّة: تنجز البلدية مخططات إنمائيّة مختلفة طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى، كما تعمل البلديّة على المصادقة على هذه المخططات وانجازها وفقا لقانون 90- 08 شريطة أن لا يتعارض مع مخطط الولاية.

2- التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز: تزوّد كل وسائل التعمير وتحافظ على المواقع الطبيعية، كما تعمل على المراقبة الدائمة لمطابقة تخصيص الأراضي لعمليات البناء لأجل حماية الطابع المعماري والمحافظة على الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء.

3- انجاز مؤسسات التعليم الأساسي وما قبل المدرسي: تعمل البلدية على ترقية التعليم ما قبل المدرسي وذلك بتطوير النقل المدرسي والمحافظة على الأجهزة الاجتماعية والجماعية، كما تتكفل أيضا بإنجاز المشاريع الصحيّة وقاعات العلاج وصيانة أجهزة البيئة والرياضة والثقافة وتجهيز الحركات الجمعوية في ميادين مختلفة، كما تعمل على صيانة المدارس القرآنية والمساجد والمحافظة على الممتلكات الدينية وتسهر على ترقية السكن عبر كامل تراب البلدية والمحافظة على نظافة المحيط وتوزّع المياه الصالحة للشرب وتعالج المياه القذرة والنفايات الصلبة ومكافحة

1 نفس المرجع السابق، ص25-26

2 بن شعيب نصر الدين وطالبي بومدين، "الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحليّة"، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد الأوّل ، د ت، ص 24.

3 فريدة كافي وزكية آكلي، مرجع سابق، ص103.

التلوث وحماية التربة والبيئة والموارد المائية وتشجيع الاستثمارات في المجال الاقتصادي خاصة[1].

4- في مجال الاستثمار الاقتصادي: يسمح القانون للبلدية بإنشاء مؤسسات عمومية تابعة لها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وللبلدية مهام كثيرة حيث تعمل على تحسين الخدمات الصحيّة وتحفيز المواطن على الترقية العقارية لأجل ترميم المباني كما تسير المطاعم المدرسية وتعمل على ترقية السياحة[2].

4-الدور التنموي للجماعات المحلية:

للجماعات المحلية مهام مختلفة في قطاع الشباب والرياضة والفلاحة والصحة والسياحة والعمل والنقل والتكوين المهني والتربية والصناعة والنقل والطاقة والمياه والتخطيط والتهيئة العمرانية والحماية والترقية الاجتماعية والثقافة والتجارة والبريد والمواصلات والمنشآت القاعدية الأساسية والسكن والشؤون الدينية والأوقاف وإصلاح الأراضي ويمكن حصر أهم هذه المهام فيما يلي: المحافظة على الممتلكات والمقصود بذلك المنشآت التربوية والقاعدية التي تتطلب الصيانة والحماية والتجهيز العام لإحداث التنمية المحلية وترقية المواطن في جميع المجالات.

-النشاط الاجتماعي: والمقصود بذلك السكن والمأوى خاصة في حالة الكوارث الطبيعية بالإضافة إلى تشغيل الشباب ومساعدة المواطن البطال.

-المحيط والعمران: تعمل الجماعات المحلية على تنظيف المحيط ومحاربة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه أو الحيوانات واحترام قواعد البناء والأشكال المعمارية ومحاربة البناء الفوضوي.[3]

وتقوم الولاية بعدة أدوار، هذا بيانها:

1- في المجالات الاجتماعيّة والثقافيّة والصحيّة والسياحيّة: يوفر المجلس الشعبي الشغل خاصة للشباب ويعمل على ترقية الصحّة العمومية ويساهم مع البلدية في مجال التحكم في النمو الديمغرافي، ويحمي التراث على مستوى الولاية ويحافظ على الطابع المعماري.

2- في مجال الفلاحة والرّي : تحافظ الولاية على الأراضي الفلاحية وتعمل على ترقيتها وتجهز الريف وتقي الولاية من الكوارث الطبيعية وتشجع البلديات على المشاريع المتعلقة بالمياه الصالحة للشرب وتعيد استعمال المياه.

1 عبد الله غانم، بعلي وليد، مرجع سابق، ص 55-57.
2 فريدة كافي، زكية آكلي، مرجع سابق، ص 103.
3 عبد الحق فيدمة، مرجع سابق، ص 121 – 122.

3- مجال التنمية الاقتصادية والاستثمار: تشجّع الولاية الاستثمارات وتعمل على إنعاش المؤسسات العمومية وتنسق مع المتعاملين الاقتصاديين ومؤسسات التكوين، وتنشأ على مستوى الولاية بنك يضم إحصائيات اقتصادية واجتماعية وبيئية[1].

5- دور الوقف في تمويل المشاريع التنموية المحلية:

يعرّف الوقف على أنّه: «حبس الأصل وتسبيل الثمرة»، فالمقصود بحبس الأصل هو عدم التصرّف فيه وبقاءه قائما وعدم تصفيته وبيعه، أما تسبيل الثروة فيقصد بها إنفاق الوقف في سبيل الله للأغراض المحددة في وثيقة الوقف.

كما يُعرّف الوقف أيضا على أنه: «حبس العين الموقوفة»، أي عدم التصرف فيه بالبيع أو الرّهن أو الهبة، كما انّه لا يوّرث أمّا منافع الوقف فينفق على الجهات التي حدّدها الواقف في وقفه، كما أن المادة 213 من القانون رقم 11/84 المؤرخ في 9 جوان 1984 على أنّ الوقف هو حبس المال عن التملّك.[2]

وتعد العلاقة بين النظام الوقفي والتنمية المحلية أمرا ضروريا إذ تستفيد التنمية المحلية من الوقف في تحويل الأموال من الاستهلاك إلى الاستثمار، فالوقف في حقيقة الأمر هو عملية تنموية سواء لتحويل الأصول الإنتاجية أو توزيع العوائد على مستحقيها وبالتالي يتراكم الرأسمال الإنتاجي المخصص لأعمال التنمية، فالمؤسسة الوقفية تقوم بنفس العمل الذي تقوم به مؤسسات القطاع الثالث، فالتمويل عن طريق الأوقاف يتسم بالديمومة والاستمرار ويلبي حاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فالوقف هو عملية تنموية متكاملة وذات تأثير اقتصادي بعيد المدى فهو في حقيقة الأمر ثروة استثمارية متزايدة ومتجددة وهو في شكله العام ثروة إنتاجية ويمثل تراكما استثماريا يتزايد يوما بعد يوم حيث تضاف أوقاف جديدة إلى أوقاف قديمة، فالوقف يمول المشاريع التنموية ويحارب الاكتناز[3].

ولا شك أنّ الوقف يقوم على تنمية القطاع الثالث متميز عن القطاع الخاص والحكومي ويتحمل هذا القطاع مسؤوليته للنهوض بأنشطة تدخل في إطار البر والإحسان للتعاون وأن الهدف ليس الربح، فالأوقاف تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمشروعات المختلفة في مجال التعليم والصحة والثقافة والبيئة والأنشطة الاجتماعية والترفيهية.

فالأوقاف كانت ومازالت من الموارد المالية المحلية الذاتية، لأن الوقف يساهم في خلق موارد مالية إضافية ويوفر الكثير من الموارد ويغطي الكثير من النفقات إضافة إلى ذلك يساهم الوقف في بناء الجسور والسكك الحديدية وشبكات المياه وشراء السفن وصيانة الطرق والآبار ويوفر السدود

1 المرجع نفسه، ص 106.
2 محمدي بوزيعة، مرجع سابق، ص 317-318.
3 المرجع نفسه، ص 320-322.

للفلاحين وإعانة المستشفيات والمدارس، ويساهم في تمويل المشاريع التنموية التي تثقل كاهل الدولة، وهذه المساهمة تجعل الأمة في تطور مستمر للوصول إلى ركب الحضارة، ويوفر الوقف فرص العمل وينشط التجارة الداخلية ويطور الاقتصاد في كثير من المناطق، إضافة إلى ذلك يوفر الوقف الأمن الغذائي والحاجات الأساسية للفقراء ويقلل من الفوارق بين أفراد المجتمع، زيادة على ذلك يعمل على تطوير التعلم المجاني من خلال المدارس الممونة من طرف المسلمين ويوفر الأمن الصحي للفقراء ورعاية الأيتام وتربيتهم. وللوقف عدة أدوار يقوم بها في مختلف المجالات، هذه أهمها:

أ- دور الوقف في المجال الاقتصادي: يحافظ على الأصول الموقوفة من التلاشي ويحقق النمو الاقتصادي وينشط الدورة الاقتصادية ويتحقق النمو ويخفف من المشاكل الاقتصادية ويوفر الدخل المستمر ويعالج مشاكل الفقر ن ويساهم الوقف في المجال الاقتصادي من خلال النواحي التالية: يستغل الأصول الوقفية في مشاريع استثمارية ويعمل على زيادة الطلب الكلي من خلال الإنفاق الاستهلاكي؛ ينفق الوقف على المدارس والمستشفيات والطرق والمدارس والمستشفيات والطرق والجسور ويطور التجارة ويقيم الأسواق ويؤجر المحلات التجارية؛ يوفر الوقف الغذاء، السكن والملابس ويخصص عوائد الوقف للمحتاجين والطلبة والمرضى.

ب- دور الوقف في التقليل من البطالة والفقر وتنمية الرأسمال البشري: يقلل من البطالة ويرفع من الكفاءات المهنية والقدرات الإنتاجية ويوفر مصادر دخل للفقراء والأرامل والأيتام وهذا يؤدي إلى تحسين معيشتهم.

ج- تخفيض مشكلة الفوارق الطبقية: يساهم الوقف في توفير الموارد لطبقات المجتمع وبالتالي يرتفع مستوى معيشة الفقراء، إذ يغطي الوقف الكثير من النفقات مما يجعل الدولة لا تلتجئ إلى القروض الأجنبية لما تحتويه من شروط سياسية واقتصادية.

د-دور الوقف في المجال الاجتماعي: الوقف عمل اجتماعي بالدرجة الأولى وأهدافه اجتماعية فهو دعامة أساسية للتكافل الاجتماعي، وقد تنوعت القضايا التي أسهم الوقف فيها يمكن إيجازها في ما يلي:

- الوقف يشجع التكافل الاجتماعي: يقوم بمساعدة كل أفراد المجتمع على اختلافهم، المحتاجين، العجزة، الأيتام، فالثروة تتوزع لكل أفراد المجتمع، كما يساهم الوقف في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وشيوع روح التراحم والحماية من الأمراض الاجتماعية مثل الأنانية إضافة إلى ذلك يعزز الوقف الشعور بالانتماء لإلى الجسد الواحد.

- يخفض الوقف من الأعباء الاجتماعية للدولة: لا تستطيع الدولة توفير أنشطة متعددة لولا مساعدة الوقف لها.

- مساهمة الوقف في توسيع الطبقة المتوسطة: تعمل الدول على توسيع الطبقة المتوسطة ولا يكون ذلك إلا بمساهمة الوقف الإسلامي.

- مساهمة الوقف في التنمية الاجتماعية: يوفر الوقف المدارس ومراكز الأيتام ويكفل الفقراء والمساكين والأرامل وأبناء السبيل وبذلك ينقل الأفراد من طبقة إلى أخرى كما هو الحال بالنسبة لتعليم أبناء الفقراء حيث ينتقلون من طبقة إلى أخرى ويرتفع مستوى حياتهم الاجتماعية.

دور الوقف في المجالات الأخرى: يعتبر الوقف مصدر تمويني من جانبين، الجانب الأول فهو أصل الوقف ذاته أما الثاني فمتعلق بما يتحصل عليه ذلك الأصل من إرادات توجه إلى الأعمال الخيرية، ويمكن اعتبار الوقف مساهما في مجالات التنمية الأخرى من خلال ما يلي:

- مساهمة الوقف في المجال التعليمي والثقافي: يدعم التعليم في المدارس والجامعات والمعاهد وهذا يؤدي إلى رفع عدد المتعلمين وبذلك يتحضر المجتمع، كما يخصص الوقف أموال معتبرة للطب والكيمياء.

ه-دور الوقف في الجانب الصحي: يخصص الوقف مبالغ مالية للقطاع الصحي وبذلك يساهم في التقليل من الأمراض، فهو يساعد المستشفيات والمدارس الطبية والمعاهد، فالتقدم في المجال الطبي قد يرجع بالدرجة الأولى إلى مساهمة الوقف.

و-دور الوقف في الجانب الديني: يظهر الوقف بالدرجة الأولى في الجانب الديني من خلال إنشاء المساجد، وبالتالي يحافظ الوقف على مواصلة الدعوة الإسلامية.

ز-دور الوقف في التنمية الحضرية: يعمل الوقف على بناء الطرق وتعبدها ويوفر الخدمات للمسافرين ويحفر الآبار ويوفر الماء الصالح للشرب، كما ينعش المناطق المعزولة وذلك بإنشاء مؤسسات وقفية ويوفر أماكن خاصة لدفن الموتى، وقد يساهم الوقف في تسديد ديون الأشخاص الفقراء ونتيجة لذلك يثير الوقف الحراك الاجتماعي.[1]

ويتمتع الوقف بعدة خصائص، هذا بيانها:

- الوقف مورد مستقل يعالج العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

- الوقف صدقة جارية لا دخل للدولة فيه.

- الوقف إيراد مالي دوري.

- تعدد موارد الوقف من الغنائم والجزية والعشور والصدقات والزكاة[2].

1 محمدي بوزيعة آمنة، مرجع سابق، ص 326-333.
2 المرجع نفسه، ص 320.

6-الزكاة ودورها في التنمية المحلية:

تعتبر الزكاة مؤسسة مستقلة تتراوح نسبتها مابين 10% و 14% في الدول الإسلامية التي تحتوي على ثروات طبيعية، فالزكاة مورد مناسب لتمويل التنمية المحلية فضلا عن كونها منظم الانسياب، فهي فريضة دينية لم تفرض على مال دون سواه، بل جعلت كل الأموال محلا لها بغض النظر عن مالكيها طالما كان مسلما وطالما اتسمت بالنماء، فالزكاة لها وعاء واسع تشمل الذهب والفضة والإبل والغنم والبقر، فنصيب كل ذلك يساهم في التنمية المحلية، ولا ننسى كذلك زكاة الفطر الواجبة على الشخص الذي لديه طعام يوم وليلة العيد، فالزكاة ضد الاكتناز فهي تدفع الأفراد على توظيف مخزوناتهم النقدية في مجال الاستثمار وبذلك فهي أداة هامة لتوفير السيولة النقدية لتموين التنمية المحلية من جانبين، الجانب الأول يتمثل في الدور التمويلي للزكاة باعتبارها أداة مالية، أما الجانب الثاني فيتمثل في الدور الاستثماري للزكاة لأن لديها وظيفة استثمارية أي؛ استثمار جزء من مالها في مشاريع إنتاجية.

أما دور الزكاة المباشر فيتمثل في جوانب مختلفة ترتكز على العرض والطلب، فمن حيث:

-العرض: تعمل الزكاة على تمويل النواحي الإنتاجية للعملية الإنمائية عن طريق توفير الأدوات الإنتاجية وبناء الهياكل الأساسية وتمويل الصناعات العسكرية والإستراتيجية كما تساهم الزكاة في تمويل مشاريع البنية التحتية مثل تشييد الجسور والمباني العامة، كما تساهم في بناء صناعات حربية متعددة وتعمل على تمويل الأبحاث العلمية وعلى طلبة العلم، كما تهيأ المناخ الملائم للتنمية وتعمل على توظيف ابن السبيل وتخليصه من غلبته وكذلك توظيف الغارمين عليها.

-الطلب: يعتبر تمويل الزكاة من أهم وسائل تحقيق التنمية التي تلجأ إليها بعض الدول الغنية التي تتبرع بأموال من عندها لصالح الدول الفقيرة ليس لوجه الله ولكن لخلق قوة شرائية لمنتجاتها لتجنب مستواها الاقتصادي من الركود والانهيار، وتحارب الاكتناز وتحقق العدالة الاجتماعية وترسخ مبدأ التكافل الاجتماعي[1].

والزكاة هي عملية تحويل الأموال من الأغنياء إلى الفقراء، فهي توفر موردا ماليا كبيرا لتمويل المشاريع التنموية المحلية، ولا يوجد اختلاف حول مكان تصريفها فهي محددة شرعا لمستحقيها من الفقراء، وقد أنشأت الدولة صندوقي في سنة 2003 في عنابة، وسيدي بلعباس وذلك بفتح حسابين بريديين ثم عممت في 2004 عبر كامل التراب الوطني في مختلف ولايات الوطن، فالزكاة تجمع في كل ولاية عن طريق البريد أو المساجد أو البنوك ثم تموّل المشاريع الاستثمارية بالولاية للمساهمة في التنمية المحلية وبذلك تساهم في انتعاش الاقتصاد نتيجة لثلاث عوامل أساسية وهي منع الاكتناز وتشجيع الاستثمار والإنفاق، فمنع الاكتناز حتى لا تبقى الأموال جامدة لا تقدم متعة عامة وهذا الوضع يتماشى مع مبادئ الاقتصاد العالمي الذي يرى أن الاكتناز من أهم

1 وسيلة البيبي ولطيفة البيبي، "الدور التكاملي للوقف والزكاة في تمويل التنمية المحلية"، **مجلة مجامع المعرفة**، العدد 5 ، أكتوبر 2017.

العوامل التي تعيق التنمية الاقتصادية للدول، أما في ما يخص تشجيع العملية التنموية فلا بد من توفير الإمكانيات المادية والبشرية.

وتقوم مؤسسات الزكاة التكافلية بحماية الأفراد من الأزمات والطوارئ التي قد يتعرضون لها، الزكاة تساهم في بناء التنمية المحلية وصيانتها، كما تنقل أموال الزكاة إلى مناطق أخرى لدعم التنمية الشاملة تحقيق التوازن الجهوي، فالتنمية المحلية هي أساس التنمية الشاملة، فهي تدفق رؤوس الأموال إلى مجال الاستثمار، فالاكتناز هو حبس الأموال حتى لا تستثمر وهو من أهم العقبات للتنمية الشاملة، فالزكاة أداة لمحاربة الأموال المعطلة فهي تستقطب اليد العاملة وتدمجها في المجتمع لإنشاء المنافع العامة للتنمية المحلية.

كما تساهم الزكاة في التقليل من البطالة وتحقق الاستقرار الاقتصادي، فالبطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية خطيرة يترتب عليها الاقتراب من حالة الركود، أما من الناحية الاجتماعية فتعمل الزكاة على القضاء على الفقر وتساهم في التماسك الأسري ، فالزكاة تمكن الفقير من أغناء نفسه ويكون له دخل ثابت، أما العاجز عن العمل فتنشأ له عقارا يستغله، كما تعمل الزكاة على زيادة عنصر العمل من الناحية الكمية من الناحية الكمية والنوعية ويؤدي ذلك إلى زيادة الإمكانيات الإنتاجية وتعالج التقلبات الاقتصادية وتخفف من المديونية الخارجية ومشكلة التضخم و زيادة القوة الشرائية وبالتالي تقلل من فرص حدوث الكساد ويتجلى ذلك من خلال ما يلي:

أ- تعمل الزكاة على مساعدة طلبة العلم من الفقراء وتمول المشاريع ذات علاقة بمجال البحث العلمي وبهذا فالزكاة تؤثر على الرأسمال البشري وتقلل من التسرب المدرسي خاص بالنسبة لأبناء الفقراء والمساكين في سن مبكرة لان الفقير لا ينفق على أبنائه ، وبذلك يستفيدون من التمدرس عن طريق الزكاة ويحسنون معيشتهم في المستقبل ويساهمون في التنمية المحلية.

ب- إنفاق جزء من الزكاة في الجانب الصحي حيث تساهم في إنشاء بعض المستشفيات مع تقديم خدمات بشكل مجاني وتقلل من انتشار بعض الأمراض المتعلقة بالفقراء كالسل والتيفويد والجرب، الإسهال، التهاب الكبد، وتساهم الزكاة أيضا في بناء المساكن وتأمين المأكل و الشرب والملبس[1].

7-دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية:

يتجلى دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية من خلال ما يلي:

أ- دور المجتمع المدني كفاعل اجتماعي: مشاركة مختلف الفاعلين الاجتماعيين في تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وبذلك تتحسن الأوضاع اليومية.

[1] محمدي بوزيعة آمنة، "مساهمة صندوق الزكاة والأوقاف في تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي"، **مجلة العلوم الإسلامية والحضارة**، العدد2، ص 333 – 340.

- مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي: من خلال المساهمة في نشر التعليم المجاني للجميع؛ ضمان صحة الأمهات ومكافحة الأمراض المتنقلة عبر الماء.

بـ - دور المجتمع المدني في تكريس قيمة التضامن: تظهر أشكال التضامن في مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي حيث تقوم الجمعيات على إحصاء المعوزين باعتبارها الأقرب إلى المواطنين، كما يظهر دور المجتمع المدني في مجالات مختلفة منها: إعانة الأطفال الأيتام والمعوزين والفقراء والإعانات الطبية والإعانات الاجتماعية كقفة رمضان.

جـ - دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية: من أهم سمات الديمقراطية المواطنة وشفافية عمل الإدارة[1].

8-دور التخطيط في تجسيد التنمية المحلية في الجزائر:

تهتم الدول النامية والمتخلفة بالتنمية وتحاول تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة في جميع القطاعات خاصة القطاع الصناعي الذي يعتبر أهم مؤشر أساسي لقياس مدى تقدم الدولة أو تخلفها.

وتعمل الدولة على تخصيص أموالا معتبرة سواء في ميزانية التجهيز أو عن طريق الحكومة أو رئيس الجمهورية وذلك لتحقيق التوازن الجهوي والنمو، وبذلك فالتخطيط يسعى إلى تحقيق البرامج التنموية التالية:

- البرامج التنموية الوطنية: نظرا لاستقرار البلاد في الجانب الاقتصادي فإن هذا الوضع انعكس على الاقتصاد المحلي.

- برامج الإنعاش الاقتصادي: أنشأ في 26 أفريل 2001 تبناه مجلس الوزراء لمدة أربع سنوات وهي تدابير مستعجلة لمعالجة الاقتصاد وقد خصص لها غلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري بهدف دفع عجلة التنمية المحلية والوطنية ومحاولة القضاء على البطالة وهو يمثل ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: الأشغال الكبرى: خصص لها غلاف مالي قدره 36758900000 دج .

الجزء الثاني: التنمية المحلية خصص لها غلاف مالي قدره 47547000000 دج .

الجزء الثالث: الزراعة خصص لها غلاف مالي قدره 4320000000 دج، والهدف الرئيسي من وراء ذلك هو زيادة الإنتاج الزراعي[2].

9-دور المؤسسات الصناعية في التنمية المحلية:

[1] مجلة أبحاث ودراسات التنمية ص 63 – 64.

[2] عبد الله غانم وبيبي وليد، مرجع سابق، ص 61 – 62.

تساهم المؤسسات الصناعية في التنمية المحلية حيث تم التركيز على مناطق معينة، والتنمية لا تقتصر على برامج تسطرها الدولة ولكن يجب اشتراك مختلف الفئات لتتمكن من تحقيق التكامل، ويتمثل دور المؤسسات فيما يلي:

أ-توفير مناصب الشغل: يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات القادرة على استيعاب اليد العاملة وخلق مناصب الشغل لا سيما المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم لاعتمادها الكبير على كثافة عنصر العمل كما أن المؤسسات الكبيرة توظف اليد العاملة الماهرة وتساهم في اكتساب الخبرة المهنية التي تعمل على رفع إنتاجية العمل ورفع مستوى التكنولوجيا.

بـ - دعم نمو باقي القطاعات: تعمل المؤسسات الصناعية على تحفيز باقي القطاعات لتطوير وتوسيع الإنتاج في جميع القطاعات الاقتصادية وتحسين مستوى حياة المجتمع المحلي، فالمؤسسات الصناعية توفر مستلزمات إنتاج الزراعة.

جـ - تغطية احتياجات السوق المحلي ودعم الصادرات: إن المؤسسات الصناعية توفر حاجيات السوق المحلية والفائض من هذه السلع يوجه نحو التصدير وهذا ما يساهم في تعديل الميزان التجاري وميزان المدفوعات ويوفر العملات الأجنبية، فالمؤسسات الصناعية تكتسي أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المحلية من خلال توفر المؤسسات الصناعية المهارات والخبرات الفنية والإدارية وتعمل على رفع الأجور وتحسين المعيشة؛ استعمال العلم والتكنولوجيا في القطاع الصناعي لتحقيق معدلات مرتفعة؛ تحقيق الاستقرار من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية؛ توفير مختلف أنواع السلع والخدمات للمجتمع لرفع مستوى المعيشة والوصول بالبلاد إلى التقدم الحضاري؛ تعديل ميزان المدفوعات من خلال تصدير السلع والخدمات وتوفير العملة الصعبة لدعم التنمية؛ تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال الاعتماد على الواردات وتحفيز الصادرات؛ المساهمة في التوسع للإنتاج الصناعي[1].

وفي هذا السياق نقدم مثالا عن المؤسسات التي ساهمت في تحقيق التنمية المحلية، ونعني به مجمع عمر بن عمر في ولاية قالمة.

يعتبر مجمع عمر بن عمر قطب صناعي بارز في ولاية قالمة المتخصص في الصناعات الغذائية وهذا ليس على مستوى الولاية بل على المستوى الوطني، فهذا المجمع يعتبر شركة عائلية تأسست عام 1984 على يد الأب"عمر بن عمر"، انطلق المجمع في منطقة "بوعاتي محمود" على بعد 17 كلم من ولاية قالمة لتعليب المواد الغذائية (المصبرات) وهذا تماشيا مع طبيعة الولاية الفلاحي الرعوي ولم يكتفي المجمع بمجال المصبرات فقد توسع نشاطه سنة 2000 لإنشاء مطاحن عمر بم عمر ببلدية الفجوج على بعد 5 كلم من ولاية قالمة وفي 2002 انطلق الإنتاج إلى 300 طن يوميا لإنتاج مواد نهائية الصنع موجهة للاستهلاك النهائي، ولاتساع الطلب تقرر إنشاء وحدة

[1] نعمون عبد الوهاب وسريدي سمية، مرجع سابق، ص68-70.

جديدة سنة 2004 وذلك بإنتاج يصل إلى 400 طن في اليوم، وبعد دراسة معمقة تقرر إنشاء فرع للعجائن بالقرب من المطاحن بطاقة تصل إلى 7,7طن في الساعة أي ما يقارب 184,8 طن في اليوم، أما اليوم فالمجمع تخصص في المجالات التالية: تعليب المواد الغذائية، العجائن الغذائية، والكسكس، والتنمية الفلاحية.

أما منتجات المجمع فيمكن تقسيمها إلى المجموعات التالية:

* مطاحن عمر بنعمر: تتمثل فيما يلي:

1- السميد الممتاز: تخصص في إنتاج العجائن والحلويات التقليدية في أكياس 25 كلغ و 10 كلغ .

2- السميد العادي: يوجد في أكياس بحجم 25 كلغ وهو يستعمل في العجائن التقليدية خاصة "الكسرة".

3- السميد الرطب الممتاز: يوجد في المنازل الجزائرية ويتواجد في أكياس 25 كلغ و 10 كلغ وهو السميد الذي يستعمل في صناعة عجائن" الكسكس" ويعد المادة الأولية لانطلاق النشاط في مصنع العجائن ، إلى جانب ذلك توجد مشتقات القمح والتي تتمثل فيما يلي:

4- طحين القمح الصلب: يوجه خاصة للجنوب الجزائري ويستخدم بنسبة قليلة في المخابز.

5- النخالة: تباع لمربي الماشية في أكياس 40 كلغ.

2- عجائن عمر بن عمر: انطلقت في 2009 واعتمدت على:

الكسكس: سواء حجم كبير أو متوسط أو صغير.

العجائن: تتمثل في:

-العجائن الصغيرة تصل إلى 12 صنف.

-العجائن الطويلة تضم أربعة أنواع

-العجائن الخاصة: انطلق الإنتاج في أكتوبر 2014 ويضم أربع أنواع.

المصبرات، وتتمثل في:

-معجون الطماطم ذات تركيز 28%وتظم ثلاثة علامات تجارية هي: زهرة، "Hello"" Cab "tomate paste" طماطم ذات تركيز 22% وتوجه نحو الغرب الجزائري.

-هريسة: ترتكز على الفلفل الحار.

-المربى: يتكون من صنفين مربى المشمش ومربى البرتقال[1].

ويساهم المجمّع في دفع عجلة التنمية المحلية سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي فهو يساهم في تلبية احتياجات السوق المحلية والوطنية ويتجلى دوره من خلال:

1- الجانب الاقتصادي: ويظهر من خلال:

- توفير مناصب الشغل: انطلق التوظيف سنة 2000 بـ 26 عامل وهو في زيادة مستمرة نظرا لتوسع المجمع ليصل إلى 1336 عام 2014.

كما أنّ المجمّع ساهم في تنشيط باقي القطاعات خاصة القطاع الفلاحي، كما تمتص أغلب المنتجات الفلاحية خاصة الطماطم لولاية "قالمة" والولايات المجاورة.

2- الجانب الاجتماعي: يتجلى ذلك من خلال توظيف سكان الولاية وتقديم إعانة مالية على شكل قروض وتقديم تسبيقات على الراتب في الأعياد وإعانات للعمال متمثلة خاصة في قفة رمضان، كما يهتم المجمع بتغطية حاجيات السكان للولاية[2].

1 نعمون عبد الوهاب وسريدي سمية، مرجع سابق، ص 70 – 74.
2 المرجع نفسه، ص 77- 82.

الفصل السادس

الجانب الميداني

تمهيد:

سنتناول في هدا الفصل عرض ال لميدانية وقراءتها وتفسيرها وفق الادبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، ر ا في الأخير الوصول إلى تعميمات على درجة مقبولة من الموضوعية والصدق بما يسمح باستعمالها في دراسات أخرى، مع التركيز على العوامل المتعلقة بالبناء الاجتماعي والنسق القيمي.

المبحث الأول: التعريف بميدان البحث وخصائص العينة.

1- التعريف بالعينة وميدان البحث.

1-1 الظرف المكاني والزماني للدراسة.

الظرف الزماني: امتدت هده الدراسة بشقيها النظري والميداني على مدار ثمانية سنوات من سنة 2010-2018، وتم جمع المعطيات الميدانية خلال سنة 2016 وتم تحليلها بالتوازي مع عملية الجمع.

المجال المكاني: تم إجراء هذه الدراسة في إقليم ولاية قالمة التي تقع في أقصى الشمال الشرقي للجزائر، تحدها من الشرق ولاية سوق أهراس ومن الشمال كل من ولاية الطارف وعنابة وسكيكدة، ومن الغرب ولاية قسنطينة ومن الجنوب ولاية أم البواقي، ويمكن اعتبارها نموذجا مشابها لبقية ولايات الوطن من حيث البناء الاجتماعي والنسق الثقافي وكذلك المحاولات التنموية التي شهدتها هذه الولاية على غرار الولايات الأخرى، كما تظم ولاية قالمة عشرة دوائر هي: **"قالمة"، "وادي الزناتي"، "بوشقوف"، "حمام الدباغ"، "قلعة بوصبع"، "هواري بومدين"، "هيليو بوليس"، "حمام النبائل"، "عين مخلوف"، "لخزارة"**، وكما تظم 34 بلدية.

ومن أهم ما يميز هذه الولاية من الناحية الاقتصادية الطابع الفلاحي والسياحي، فالفلاحة تظم الزراعة وتربية الماشية، وتحتل الصدارة نظرا لخصوبة أراضيها وسعة سهولها لاسيما زراعة القمح والشعير في الجهة الغربية خاصة **"واد الزناتي"** و**"تاملوكة"**، وزراعة الخضر والفواكه في **"قالمة"** و**"بوشقوف"** و**"مجاز عمار"**، وساعدها في ذلك كثرة السدود والأنهار والوديان مثل سد **"بوهمدان"** ونهر **"سيبوس"** إلخ.

كما تتميز كذلك بطابعها السياحي لاحتوائها على عدة حمامات معدنية ذات جودة عالية مثل حمام **"الشلالة"** وحمام **"أولاد علي"**، إلى جانب الآثار التاريخية كالمسرح الروماني بـ **"قالمة"** والمسبح الروماني بـ **"هيليوبوليس"** وأطلال مدينة **"تيبيليس"** الرومانية بـ **"سلاوة عنونة"** ، ورغم ذلك فإن النشاط السياحي لم يرق إلى المستوى المطلوب نظرا لعراقيل بيروقراطية وسوء التسيير، كما توجد بقالمة مركبات صناعية عديدة مثل مركب صناعة الدراجات والدراجات النارية ومركب السكر والخزف وكذا بعض المصانع المتوسطة لكنها جميعا عانت من انعكاسات التعديل الهيكلي والخوصصة خلال مرحلة التسعينيات، كما عرفت عدة عمليات لتسريح العمال.

1-2- العينة وحجمها.

العينة المستعملة في الدراسة: من بين الطرق لاختيار العينة الطرق غير العشوائية أو الاحتمالية، التي يتم فيها ضبط الباحث لخصائص أو صفات معينة يجب توفرها في المبحوث وعليه يرتكز على اختياره لوحدات عينة بحثه ولا يدخل هنا الاختيار العشوائي،

ومن العينات غير العشوائية نذكر منها العينة القصدية، أي أن الاختيار يكون على أساس خبرة الباحث ومعرفته بأن هذه المفردة أو تلك تمثل مجتمع البحث، فيختار عددا من المؤسسات التنموية التي تمثل مجتمع البحث.

فالعينة المقصودة يتم انتقاء أفرادها بشكل مقصود من طرف الباحث نظرا لوجود بعض الخصائص لدى بعض الأفراد دون غيرهم، وهذه الخصائص من الأمور الهامة بالنسبة للدراسة، كما يتم اللجوء لهذا النوع من العينات في حالة توفر البيانات اللازمة للدراسة لدى فئة محددة من مجتمع الدراسة الأصلي[1].

كما تستخدم العينة القصدية عندما يكون الفرد أمام وحدة كبيرة يختار العينة على أساس خبرته وحسن تقديره وحكمته ولهذه العينة عيوب منها صعوبة التخلص من التحيز.[2]

وبما أن موضوعنا هو التنظيمات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على التنمية المحلية فقد اخترنا عن قصد بعض المؤسسات في القطاع الزراعي والصناعي والخدماتي.

وقد تم توزيع 186 استمارة على عينة من أصحاب المؤسسات الاقتصادية التي تمكنا من الاتصال بأصحابها أو الأطراف الفاعلة في إدارتها، وكان الحرص شديدا على متابعتها واسترجاعها، وقد تم التمكن من استرجاع كل الاستمارات الموزة والتي تم تفريغها لاحقا وتحويلها إلى بيانات قابلة للتحليل والتفسير.

2-2 خصائص عينة الدراسة.

جدول رقم 01: يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية

[1]- محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات**، دار وائل للنشر، الأردن، ط3، 1999، ص96.

[2]- علي معمر عبد المؤمن، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية**، الأساسيات والتقنيات والأساليب، منشورات جامعة 7 أكتوبر، بن غازي، د.س.ن، ص 191-192.

ذكر	146	%88,49%
أنثى	19	%11,51%
المجموع	165	%100%

يتضح لنا من خلال الاحصائيات المبينة في الجدول أعلاه أنه توجد فروق بين الذكور والإناث في إقبالهم على استثمار رؤوس أموالهم في مشاريع تنموية، وحسب معطيات هذا الجدول فإن أكبر نسبة تمثل فئة الذكور في العينة المبحوثة حيث بلغت نسبتها 88,49% أما نسبة الإناث فقد بلغت 11,51% وبالتالي هناك نقص كبير في التحاق الإناث بهذه الأنواع من الأنشطة، وقد بينت العديد من الدراسات أن النظام الاجتماعي السائد ومدى تقبله لمشاركة المرأة يؤثر على الاختيارات المهنية للمرأة والتوجهات العامة لها.

وتشير الدلائل أن هناك فجوة بين الجنسين ما تزال قائمة حيث أن بعض المهن ذكورية مثل مجال الإلكترونيك والكهرباء والميكانيك والتجارة في حين أن اختصاصات المرأة مقتصرة في مجال الخياطة والحلويات أي الدور التقليدي للمرأة.

إن التحليل السوسيولوجي لتفوق نسبة الذكور عن نسبة الإناث في ولاية قالمة يرجع أساسا إلى أن المجتمع ذكوري لا يشجع الإناث على هذه المشاريع التنموية، فالمرأة عادة تفضل أنشطة أخرى منسجمة مع طبيعتها وقيم مجتمعها، فهي مازالت في ولاية قالمة بعيدة عن المشاركة في الحياة العامة المتعلقة بالتوجه نحو الاستثمار رغم ارتفاع مستواها العلمي.

وفي هدا السياق يقسم هوفستيد المجتمعات حسب بعض المؤشرات الثقافية ومن بين تلك المؤشرات الخمسة يذكر مؤشر الذكورية وعادة المجتمعات التي تتميز بدرجة عالية من الذكورية تفرض أدوارا محددة للرجل والمرأة، والحديث عن المرأة المقاولة في هده الثقافات يجعلها ضمن سياق سوسيو-تاريخي محدد[1].

وقد أظهرت دراسة بدراوي سفيان أن 53% من الشباب المقاول يوافق على دخول المرأة ميدان الأعمال وأن 31% منهم لا يوافقون على دلك، إلا أنه عندما أدخل متغير الحالة المدنية وجد أن 100% من الشباب المقاول المتزوج يرفض دخول المرأة عالم المقاولة وأن 66.30% من الشباب المقاول الأعزب يوافق على دخولها عالم الأعمال، كما أظهرت نفس الدراسة أن حظوظ المرأة المقاولة في الحصول على فرص الاستثمار اقل عند المرأة مقارنة

[1]- Daniel, Mercure. **Culture et gestion en Algérie.** Montréal : Harmattan, 1997.

بالرجل وعادة ما تركز أعمالها في نشاطات محددة كقطاع الخياطة وصناعة الحلويات، وهي المجالات التي حددها البناء الاجتماعي والقيم الثقافية للمجتمع[1].

جدول رقم 02: يبين توزيع أفراد العينة حسب السن.

السن	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	53	%32,12
من 30 إلى 40 سنة	87	%52,73
أكثر من 40 سنة	25	%11 ,15
المجموع	165	%100

يتضح لنا من خلال الاحصائيات المبينة في الجدول أن أعلى نسبة هي 52,73% لفئات المستثمرين عينة البحث الدين تتراوح أعمارهم بين 30 و40 سنة، أما عينة البحث التي كان سنها أقل من 30 سنة فبلغت نسبتهم 32,12%، أما المبحوثين الذين تتجاوز أعمارهم 40 سنة فبلغت 11,15% وبدلك يمكن القول أن أغلب المقاولين شباب حيث يشكلون معا نسبة 84.85% من حجم العينة ولا تشكل الفئة العمرية الأكثر من 40 سنة إلا نسبة 11.15%.

وهذه المعطيات تدعمها دراسة محمد قوجيل ودراسات أخرى ترى وجود تناسب طردي وارتباط بين السن والاتجاه نحو النشاط المقاولاتي والنجاح فيه في حدود الفئات العمرية الشابة وخاصة الفئة التي تتراوح بين 20-40 سنة، فالخبرة والتجربة لدى المقاول تزداد مع السن مما يشجعه على خوض غمار المغامرة الاقتصادية، وقد أظهرت دراسة محمد قوجيل السابقة الدكر أن أكبر نسبة للمقاولين تتركز في الفئة العمرية 30-39 سنة بـ 48.30% تليها الفئة العمرية بين 20-29 سنة وتمثل نسبتهم 30.50% وهو ما يدعم الإحصائيات التي تحصلنا عليها والاستنتاجات التي توصلنا إليها في هده الدراسة[2].

[1]- بدراوي سفيان، **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول**، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع التنمية البشرية، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص- ص 191-192.

[2]- محمد قوجيل، **دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر**، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2015-2016. ص 219.

جدول رقم 03: يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
أمي	05	%03,03
ابتدائي	17	%10.30
متوسط	21	%12,73
ثانوي	49	%29,70
جامعي	73	%44,24
المجموع	165	%100

يتضح لنا من خلال الاحصائيات المبينة في الجدول أن أعلى نسبة بلغت 44,24% من أفراد العينة ذات المستوى الجامعي، أما الفئة الأمية من عينة البحث فلا تمثل إلا 03.03 % وهذا يبين مدى أهمية المستوى التعليمي في نجاح المشروعات الاقتصادية وضرورة أن يكون المقاول المشرف على النشاط يتمتع بمستوى علمي مرتفع، وعند التركيز في الجدول يلاحظ أن النسبة في تزايد أي كلما ارتفع المستوى التعليمي زادت فرص الانخراط في هذا المجال، ونتائج هذه الدراسة تؤيدها نتائج دراسات أخرى، حيث كشفت دراسة بوراوي سفيان أن 30.8 % من المقاولين يحوزون على شهادات جامعية وأن 35.5 % منهم يملكون شهادات مهنية[1]، أما دراسة زينب شنتوف والتي ربطت بين متغيري المستوى الدراسي والسن فقد كانت أكثر دقة حيث بينت أن المقاولين الأميين يشكلون 28.27% من العينة وجميعهم من

[1]- بدراوي سفيان، مرجع سابق، ص 129.

الفئة العمرية 35-65 وبذلك يمكن القول أن متغير السن بما يخفيه من عوامل متضمنة مثل الخبرة والعلاقات الاجتماعية والرأسمال الثقافي لا يقل أهمية عن المستوى التعليمي[1].

جدول رقم 04: يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية.

الحلة العائلية	التكرارات	النسبة المئوية
أعزب	48	%19,09
متزوج	103	%62,42
مطلق	09	%05,46
أرمل	05	%03,03
المجموع	165	%100

رغم أن الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها أهملت متغير الحالة العائلية إلا أننا ارتأينا إمكانية أن يكون متغيرا مهما من خلال العلاقات الاجتماعية التي تنشئها الرابطة الزواجية وبذلك قد يكون أحد الزوجين أو عائلة أحدهما مؤثرة في فكرة المشروع الاقتصادي من حيث الانشاء والمتابعة، وهو ما يكشف عنه الجدول الحالي حيث يبين أن أعلى نسبة تقبل على الاستثمار هي فئة المتزوجين حيث بلغت 62,42% تليها فئة العزاب بـ 19,09%، أما فئة المطلقين فبلغت 05,46 % والأرامل 03,03%، وقراءة الجدول الحالي تتوضح بصفة أكثر من خلال توظيف معطيات جداول أخرى مثل الجدول الدي يكشف عن حالة الزوج مما يدعم فرضية دور العلاقات العائلية.

جدول رقم 05: يبين تاريخ تأسيس المؤسسة.

تاريخ تأسيس المؤسسة	التكرارات	النسبة المئوية
قبل 1970	16	%09,70
من 1970 إلى 1980	20	%12,12
من 1981 إلى 1990	65	%39,39

[1]- زينب شنتوف، **تشكل الهوية الجماعية عند المقاولين الشباب**، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص 166.

من 1991 إلى 2000	31	%18,79
من 2001 إلى 2010	29	%17,58
من 2011 إلى اليوم	04	%02,42
المجموع	165	%100

يتبين من خلال هذا الجدول أن الاتجاه العام الأول ان أغلبية المؤسسات أنشئت منذ تطبيق الانفتاح الاقتصادي بداية من الثمانينات حيث بلغت ما بين 1990،1981 :39,39 والتوجه نحو اقتصاد السوق، أما قبل الانفتاح الاقتصادي فأنشأت مؤسسات قليلة في عهد النظام الاشتراكي حيث بلغت ما بين 1970، 1980: 12,12 ويمكن اعتبار أن معظم المشاريع في هذه الفترة كانت فاشلة لكن بعد الانفتاح أصبحت معظم المشاريع ناجحة، ولهذا يمكن اعتبار أن طبيعة النظام الاقتصادي له دور كبير في نجاح او فشل المشاريع التنموية.

جدول رقم 06: يبين توزيع المؤسسات حسب نوعها.

نوع المؤسسات	التكرارات	النسبة المئوية
SPA	20	%12,12
EURL	50	%30.30
SARL	63	%38,18
SNC	32	%19,40
المجموع	165	%100

يتبين من خلال هذا الجدول أن 38,18 % من مؤسسات أفراد العينة هي من نوع الشركة ذات مسؤولية محدودة SARL يلي ذلك شركة ذات مسؤولية محدودة فردية EURL بنسبة بلغت 30.30 %، وأقل نسبة للمؤسسات ذات الاسهم SPA وتفاوت هذه النسب يرتبط بالامتيازات والضمانات القانونية التي يوفرها كل نوع، وعادة ما يفضل المستثمرون المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة نظرا للامتيازات القانونية التي تتمتع بها، خاصة قضية انفصال ذمتها المالية عن الذمة المالية للأفراد المؤسسين لها، وهذا سبب كاف لكي يقبل المقاولون على هذه الصيغة مقارنة بشركة التضامن SNC التي لا تفصل بين الذمة المالية

لحاملي الأسهم والمؤسسة وبذلك يكون الشريك في حالة الإفلاس أمواله معرضة لخطر المصادرة في حالة عدم استغراق الديون كامل أموال المؤسسة وعدم وفائها بها.

جدول رقم 07: يبين نوع نشاط المؤسسة.

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
زراعي	73	%44,24
صناعي	52	%31,52
تجاري	31	%18,79
خدماتي	09	%05,45
المجموع	165	%100

يتبين من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول أعاه أن أعلى نسبة تمثل فئة المبحوثين الذين أقروا انهم ضمن مجال النشاط الزراعي بنسبة بلغت 44,24 % وهي مؤسسات تمارس نشاطا زراعيا، تليها المؤسسات الناشطة في القطاع الصناعي بـ 31,52% وهذه المعطيات تبين العودة التدريجية للنشاط الزراعي كأحد القطاعات المهمة التي أصبح المقاولون يفضلون الاستثمار فيها، خلافا للعقود السابقة، حيث كانت الصناعات الصغيرة والخدمات هي القطاع المفضل للمقاولين الخواص، في حين بلغت نسبة المؤسسات التي تنشط في القطاع التجاري 18,79%، بينما أصغر نسبة كانت تمثلها ضمن عينة البحث النشاطات المنتمية الى القطاع الخدماتي حيث بلغت نسبة 05,45%.

جدول رقم 08: يبين رأسمال المؤسسة.

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 100 ألف دج	93	%56,36
100 ألف - 500 ألف	50	%30,30

500000 - مليار	19	%11,52
أكثر من مليار	03	%1,82
المجموع	165	%100

من خلال هذا الجدول يظهر أن أكبر نسبة تمثلها للمؤسسات الصغيرة والمصغرة بنسب متتالية حيث مثلت المؤسسات التي يقل راس مالها عن أقل من 100 ألف دج %56,36 كما مثلت المؤسسات التي يتراوح راس مالها ما بين 100 ألف - 500 ألف ما يعادل نسبة %30,30 ، بينما نجد المؤسسات الكبيرة لا تمثل إلا نسبة قليلة قدرت نسبتها %1,82، وترجع بعض الدراسات على أن سبب الاعتماد على المؤسسات الصغيرة راجع إلى المنظومة القانونية والطبيعة الهيكلية للاقتصاد الجزائري الذي لا يشجع على نمو مثل هذه المؤسسات وتوجس المؤسسات السياسية من تغول المال الخاص وتأثيره على الحياة السياسية، وبذلك يعتمد أصحاب المؤسسات استراتيجية الاختفاء وراء المؤسسات الصغيرة وعدم تقديم تصريحات مطابقة للواقع خوفا من المراجعات الضريبية ولفت الانتباه من الإدارات المعنية.

جدول رقم 09: يبين نوع المؤسسة.

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
صغيرة	89	%53,94
متوسطة	60	%36,36
كبيرة	16	%09,70
المجموع	165	%100

معطيات هذا الجدول تؤكد معطيات الجدول السابق، مع التنبيه إلى الاختلافات الواردة في معيار تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وإذا أخذنا هذا الخلاف بعين الاعتبار يمكن القول أن معطيات هذا الجدول تؤكد معطيات الجدول السابق، وهي نفس المعطيات التي يعيد تأكيدها الجدول اللاحق من خلال عدد العمال في المؤسسة على اعتباره معيارا من معايير تصنيف المؤسسات من حيث الحجم. حيث يمكن القول أن نسبة %53,94

تمثل المؤسسات الصغيرة بينما المؤسسات المصغرة بلغت نسبتها 36,36%، في حين نجد أصغر نسبة تمثل المؤسسات الكبيرة وبلغت نسبتها 09,70%.

جدول رقم 10: يبين عدد العمال التي تشغلها المؤسسات.

عدد العمال	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 10	103	%62,42
من 10 إلى 50	41	%24,85
من 50 إلى 100	20	%12,12
أكثر من 100	01	%00,61
المجموع	165	%100

يتبين من خلال المعطيات الإحصائية التي يكشف عنها هذا الجدول أن أعلى نسبة بلغت 62,42 % ممثلة في تشغيل أقل من عشرة عمال، تليها نسبة 24,85 % ممثلة في تشغيل العمال ما بين عشرة وخمسين، أما النسبة التي قدرت ب 12,12% ممثلة في تشغيل العمال ما بين 50 و100 أما النسبة الصغيرة فقدرت بـ 0,61 % ممثلة في تشغيل أكثر من 100 عامل، يمكن إذا من خلال هذه المعطيات تأكيد معطيات الجداول السابقة حول حجم المؤسسة المفضل في الاستثمار والتنمية، وقد ارجعت بعض الدراسات في فرنسا ذلك ليس لغياب الرأس مال الكافي وإنما هي مجرد استراتيجية اختفاء تمارسها المؤسسات حتى تقلص من حجم الضريبة وتستفيد من الامتيازات المقدمة من طرف الهيئات المالية للدولة، لأن المؤسسة كلما كبر حجمها كلما زادت التزاماتها الاجتماعية ولفتت أنظار الهيئات الرقابية، وهذا التحليل جدير أن يؤخذ على محمل الجد.

المبحث الثاني: العوامل الشخصية المؤثرة في انشاء المشاريع التنموية.

سنتناول في هذا المبحث الحديث عن العوامل الشخصية أو المحددات الشخصية التي تساعد على بروز أفراد قادرين على إطلاق مشاريع تنموية ناجحة ومتابعتها لأن التنمية

الناجحة ليست في صورتها المبسطة إلا مشاريع تنموية متميزة، وهده الأخيرة هي وحدها القادرة على إنتاج تنمية محلية حقيقية، وقد دكر جوزيف شومبيتر أن المشاريع الناجحة ترتبط بعوامل شخصية يتميز بها صاحب المشروع وهده العوامل الشخصية ليست في الحقيقة إلا نتاج لبناء اجتماعي ونسق ثقافي حيث يقول شومبيتر على رواد التنمية أو المقاولين كما يسميهم[1] "أنه المحور الذي يدور حوله كل شيء" والنتيجة التي يمكن استخلاصها أنهم أبطال العملية التنموية ومبدعيها وليست المؤسسات المختلفة، وانطلاقا من هذه المقدمات ارتأينا تناول المحددات الشخصية الناتجة من البناء الاجتماعي والنسق الثقافي في فرضية مستقلة، لأن البناء الاجتماعي والنسق القيمي لا يؤثر بصورة مباشرة وإنما من خلال متغيرات شخصية وسيطة تتعلق بصاحب المبادرة أو المشروع، وتؤيد هدا التحليل الدراسة التي جرت في فرنسا حول الفرق بين حيوية الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الفرنسي وتوصلت إلى أن الفرق يكمن في عدد الأمريكيين القادرين عل إطلاق مشاريع تنموية ناجحة مقابل عددهم في فرنسا ثم خلصت الدراسة إلى أن هدا العدد مرتبط بالبناء الاجتماعي والنسق الثقافي القيمي اساسا[2]، ويرى شومبيتر أن رواد التمية أو المقاولين هم محور العملية التنموية برمتها يحث يدخلون الصناعات الجديدة وينشؤون أسواقا جديدة ويبدعون طرقا وسلعا جديدة ويراكمون الرأسمال الضرورة لإعادة انتاج التنمية بمختلف أشكالها[3].

جدول رقم 11: يبين توزيع أفراد العينة حسب مكان الميلاد.

مكان الميلاد	التكرارات	النسبة المئوية
مدينة	105	%63,64
قرية	36	%21,82
ريف	24	%14,54
المجموع	165	%100

يتضح لنا من خلال المعطيات الإحصائية أن أعلى نسبة قدرت بـ 63,64 % من أفراد عينة البحث كشفوا أنهم ولدوا في المدينة ، بينما تمثل نسبة 21,82 % أقراد عينة البحث الذين ولدوا في القرية، في حين نجد نسبة 14,54% من أقراد عينة البحث ولدوا في الريف.

[1]- جوزيف شومبيتر، **الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية**، ت حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2011، ص 16.

[2]- Philippe Bernoux, **La sociologie des organisations**, Editions du SEUIL, Paris, 1985.

[3]- جوزيف شومبيتر. مرجع سابق. ص 1

تظهر معطيات الجدول أن أغلب أفراد العينة من المناطق الحضرية وشبه الحضرية، وهدا ما نسميه بالمتغير الظاهر، وتحت هدا المتغير الظاهر توجد متغيرات متخفية فالمجال الحضري وشبه الحضري في هدا الجدول وهده الدراسة يتضمن الرأس مال الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية الضرورية لنجاح المشروعات الاقتصادية، إضافة إلى فرص النجاح التي توفرها الفضاءات الحضرية مقارنة بالفضاءات الأخرى وبدلك يمكن القول أن الفضاء الحضري عامل مهم في إمكانية قيام مشروع تنموي ونجاحه نظرا للعوامل المساعدة التي توفرها المدينة مقارنة بما يمكن أن يوفرها الريف مثل العلاقات الاجتماعية وفرص الاستثمار، غير أن هده القراءة تؤخذ بتحفظ خاصة في الفئات العمرية التي ولدت سنوات الستينيات وسبعينيات القرن الماي حيث الجميع كان مكان ميلاده المستشفى والدي عادة ما يوجد في المدينة، وهدا التحفظ يداد قوة مع الجدول الموالي الدي يكشف مكان الإقامة، إلا أن مكان الإقامة هو الآخر يعطينا قراءات من الصعوبة بمكان الاطمئنان إليها، ولكن عموما يمكن القل انطلاقا من الأدبيات المتوفرة حول الموضوع والراسات السابقة أن الانتماء إلى الفضاء لحضري يوفر للفرد فرصا لا يوفرها الفضاء شبه الضري وبصور أقل الفضاء الريفي.

جدول رقم 12: يبين توزيع أفراد العينة حسب مقر الإقامة.

مقر الإقامة	التكرارات	النسبة المئوية
الريف	37	%21,14
القرية	89	%50,86
المدينة	43	%24,57
أخرى	06	%03,43
المجموع	175	%100

يتبين من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول أن أعلى نسبة قدرت بـ 50,86 % من أفراد العينة تسكن في القرية ، تليها نسبة 24,57% من عينة البحث أقروا أنهم يسكنون في المدينة في حين قدرت نسبة 21,14% عينة البحث الذين يعيشون الريف وأخيرا مثلت النسبة 03,43% عينة البحث الذين أقروا أنهم يعيشون في مناطق أخرى، ومعطيات هدا الجدول تشوش على معطيات الجدول السابق وتظهر أن متغير مكان الإقامة لا يؤثر على الاستثمار في المشاريع التنموية، وهذا ما يدفنا للحدر في قراءة هذه المعطيات وضرورة البحث من خلال الأطر النظرية وأدبيات الموضوع على تفسيرات أكثر وضوحا

وانسجاما، غير أننا إذا اعتبرنا مكان الميلاد والإقامة متغيرات ظاهرة تخفي متغيرات كامنة خلفها تتعلق بالعلاقات الاجتماعية والرأسمال الاجتماعي وحجم الفرص المتوفرة يمكن أن تصبح القراءة أكثر تناسبا وتناسقا وأكثر منطقية، وعادة ما تنبهنا كتب المنهجية المحترفة إلى ضرورة الحدر وعدم التسرع في إثبات علاقات إحصائية ظاهرة لا تعكس بالضرورة علاقات علمية حقيقية[1]، كما تنبهنا أيضا إلى المشاكل والأغاليط الناتجة عن الخلط بين المتغيرات الظاهرة التي تخفي خلفها متغيرات كامنة كما يرى دلك ريمون بودون[2] حيث يقول "كان دوركايم أول من فهم أنه لا يمكن التعبير عن علاقة إحصائية كعلاقة سببية بدون احتياطات كبيرة"، وبناء على هدا السياق ولرفع اللبس الظاهري بين الجدول الحالي والجدول السابق يمكن القول أن التأثير الحقيقي هو للمتغيرات الكامنة في المتغيرين الظاهرين والمتعلقة بالرأس مال الاجتماعي والفرص المتاحة في الفضاء الحضري.

جدول رقم 13: يبين توزيع أفراد العينة حسب عمل الزوج.

عمل الزوج	التكرارات	النسبة المئوية
بطال	53	%51,46
الزراعة	16	%15,53
الصناعة	20	%19,42
الخدمات	09	%08,74
أخرى	05	%04,85
المجموع	103	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة مثلت الأزواج البطالين وتمثل 46,51%، يلي ذلك العمل في الصناعة بـ 19,42%، بينما يمثل العمل في الزراعة بـ 08,74 % وقد تكون هذه النسبة متعلقة بالرجال وأخيرا المهن الاخرى بـ 04,85%، وقراءة هدا الجدول تتضح جيدا من خلال معطيات الجدول السابق والتي كشفت أن 88,49% من أفراد العينة ذكور، وهذا ما يدعم التحليل السابق الذي يعطي أهمية للدور العائلي في انشاء المشاريع الاقتصادية ونجاحها إضافة على الرأسمال الاجتماعي.

جدول رقم 14: يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للزوج.

[1] - Jean Claude combessie. **La méthode en sociologie**. Alger. Casbah, 1998.

[2]- ريمون بودون. **مناهج علم الاجتماع**. ت هالة شبون الحاج. منشورات عودات. بيروت. 1982. ص- ص 73-75.

المستوى التعليمي للزوج	التكرارات	النسبة المئوية
ابتدائي	31	%30,10
متوسط	23	%22,33
ثانوي	40	%38,83
جامعي	09	%08,74
المجموع	103	%100

يتبين من خلال هذا الجدول أن أعلى نسبة من المستوى التعليمي للأزواج هو المستوى الثانوي الذي يمثل 38,83%، بينما الأزواج ذات المستوى الابتدائي قدرت نسبتهم بـ 30,10 % ، في حين الأزواج ذات المستوى المتوسط قدرت نسبتهم بـ 22,33 % ، بينما كانت النسبة الضئيلة من نصيب الأزواج ذات المستوى الجامعي والتي قدرت بـ 08,74%، ومعطيات هدا الجدول تنبهنا إلى ضرورة التمييز بين الحالات التي يكون فيها صاحب المشروع انثى والحالات التي يكون فيها صاحب المشروع دكرا والحالات التي قامت على الشراكة بين الزوجين حيث تنفرد كل حالة بخصائصها وفي حالتنا هده التي أغلب أفرادها ذكورا نجد أن دور الزوج من حيث المستوى التعليمي والمهنة لا يكاد يدكر إلا في حالات قليلة بلغت 08.74 %، وهذا أيضا ما يدفعنا للتنقيب أكثر حول الرأسمال الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية لصاحب المشروع والفضاء المكاني الدي يتردد عليه باستمرار كما سبق وان تناولاه في تحليل الجداول السابقة، وانطلاقا من هذا يمكن القول أن الرأسمال الثقافي للزوج يساعد وليس لازما لنجاح التجربة الاستثمارية عكس ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة انطلاقا من قراءات متسرعة لبيانات ومعطيات ميدانية كانت تحتاج الى شيء من التريث والتدقيق.

جدول رقم 15: يبين توزيع أفراد العينة حسب ملكية المسكن.

ملكية السكن	التكرارات	النسبة المئوية
ملكية خاصة	117	%70،91
إيجار	48	%09،29
المجموع	165	%100

نلاحظ من خلال المعطيات الاحصائيات المبينة في الجدول أن أعلى نسبة تقدر 70,91% من أفراد العينة كشفوا أن سكنهم ملكية خاصة مقابل نسبة 29,09% من أفراد عينة البحث أقروا أن السكن مؤجر، وهذا المؤشر استعملناه لقياس الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها المبحوث، ومن خلال مؤشر السكن يمكن القول أن أغلبية المبحوثين ينتمون إلى الطبقة الغنية أو على الأقل الطبقة المتوسطة، إلا أن هذا المؤشر وحده لا يكفي للحكم على الانتماء الطبقي للمبحوث نظرا للخصوصيات الثقافية التي ينتمي إليها المجتمع الجزائري خاصة ما تعلق منها بنوع الأسرة والروابط العائلية التي عادة ما تسمح للفرد بالحصول على سكن خاص حتى ولو كان من الطبقة المتوسطة، ودلك مرتبط بمنظومة الإرث التي تمنع المرأة من الميراث في السكن العائلي والذي عادة ما يعود للأبناء، وهذا ما تؤكده معطيات الجدول الموالي.

جدول رقم 16: يبين توزيع أفراد العينة حسب نوعية المسكن.

نوعية المسكن	التكرارات	النسبة المئوية
شقة	72	%61,54
منزل فردي	18	%15,38
منزل عائلي	27	%23,08
المجموع	117	%100

يتبين لنا من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول أعلاه أن نسبة 61,54% من أفراد العينة يسكنون في شقق، بينما مثلت 23,08% يسكنون في منازل عائلية ، في حين نجد أصغر نسبة قدرت بـ 15,38% كشفوا أنهم يعيشون في منازل فردية، ومن خلال هذه المعطيات يمكن القول أن أغلبية أفراد العينة ينتمون إلى الطبقة المتوسطة على اعتبارهم يسكنون شققا أو منازل عائلية والقليل منهم يملكون سكنا فرديا، وحتى أصحاب السكن الفردي يمكن اعتبارهم من الطبقة المتوسطة لأن الثقافة المحلية عادة ما تعطي الأولوية للسكن مقابل الحاجات الأخرى، وفي حالات معتبرة نجد السكن هو الرأسمال الوحيد للشخص، وحتى لا نسقط في أحكام جزافية منافية للتحليل العلمي الرصين يمكن القول أن أغلب أفراد العينة ينتمون للطبقة المتوسطة، رغم أن العديد من الدراسات خاصة الغربية منها يرى أن السكن الفردي مؤشر دال على الانتماء للطبقة الغنية في المجتمع، ولكن الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية يجعلنا نتقبل هذا الأمر بشيء من الحذر واليقظة المنهجية وهذا ما نبه إليه ريمون بودون في كتابه حول المنهجية لأن عدم الحذر في اختيار

المؤشرات والوعي بالخصوصيات الثقافية والمعرفية التي تحيطها يجعلنا نقع في شراك وهم حياد التقنية والمعطى الموضوعي الجاهز[1].

جدول رقم 17: يبين الوظيفة السابقة لأفراد العينة.

الوظيفة السابقة	التكرارات	النسبة المئوية
فلاح	91	%55,16
عامل في المصنع	32	%19,39
أعمال حرة	42	%25,45
المجموع	165	%100

يتبين لنا من خلال المعطيات الإحصائية هذا الجدول أن أعلى نسبة قدرت بـ 44,16% ومثلت الوظائف السابقة لأفراد العينة حيث تتمثل في الفلاحة، يلي ذلك الاعمال الحرة بنسبة 24,45% من عينة البحث، بينما النسبة الضئيلة تمثلت في العمل في المصانع بـ 19,39%، ومن خلال هده المعطيات نجد أن أغلب المبحوثين كانت وظيفتهم السابقة فلاح وهدا خلاف التجربة التنموية الأوروبية التي انتقلت من الحرفي إلى التاجر ثم إلى الصناعي من رأس مال تجاري تحول إلى راس مال صناعي وهذا ما يؤيد الاتجاهات الثقافية التي ترى أن التجارب التنموية ترتبط ارتباطا وثيقا مع العوامل والمحددات الاجتماعية والهيكلية والثقافية المحلية، ونقل هده التجارب دون الأخذ بخصوصية المجتمعات لن يؤدي إلى نتيجة إيجابية وهدا ما نبه إليه ماكس فيبر في كتابه المشهور عن الاخلاق البروتستنتية والروح الرأسمالية حيث بين الارتباط الوثيق بين التجارب التنموية والخصوصيات الثقافية، ويمكن ان نفسر هدا الاتجاه العام الدي يظهر في الجدول على اعتبار مهنة الفلاح تمكن صاحبها من الحصول على قدر معتبر من المال الكافي لتموين مشاريع استثمارية أخرى خلافا للمهن الأخرى التي توفر خبرة لا تكفي وحدها لأطلاق مشروع استثماري لات التموين هو حجر الزاوية في العملية ولا يمكن بغيابه الانطلاق ابد، والجدول الموالي يؤيد هده الفكرة ويدعمها.

جدول رقم 18: يبين مهنة الأب لأفراد العينة.

مهنة الأب	التكرارات	النسبة المئوية

[1]- جان بيار كوت، جان بيار مونيي، **من أجل علم اجتماع سياسي.** ترجمة محمد هناد. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.1985.ص. 42.

فلاح	133	%80,61
تاجر	17	%10,30
لا يعمل	15	%9,09
المجموع	165	%100

يتبين من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول أعله أن أعلى نسبة مثلت 80,61 % أفراد العينة كشفوا أن مهنة الأب فلاح، بينما مثلت نسبة 10,30% من أفراد عينة البحث أقروا أن مهنة الاب في التجارة، في حين جد أن أصغر نسبة قدرت بـ9,09 % ومثلت مهنة الأعمال الحرة، يمكن من خلال هذا الجدول التأكيد على الاستنتاجات التي أشرنا إليها مع الجدول السابق والتي تنبه على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية في برامج التنمية، فهدا الجدول يؤكد مر أخرى الأصول التي ينحدر منها أصحاب المشاريع، وهذا ربما يرتبط بالعوامل الاقتصادية والتحولات التي عرفها المجتمع الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية والتي جعلت منه مجرد مزرعة كبيرة، أهم نشاطين اقتصاديين فيها الزراعة والصناعات الاستخراجية، وهذه المعادلة لم تختلف كثيرا حتى بعد عقدين من الاستقلال خاصة مع قوانين تأميم الأراضي ومحاصرة القطاع الخاص الذي تراجع إلى النشاطات الاقتصادية الهامشية وغير الرسمية، وخلال مرحلتي الاستعمار والعقود الثلاث الأولى للاستقلال بقيت الطبقة الأرستقراطية المؤثرة هم كبار ملاك الأراضي، وإلى اليوم لم تبرز طبقة رأسمالية وطنية حقيقية تجارية أو صناعية، وهذا ما أكدت عليه دراسة الجيلالي اليابس الرائدة حول القطاع الخاص في الجزائر[1].

جدول رقم 19: يبين مهنة الأم لأفراد العينة.

مهنة الأم لأفراد العينة	التكرارات	النسبة المئوية
لا تعمل	130	%78,79
في التعليم	22	%13,33
أخرى	13	%07,88
المجموع	165	%100

[1]- Djilali elyabes.

نلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول أن نسبة 78,79 % من أمهات أفراد العينة لا يعملن، يلي ذلك نسبة 13,33% وتمثل الأمهات اللواتي يعملن في التعليم ، وأخيرا نجد نسبة 07,88 % من أمهات عينة البحث يشغلن في مهن أخرى، وهذه المعطيات تبين ضعف الارتباط بين مهنة الام والعوامل الاجتماعية الدافعة لوجود أفراد قادرين على اطلاق مشاريع تنموية ومتابعتها، ولكن هذا لا ينفي وجود علاقة بين عائلة الأم والقدرة على إنشاء المشاريع التنموية لأن هذا الجدول يركز فقط على جانب العلاقة المباشرة مع مهنة الأم ولا يكشف على العلاقة غير المبشر التي يمكن أن تنشأ من خلال مهنة أسرة الأم مثل الجد والخال وأبناء الخال وغيرها من علاقات القرابة الأموسية، وهذا ما يمكن أن تكشفه الجداول في الفرضيات الأخرى خاصة المتعلقة بالبناء الاجتماعي.

المبحث الثالث: عوامل البناء الاجتماعي المؤثر في التنمية المحلية.

سنحاول في هدا المبحث التأكيد على العوامل البنائية التي تحدد السياق التنموي المحلي ومن خلال الابعاد والمؤشرات التي تم انتقاؤها والتعبير عنها في أسئلة الاستمارة، وكنا أشرنا في مقدمة المبحث السابق أن هده المتغيرات الشخصية التي تكلم عنها شومبيتر وفيليب بيرنو ودراسات أخرى لا تعمل بصورة مباشرة وإنما من خلال متغيرات وسيطة سميناها المتغيرات الشخصية للتنمية دون ان نغفل على أن هده المتغيرات في جوهرها هي متغيرات اجتماعية ناتجة عن بناء اجتماعي ونسق ثقافي خاص.

جدول رقم 20: يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع الأسرة.

نوع الأسرة	التكرارات	النسبة المئوية
ممتدة	27	%16,36
نووية	138	%83,64
المجموع	165	%100

يتبين من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول أعلاه أن أعلى نسبة قدرت بـ 83,64% من أفراد العينة أنهم يعيشون ضمن أسرة نووية ، مقابل نسبة 16,36% من أفراد عينة البحث كشفوا أنهم يعيشون في أسرة ممتدة، والإشكال الموجود يتعلق بالقوالب النظرية التي تهمل الكثير من التفاصيل المهمة، وتصنيفات الأسرة من المواضيع التي تطرح فيها مثل هذه الإشكالات، وهناك سؤال جدي يحتاج إلى إجابة مقنعة هل هذا التصنيف كاف

وهل يمكن أن يكون ملائما لكل الدراسات، هناك إشكالية كثيرا ما يطرحها الباحثون عند الحيث عن الاسرة الجزائرية عموما هل هي أسرة نووية أم اسرة ممتدة ولا يمكن الإجابة من خلال هذا التقسيم الثنائي إلا إذا استعملنا تعسفا تنظيريا، هناك بعض الباحثين يتحدث عن نموذج ثالث يتمظهر في شكله الخارجي بمظاهر الأسرة النووية ولكنه في جوهره يحتفظ بخصائص الاسرة الممتدة، -خاصة إدا اعتمدنا مِؤشر امتداد السلطة الابوية ونطاقها محورا للقياس أو إذا أخذنا بعين الاعتبار الطبيعة الديناميكية للأسرة في حد ذاتها-، وعادة ما يتم تصنيف الأسرة الجزائرية في النمط الثالث، والذي يعتبره البعض صنفا مستقلا عن الأصناف الأخرى، وهناك من يرى أنه مجرد مرحلة انتقالية للأسرة الجزائرية تستقر بعدها على النمط النووي[1]، وإذا اعتبرنا الاسرة الجزائرية من الصنف الثالث يمكن القول أن هناك تأثيرا لطبيعة الأسرة والعلاقات الاجتماعية السائدة فيها على اطلاق المشاريع التنموية[2]، ولاشك أن الدعم والمساندة الاجتماعية الأسرية لها دور في نجاح مثل هذه المشاريع، بغض النظر عن مسالة التموين والرأس مال الاجتماعي، ويمكن تدقيق هذا المتغير من خلال التقاطعات التي تظهرها الجداول اللاحقة.

جدول رقم 21: يبين علاقة نوع الأسرة مع الجنس

الجنس / نوع الأسرة	ذكر	النسبة المئوية	أنثى	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
ممتدة	21	14,38	06	31,58	27	16,36
نووية	125	85,62	13	68,42	138	83,64
المجموع	146	100	19	100	165	100

قراءة هذا الجدول تعطينا فروقا واضحة في نسب أنماط الأسرة حسب الجنس رغم أن الاتجاه العام لم يتغير كثيرا، ولكن نلاحظ وجود أكبر للأنثى في الأسر الممتدة مقارنة بنسب الذكور في نفس النمط، وهذا خلافا لما هو شائع حيث تظهر المرأة على أنها أكثر تحمسا للأسرة النووية من الرجل، كما يمكن القول أن نسب المرآة المقاولة التي تنتمي إلى أسرة ممتدة أكبر من نسب الرجل وهذا يؤكد العلاقة بين نجاح المرأة المقاولة والمساندة الاجتماعية التي تتلقاها من الأسرة، خلافا للرجل، ومن خلال هذه المعطيات نسجل أهمية الأسرة في نجاح المرأة المقاولة ومؤشر الأسرة الممتدة دليل على ذلك من خلال هذه المعطيات.

[1]- سليمان دحماني. **مظاهر تطور الاسرة الجزائرية في التسعينات**. رسالة دكتوراه في الانثروبولوجيا. جامعة تلمسان. 2013-2014.ص 103-112.

[2]- مارتين سيقالين. "الاسرة نهاية النموذج الوحيد". ترجمة مصطفى قمية. **مجلة إضافات العددان** 41-42. 2018. ص 242.

جدول رقم 22: يبين علاقة نوع الأسرة مع المستوى التعليمي لأفراد العينة.

المستوى التعليمي / نوع الأسرة	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
ممتدة	40	17,65	14,29	16,33	15,07	16,36
نووية	60	82,35	85,71	83,67	84,93	83,64
المجموع	100	100	100	100	100	100

يتبين من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول أن الاتجاه العام الغالب لصالح الأسر النووية بنسبة بلغت 83.64% وتتأكد لدى فئة المبحوثين ذات المستوى التعليمي المتوسط بنسبة85 ,71 % بينما الاتجاه الثاني يمثل أفراد العينة الذين أقروا انهم ضمن أسرة ممتدة بنسبة 16.36 % وتتأكد لدى فئة المبحوثين ذات المستوى التعليمي الأمي بنسبة40 % . إلا أننا إذا أخذنا بعين الاعتبار المستوى الدراسي نلاحظ أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي زاد الميل نحو الاسرة الممتدة خاصة في الفئة الامية، وهذه المعطيات بدورها تؤكد أهمية المساندة الاسرية في نجاح العمل المقاولاتي لأن وجود نسبة من الاميين في الفئة المقاولة الناجحة ومقارنة مع معطيات الجدول الذي يبين ارتباط الفئة الامية بالأسرة النووية دليل على أهمية الاسرة في نجاح الفعل المقاولاتي، وهناك دراسات كثيرة تؤكد على أهمية دور الأسرة خاصة في المؤسسات العائلية، ولكن الجدول الموالي يبين تفاصيل أخرى تتعلق بالتحليل السابق خاصة نمط الاسرة على اعتباره خيارا أم مجرد واقع فرضته ظروف معينة.

جدول رقم 23: يبين رأي المبحوث فيما يخص تفضيل إذا تزوج أحد أبنائه ان يعيش معه وعلاقة ذلك مع السن.

فئات السن / تفضيل عيش الابن مع الأب	أقل من 30 سنة	من 30 إلى 40 سنة	أكثر من 40 سنة	المجموع
نعم	**77,36**	**77,01**	**76**	%76,97
لا	**22,64**	**22,99**	**24**	%23,03
المجموع	**100**	**100**	**100**	%100

من قراءة الجدول يتبين بوضوح أن الاتجاه العام الذي يمثل فئة المبحوثين الذين يفضلون العيش مع أبائهم بنسبة 76.97% وتتأكد لدى فئة المبحوثين ذات الفئة العمرية أقل من 30 سنة وذلك بنسبة 77 ,36 % ، بينما الاتجاه الثاني يمثل أفراد عينة البحث الذين لا يفضلون العيش مع ابائهم وذلك بنسبة 23,03% وتتأكد هذه النسبة لدى فئة المبحوثين عينة البحث ذات الفئة العمرية أكثر من 40 سنة، وبذلك يمكن القول أن وجود تمظهرات الاسرة النووية ليس خيارا أو قناعات بقدر ما هو واقع فرضته اكراهات مختلفة، لهذا نؤكد مرة أخرى على استمرارية روح الاسرة الممتدة في المجتمع الجزائري، وما تزال الاسرة هي الضامن الأول والأخير للمكانة الاجتماعية والكفيل الأول للمساندة الاجتماعية والمالية ومعطيات هذا الجدول تبين مرة أخرى أهمية هذا الدور.

جدول رقم 24: يبين علاقة تفضيل عيش الابن مع الأب بالمستوى التعليمي.

المستوى التعليمي / تفضيل عيش الابن مع الأب	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
نعم	**60**	**76,47**	**90,48**	**79,59**	**72,60**	76,97
لا	**40**	**23,53**	**09,52**	**20,41**	**27,40**	23,03
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	100

يتبين من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول أن الاتجاه العام الغالب لصالح أفراد العينة الذين يفضلون العيش مع اباءهم بنسبة بلغت 76.97 % وتتأكد لدى فئة المبحوثين ذات المستوى التعليمي المتوسط بنسبة90.48 % بينما الاتجاه الثاني يمثل أفراد العينة الذين أقروا انهم لا يفضلون العيش مع اباءهم وقد بلغت نسبة 23.03 % وتتأكد لدى فئة المبحوثين ذات المستوى التعليمي الأمي بنسبة40 %، حيث أن التحليل الذي ذكرناه مع الجدول السابق يمكننا أن نؤكده من خلال هذا الجدول الذي بدوره يبين اهمية الاسرة الممتدة في نجاح العمل المقاولاتي والذي يبين استمرارية روح هذا النمط الاسري في المجتمع الجزائري رغم مظاهر الاسرة النووية التي فرضتها إكراهات الحياة العاصرة، فمعطيات الجدول تبين أن الاتجاه العام الذي يؤكد تفضيل الأسرة النووية بلغت نسبته 97.76%، كما تظهر معطيات هذا الجدول أنه يوجد ارتباط بين تفضيل الأسرة النووية والمستوى الدراسين، حيث كلما ارتفع المستوى الدراسي كان هناك تفضيل للأسرة الممتدة على حساب الاسرة النووية هذا عكس المعلومات الرائجة والأفكار السابقة حول الموضوع.

جدول رقم 25: يبين مكان إقامة افراد العينة.

مكان الإقامة	التكرارات	النسبة المئوية

حي شعبي	125	%75,76
سكن خاص	14	%08,48
أخرى	26	%15,76
المجموع	165	%100

رغم أن معطيات الجدول تبين أن الاتجاه العام لصالح الحي الشعبي حيث بلغت النسبة 75,76 % إلا أن التسليم بهذا الارتباط الإحصائي يحتاج إلى حذر كبير كما أسلفنا سابقا، وبذلك تؤخذ العلاقة بين الإقامة في الحي الشعبي والنجاح المقاولاتي بتحفظ شديد، وربما يرجع ذلك إلى الأخطاء الناتجة عن تحيز العينة غير العشوائية التي فرضتها ظروف الدراسة، خاصة إذا عرفنا أن المجتمع الجزائري يتميز بما يمكن تسميته بالانفتاح الطبقي، والتداخلات الطبقية بين مختلف المكونات الاجتماعية تفرض علينا ضرورة الحذر المنهجي في قراءة هذه المعطيات.

جدول رقم 26: يبين عدد الأفراد تحت الكفالة لأفراد العينة.

الأفراد تحت الكفالة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 02	119	%72,12
من 02 إلى 04	31	%18,79
أكثر من 04	15	%09,09
المجموع	165	%100

يتبين من خلال معطيات الجدول ان أعلى نسبة بلغت 72,12 % ممثلة في عدد الأفراد تحت الكفالة بأقل من اثنين، تليها نسبة 18,79% بالنسبة لعدد الأفراد تحت الكفالة ما بين اثنين وأربعة أفراد، في حين نجد ما يقدر ب 09,09 % مثلته فئة أكثر من أربعة أفراد تحت الكفالة، وهذا يبين أن الاسرة الجزائرية رغم ارتباطها بالنمط الممتد إلا انها أصبحت تميل إلى العدد القليل من الأولاد مع العناية الفائقة بهم عكس الاسرة التقليدية التي كانت تميل إلى الاسرة ذات العدد الكثير من الأبناء ولاشك أن عدد افراد الاسرة مرتبط بالقدرة على الانفاق والمتابعة.

جدول رقم 27: يبين كيف تتم إدارة المؤسسة.

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية

الأب	23	%13,94
الأخ الأكبر	14	%08,48
التشاور	113	%68,49
أخرى	15	%09,09
المجموع	165	%100

يبين هذا الجدول أنه على الرغم من أن أعلى نسبة كانت لصالح المؤسسات التشاورية والتي يتم ادارتها في هذا الإطار بنسبة بلغت 68,49 % إلا أننا لا يمكن ان نغفل أن النسبة الموالية هي للمؤسسة البطريركية أي التي تدار من طرف الأب بـ 13,94%، وهذا النمط نجده سائدا في المجتمعات الشرقية خاصة المؤسسة اليابانية، ودراسة **دانييل ماركور** تصنف ثقافة المؤسسة الجزائرية في اطار هذا النمط الشرقي الذي يفضل التنظيم البطريركي الصارم، وكثيرا ما تطرح الدراسات إشكالية وفاة المؤسسات العائلية من النمط الابوي بعد وفاة الاب المؤسس، ومعطيات الجدول الموالي تبين أهمية حجم المؤسسة العائلية في العينة.

جدول رقم 28: يبين طبيعة المؤسسة.

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
عائلية	58	%35,15
فردية	107	%64,85
المجموع	165	%100

رغم ان الاتجاه العام لهذا الجدول يظهر أن أكبر نسبة للمؤسسات الفردية بنسبة بلغت 64,85% إلا أن نسبة المؤسسات العائلية بلغ نسبة تستحق الوقوف عليها والمقدرة بـ 35,15%، كما يمكن التنبيه إلى تداخل فكرة النمط الفردي بين الدلالة القانونية والدلالة الاجتماعية، وإذا أخذنا هذا الاختلاف بعين الاعتبار يمكن لنسبة المؤسسات العائلية أن ترتفع لأن معيار الفردية تختلف دلالته القانونية عن الدلالة الاجتماعية حيث توجد الكثير من المؤسسات العائلية متمظهرة في شكل مؤسسات فردية من الناحية القانونية، خاصة المؤسسات المشتركة بين الأزواج والمؤسسات المشتركة مع الأبناء وحتى الإخوة.

الفصل السابع
النسق الثقافي القيمي ودوره في التنمية

المبحث الأول: النسق الهيكلي وأثره على التنمية.

تمهيد:

في هذا الفصل سنحاول تحليل العوامل الثقافية والقيمية التي لها علاقة بالتنمية المحلية والمؤثرة عليها بصفة مباشرة أو غير مباشرة خاصة ونحن نعلم من خلال التراث النظري مدى تأثير النسق الثقافي القيمي على عملية التنمية ودوره الأساسي في نجاح أو فشل برامجها، وهناك من الباحثين من يقسم الأنساق الثقافية الى انساق مشجعة على التنمية

ومحفزة لها وإنساق معرقلة ومانعة، ويمكن ان نصنف دارسة ماكس فيبر حول الاخلاق البروتستنتية والروح الرأسمالية في هذا السياق.

جدول رقم 29: يبين مقر المؤسسة.

مقر المؤسسة	التكرارات	النسبة المئوية
منطقة حضرية	114	65,14
منطقة ريفية	61	34,86
المجموع	175	100

يبين الجدول أن أكبر نسبة من المؤسسات تقع في الفضاء الحضري ب65,14% واقلها للفضاءات الريفية ب34,86% رغم الامتيازات الكبيرة التي توفرها الإجراءات القانونية للاستثمار في الفضاءات الريفية، ولكن يبقى الفضاء الحضري الأكثر جدبا للاستثمارات نظرا للامتيازات الواقعية التي يوفرها مثل القرب من الأسواق وتوفر وسائل النقل والتغطية الأمنية الكافية، ويبدو أن التحفيزات القانونية النظرية لم تستطيع أن تقنع المشاريع الاستثمارية بما فيه الكفاية حتى يتم استقطابها للعمل في الفضاءات الريفية، والعراقيل المادية سواء من ناحية توفير الوسائل اللازمة التي يحتاجها اي مشروع تنموي ، أو العراقيل البشرية خاصة منها الوساطة والتعطيل الغير المؤسس من طرف أشخاص يفتقرون لأدنى ثقافة التنمية بل يركزون على المصالح المقتضبة التي من شأنها عرقلت التنمية بشكل عام والمشارع التنموية بشكل خاض وكل هذه المشاكل مازالت قائمة في المجال الريفي.

جدول رقم 30: يبين طبيعة المرحلة التي توجد فيها المؤسسة.

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
إنشاء	59	35.76
توسع	63	38.18
ركود	43	26,06
المجموع	165	100

يتبين من خلال الجدول أن 38,18%من المؤسسات توجد في مرحلة التوسع مقابل 35,76 في مرحلة الإنشاء في حين أن 26,06%في مرحلة الركود، ويعود هذا الركود خاصة لمشكلة التموين البنكي الذي لا يتم بفعالية كبيرة نظرا لتناقض منظومته مع المنظومة القيمية للمجتمع خاصة ما تعلق منها بالفوائد على القروض، والجدول الموالي يبين ذلك بوضوح، سبق وذكرنا في الجدول السابق أن المتعاملين الاقتصاديين يفتقدون لثقافة التموين البنكي وما لها من تداعيات مادية على المشروع ، التي من المفروض يكون فيه استعداد شخصي ومهارة في التعامل مع المشكلات المالية التي لها علاقة خاصة مع فوائد القروض.

جدول رقم 31: يبين علاقة المرحلة التي توجد فيها المؤسسة مع صعوبات البنوك.

المرحلة / الصعوبات	إنشاء	النسبة المئوية	توسع	النسبة المئوية	ركود	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
بيروقراطية البنوك	08	**13,56**	16	**14,29**	08	**17,78**	32	**14,82**
فوائد البنوك	47	**79,66**	89	**79,46**	34	**75,55**	170	**78,70**
أخرى	04	**06,78**	07	**06,25**	03	**06,57**	14	**06,48**
المجموع	59	**100**	112	**100**	45	**100**	216	**100**

يظهر الجدول أن فوائد البنوك تحتل المرتبة الأولى فيما يتعلق بتطور المشاريع التنموية بمختلف أشكالها سواء كان ذلك في مرحلة الانشاء أو مرحلة التوسع أو الركود، حيث تبلغ نسبة الفوائد البنكية كإحدى الصعوبات التي تواجهها المشاريع الاستثمارية **78,70**% وهي نسبة كبيرة مقارنة بالصعوبات الأخرى، وهذه الأرقام تؤكد مرة أخرى أهمية النسق القيمي في التنمية وضرورة توافق الرؤية التنموية وآلياتها مع النسق القيمي المحلي، نؤكد في تحليلنا لهذا الجدول أن النسق القيمي الذي ينتمي إليه المتعامل الاقتصادي لا يتوافق مع معايير وشروط القروض البنكية ، فالنسق القيمي المشبع بالثقافة المجتمعية التي تضع العلاقات الاجتماعية في الأولوية، وان قيمة المساعدات مهما كانت نوعها أو شكلها، أو حتى مصدرها مبنية على أسس انساني وليس على أساس الربح أو الخسارة. وهذا التناقض القائم بين المنظومة البنكية و المنظومة القيمية يظهر جليا في الجدول السابق.

جدول رقم32: يبين كفاية الرأسمال.

كفاية الرأسمال	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	119	72,12
لا	46	27,88
المجموع	165	100

يتبين من خلال الجدول أن 72,12% من الإجابات أظهرت أن الرأسمال كاف وهذا يترجم مدى صغر المشاريع التنموية التي لا تلعب الدور المحوري في إحداث التنمية المحلية، حيث أن غياب المنظومة المصرفية القادرة على تموين مشاريع في إطار احترام النسق القيمي، يجعل المستثمر يفضل الاعتماد على التموين الشخصي في مشاريع صغيرة بدل الاستثمار في مشاريع كبيرة تحتاج الى تموين بنكي لا يتلاءم والنسق القيمي الذي يؤمن به، فاعتماده على التموين الشخصي في تبني المشاريع المصغرة يترجم طبيعة الذهنية الفكرية التي شبع بها المتعامل الاقتصادي من خلال النسق القيمي السائد وأن اعتماده على وسائله المادية الخاصة ستعفيه من الفوائد التي تعتمدها القروض البنكية والتي تعتبر عنده عبئا ثقيلا لا يستطيع تحمل مسؤوليته ، والجدول الموالي يظهر أن مشكلة التموين تقع في المرتبة الثالثة بعد مشكلة العمالة المؤهلة والتسويق، وهنا مرة أخرى تؤكد المعطيات مدى ارتباط نجاح البرامج التنموية باحترام الخصوصيات الثقافية وضرورة أخذها بعين الاعتبار.

جدول رقم33: يبين الصعوبات التي تعاني منها المؤسسة.

الصعوبات	التكرارات	النسبة المئوية
مالية	28	10,53
إدارية	17	6,39
تسيير	21	7,89
تمويل	41	15,41
العمالة المؤهلة	73	27,45
المنافسة	37	13,91
التسويق	49	18,42
المجموع	266	100

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات تعاني صعوبات كثيرة منها على الترتيب العمالة المؤهلة 27,45%، التسويق 18,42%، التمويل 15,41%، الصعوبات المالية 10,53%، التسيير 7,89%والإدارية 6,39%، وبناء على معطيات هذا الجدول نجد أن أكبر الصعوبات التي تواجهها المشاريع الاستثمارية والتنموية هي تلك التي تتعلق بالعمالة المؤهلة، ومشكل العمالة يرتبط بدوره بمشكلة النسق القيمي لمفهوم العمل ونظرة أفراد المجتمع إلى المهن المختلفة ومدى تقديرهم للجهد، حيث كثيرا ما تسود في بعض الثقافات قيم تصنف المهن الى مهن نبيلة ومهن مبتذلة تجعل غالبية الافراد يفضلون البطالة على امتهانها، كما انها توجد أيضا قيم تمجد الجهد والعمل، مقابل قيم في ثقافات أخرى تمجد الربح والإثراء السريع خارج هذا الإطار، وكل ذلك يؤثر على سوق العمل وتوفير العمالة المؤهلة هذا من جهة، ومن جهة أخرى معوق العمالة المؤهلة هو نتيجة للإرث القيمي المكتسب حول ثقافة العمل المغيبة مع مرور الوقت من جهة والمغلوطة من جهة أخرى فما هو شائع في الثقافة الجزائرية أن العمل الشاق والمستمر هو مؤشر للاضطهاد والاستغلال وهو من علامات عهد الفقر والحرمان، وليس عاملا لثراء والعيش في الرفاهية بل هناك قيم بديلة تعوض العمل وإتقانه كالاحتيال والتزوير...إلخ، وهذا ما جعل عامل العمالة المؤهلة من بين الصعوبات التي تحمل أكبر نسبة في مؤسسة تنموية ، أما بالنسبة للصعوبات المالية عموما إذا جمعناها مع مشكلة التموين على اعتبارهما من طبيعة واحدة فإنها بمجموعها ستحتل المرتبة الثانية بعد العمالة المؤهلة بنسبة تبلغ 25.94% وبذلك تكون الصعوبات المالية بمختلف اصنافها تحتل المرتبة الثانية وكنا قد اشرنا سابقا إلى أن الصعوبات المالية ترتبط بطريقة أو بأخرى بنسق القيم السائدة، خاصة إذا عرفنا أن المنظومة المصرفية هي أساس حركية التنمية والمشاريع المتعلقة بها غير أن تعارض النسق القيمي والمبادئ التي تحكم النظام المالي المصرفي يجعل المشكلة جدية وذلك يعيق كل المحاولات الرامية إلى

اطلاق التنمية وتشجيعها، بحيث يجعل أليات تطبيق المنظومة المصرفية في أرض الواقع من أهم المعوقات التي تصطدم بها التنمية ، خاصة عندما تتعارض القوانين البنكية بالقوانين المجتمعية وهذا من شأنه التأثير في فعالية الوظيفة البنكية وبتالي إعاقة المسيرة التنموية.

جدول رقم 34: يبين مصادر التموين لأفراد العينة.

مصادر التموين	التكرارات	النسبة المئوية
بنوك	130	69,89
رأسمال خاص	28	15,06
رأس مال عائلي	17	9,14
ديون الأصدقاء	11	5,91
المجموع	186	100

يتبين من خلال هذا الجدول أن الاتجاه العام الأول بلغ 69,89%ممثلا في البنوك، أما الاتجاه العام الثاني فبلغ 15,06% للرأسمال الخاص أما الاتجاه الثالث فبلغ 14,9% للرأسمال العائلي والاتجاه الأخير بلغ 5,91% لديون الأصدقاء، وهذه المعطيات التي يقدمها لنا هذا الجدول تبدوا للوهلة الأولى متعارضة مع جداول سابقة خاصة الجدول رقم 31 الذي يتحدث عن الصعوبات، غير أن هذا التعارض يزول إذا جعلنا في تفسير هذا الجدول منحى آخر يعتبر البنك كمصدر من مصادر التموين يكون عادة في المراحل الأولى للإنشاء في اطار صيغ الوكالة الوطنية للتشغيل والتي توفر صيغا أقل تعارضا مع النسق القيمي، أو هو تجاوز للقيم السائدة في حالات الضرورة القصوى وهذا لا يقلل من حجم مشكلة تعارض الأطر القانونية المؤطرة للتنمية مع النسق القيمي المرتبط بها، كما بينت ذلك بوضوح المعطيات السابقة، كما يمكن تفسير هذا الجدول في محاولة تجاوز الصراع القائم بين كل من منظومة القيم السائدة والمنظومة البنكية، من خلال بعض تجارب التي استعانت بالتموينات البنكية التي تعتمد نسبة منخفضة من الفوائد، ويعتبر النسق القيمي السائد مشبع بثقافة التقليد فيكون هناك نوع من انتشار تقليد التجارب التي عرفت نجاح نسبيا من خلال تبني التموين البنكي بصرف النظر عن التخوف والتردد القائم فيما يخص تداعيات معايير الفوائد على القروض.

جدول رقم 35: يبين علاقة المستوى التعليمي بمصدر التموين.

المستوى التعليمي / مصدر التموين	أمي	النسبة المئوية	ابتدائي	النسبة المئوية	متوسط	النسبة المئوية	ثانوي	النسبة المئوية	جامعي	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
بنوك	07	**88**	13	**48,15**	30	**73,17**	42	**89,36**	38	**82,61**	130	**69,89**
رأس مال خاص	08	**32**	07	**25,93**	06	**14,23**	02	**04,26**	05	**10,87**	28	**15,05**
رأس مال عائلي	06	**24**	04	**14,81**	03	**07,32**	02	**04,26**	02	**04,35**	17	**09,14**
ديون الأصدقاء	04	**16**	03	**11,11**	02	**04,88**	01	**02,12**	01	**02,18**	11	**05,92**
المجموع	25	**100**	27	**100**	41	**100**	47	**100**	46	**100**	186	**100**

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة في تموين المشروع تعود دائما للبنك، بغض النظر عن المستوى التعليمي ولذلك نرى أن الارتباط بين المستوى التعليمي ومصدر التموين هو ارتباط ضعيف، رغم بعض التفاوت في النسب حيث نسجل أكبر نسبة تتعلق بالبنك كمصدر تموين هي للثانويين بـ **89,36**% تليها فئة الأميين بـ **88**% وأقلها فئة المستوى الابتدائي بـ**48,15**% والخلل الذي تظهره هذه المعطيات يتعلق بنسب التموين المتعلق بالفئة الأمية والتي تحتل المرتبة الثانية بعد فئة لثانويين وكان من المفترض أن البنوك تراهن في التموين على الخبرة والكفاءة والمستوى التعليمي كضمان للقرض إلا أن هذه الأرقام تبين غير ذلك وهو أمر يستدعي التساؤل الجدي والبحث عن إجابات مقنعة خاصة في المدرسة الفهمية في علم الاجتماع التي تركز على الصورة الذهنية للظاهرة بدل الصورة الواقعية، ما يؤولنا الى تفسير أخر مفاده أن البنك لا تعتبر المستوى التعليمي شرط من شروط قبول القروض يعود الى تفادي مناقشة الفراغات القانونية التي تمتاز بها كل منظومة بما في ذلك المنظومة البنكية، فالذي يفتقر للمستوى تعليمي فمن شأنه قبول كل الشروط التي تقدمها البنك حتى منها المجحفة، فهي تلتمس نوع من الخضوع من طرف المتعامل ذات مستوي تعليمي متدني ويتفادى المناقشة وحتى الاستفسار البسيط وبتالي تعتبر البنك التعامل مع هذه الفئة يوفر عليها تعب الشرح والتفسير.

جدول رقم 36: يبين علاقة الوظيفة السابقة بمصدر التموين.

الوظيف السابقة / مصدر التموين	فلاح	النسبة المئوية	عامل في المصنع	النسبة المئوية	أعمال حرة	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
بنوك	63	**73,26**	53	**68,83**	14	**60,87**	130	**69,89**
رأس مال خاص	10	**11,63**	14	**18,18**	04	**17,39**	28	**15,06**
راس مال عائلي	08	**09,30**	06	**07,79**	03	**13,04**	17	**09,14**
ديون الاصدقاء	05	**05,81**	04	**05,19**	02	**08,70**	11	**05,91**
المجموع	86	**100**	77	**100**	23	**100**	186	**100**

يتبين من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة للمستفيدين من البنك تعود للفلاحين بـ: 73,26%، وأصغر نسبة للمستفيدين من البنك تعود للأعمال الحرة وبلغت **60,87**%، أما بالنسبة للمال الخاص فنجد أن أكبر نسبة تعود للعمال الصناعيين بـ**18,18**% تليها الفئة الحرة بـ**17,39**%، أما الرأسمال العائلي وقروض الأصدقاء فنجد أكبر نسبة فيهما للأعمال الحرة وهذا خلافا للمنطق الذي لاحظناه في البنوك حيث اكبر نسبة لاحظناها في فئة الفلاحين، ويمكن تفسير ذلك في كون إجراءات القروض الممنوحة في إطار الدعم يطرح اشكالات ثقافية حيث توجد قروض بدون فوائد عكس الصيغ الأخرى التي توجد بها فوائد في صيغ لا تقبلها الثقافة المسيطرة، لعلى الجدول السابق الذي يفسر تدني مستوى التعليمي وتبني القروض البنكية يبرر هذا الجدول بصفة غير مباشرة حيث يؤكد أن فئة الفلاحين وهم من ذوي مستوى متدني وهم الذين يحملون الإرث الثقافي بصورة راسخة، ويتصفون بتشبث بنسق القيمي أكثر من أي فئة اجتماعية أخرى، ولعلى تبني القروض البنكية دون فوائد من بين الصيغ الأكثر تداولا بين فئة الفلاحيين ، وهذا يؤكد التحاليل السابقة المتعلقة بالنسق الثقافي ودوره في التنمية المحلية.

جدول رقم 37: يبين علاقة مصدر التموين بنوع الأسرة.

نوعالأسرة / مصادر التموين	ممتدة	النسبة المئوية	نووية	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
بنوك	22	**81,48**	92	**66,67**	130	**78,79**
رأس مال خاص	2	**07,41**	16	**11,49**	28	**16,97**
رأس مال عائلي	2	**07,41**	19	**13,77**	17|	**20,30**

ديون الاصدقاء	1	**03,70**	11	**07,97**	11	**12,91**
المجموع	27	**100**	138	**100**	165	**100**

من خلال معطيات الجدول أن الاسرة الممتدة لها علاقة بالتموين البنكي حيث أكبر نسبة للتموين البنكي تعود لأفراد الاسر الممتدة بـ **81,48**% ويمكن تفسير ذلك في كون الأسر الممتدة تساعد من خلال الرأسمال الاجتماعي والعلاقات التي تمتلكها والتي تضعها عادة في خدمة الأفراد المنتمين إليها وقد نبهت العديد من الدراسات إلى أهمية هذا العامل في نجاح العمل المقاولاتي والذي يعتبر أساس التنمية وعمودها الفقري، حيث لا توجد تنمية في غياب مشاريع ناجحة والمشاريع الناجحة هي عمل مقاولاتي ناجح، فالأسرة الممتدة لا تساعد بالرأسمال المادي وإنما من خلال الرأسمال الاجتماعي حيث تساهم العائلة في منح الكثير من المؤهلات الاجتماعية التي من شانها منح ميلاد المشروع أولا، والمساهمة في إعطاء الحياة للمشروع من خلال مجمل المؤهلات المكتسبة في البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها صاحب المشروع والتي تدخل بصفة مباشرة في توطيد عمود الحياة للمشروع وتكمن مجمل هذه المؤهلات في القيم الاجتماعية المكتسبة من خلال التنشئة الاجتماعية (كالانضباط ، المسؤولية ، الجدية ، العمل الكامل والمتقن ...إلخ و الذي يسهل عملية الحصول على القرض أو يوفر الضمانات الكافية له، وهذا الجدول يؤكد التحاليل السابقة المتعلقة بالبناء الاجتماعي وعلاقته بالتنمية.

المبحث الثاني: النسق الثقافي القيمي وعلاقته بالتنمية.

جدول رقم 38: يبين طبيعة العوائق التموينية.

طبيعة العوائق التموينية	التكرارات	النسبة المئوية
بيروقراطية البنوك	30	19,61
فوائد البنوك	109	71,24
أخرى	14	9,15
المجموع	153	100

يتبين من خلال هذا الجدول أن الاتجاه الأول بلغ 71,24% ممثلا في فوائد البنوك والاتجاه الثاني بيروقراطية البنوك والاتجاه الأخير 9,15% للصعوبات الأخرى، يمكن تفسير ذلك بالعامل الثقافي الديني، حيث ترفض الثقافة تموين المشارع من البنوك عن طريق الفوائد،

حيث تعتبرها ربا أي حراما وبذلك فإن فوائد البنوك تعتبر عائقا لتموين المشاريع وبالتالي لا تتحقق التنمية المحلية لأن البنك هو المحرك الحقيقي للتنمية ففي اليابان مثلا أكبر نسبة من اسهم الشركات تملكها بنوك عمومية، أما بيروقراطية البنوك فتعتبر كذلك عائقا بسبب تعقيدات تكوين الملف وعدم استجابة البنوك في الحين لتقديم التموين، اذا حاولنا مزج تحليل الجداول السابقة حتى نضفي صبغة التنسيق بين الجداول ونبرهن أنه هناك تجانس وندحض كل التناقضات الممكنة، فالجدول الذي يؤكد فئة الأميين وفي نفس الوقت ينتمون الى فئة الفلاحيين الذين يسعون الى استلام القروض البنكية وهذا يؤكد تعرضهم للعقبات البيروقراطية خاصة من خلال تعقيد الملف وطول مدة استلام القرض فالبنك يتبنى الكثير من الإجراءات التي من شأنها تضمن إعادة الأموال ولا يتم ذلك إلا بدراسة المشاريع المقترحة لإحداث التنمية.

جدول رقم: 39 يبين علاقة السن بعوائق التموين.

السن / عوائق التموين	أقل من 30 سنة	النسبة المئوية	من 30 إلى 40	النسبة المئوية	أكثر من 40 سنة	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
بيروقراطية البنوك	20	**37,74**	08	**09.19**	06	**24**	34	20,61
فوائد البنوك	28	**52,83**	73	**83,91**	16	**64**	117	70,91
أخرى	05	**09,43**	06	**06,90**	03	**12**	14	08,48
المجموع	53	**100**	87	**100**	25	**100**	165	100

من خلال الجدول الحالي نلاحظ أن هناك علاقة للسن بنوع العراقيل التي تتعلق بالمشاريع التنموية، حيث نجد أن أكبر نسبة تعاني من بيروقراطية البنوك هي للفئة الأقل من 30 سنة بنسبة **37,74**% وأقل نسبة ترجع للفئة 30-40 سنة وتقدر بـ**09.19**% وقد يون الأمر بالنسبة للشباب متعلق بقلة الخبرة وتخوفات البنك، وهذا ان دل على شئفإنما يدل على أن فئة أقل من 30 سنة معرضة للبيروقراطية أكثر من فئة أخرى، وهذا يعود كما سبق وقلنا أن متغير الخبرة التي تفتقده هذه الفئة تجعلها هشة ومعرضة للبيروقراطية وتغيب عندها كل الإمكانيات التعامل مع أدنى عائق بيروقراطي خلافا للفئات الأكثر تقدما في السن، أما الفئة الأكثر من 40.فيمكن تفسير الأمر بالمستوى التعليمي على اعتبار كلما ارتفعنا في السن انخفض المستوى التعليمي لاعتبارات تاريخية، واجتماعية ، إضافة إلى أن البنوك في العالم تتعامل بحذر أثناء اقراض ذوي السن المرتفع ويربط ذلك عادة بالأمل في الحياة علما أن هذه الفئة لها خصائصها البدنية والنفسية ذات بنية هشة ومعرضة الى للأمراض خاصة منها

المزمنة وبتالي نسبة الحياة على المدى الطويل تكون منخفضة، وهذا ما يشكل تردد وتخوف مبرر من طرف المنظومة البنكية إزاء منح القروض الى هذه الفئة الاجتماعية.

أما مشكلة الفوائد فترتبط هي الأخرى بالسن حيث كلما كان هناك تقدم في السن زاد التمسك بهذه القيمة وزاد الحرص على عدم التعامل بالروض التي تجر فائدة بأي شكل من الاشكال وهذا يدو مرتبط هو الآخر بدرجة التدين، حيث يزيد الالتزام بالقواعد الدينية كلما تقدم الفرد في العمر، حيث الواقع السوسيولوجي يؤكد ظاهرة التدين منصبة على الفئة الاجتماعية الأكثر تقدما في السن،- طبعا هذه الظاهرة لديها مبرراتها البيولوجية من جهة والتي تتوافق مع الاعتقادات الدينية- في نفس الوقت يبرر تخوف وتردد في الاعتماد على القروض من طرف هذه الفئة لسبب الاعتقادات الدينية التي تصرح بتحريم الفوائد والتي هي شكل من أشكال الربا.

جدول رقم: 40 يبين علاقة المستوى التعليمي بالصعوبات من طرف البنوك.

المستوى التعليمي / الصعوبات	أمي	النسبة المئوية	ابتدائي	النسبة المئوية	متوسط	النسبة المئوية	ثانوي	النسبة المئوية	جامعي	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
بيروقراطية البنوك	01	**20**	06	**35,29**	03	**14,29**	14	**28,57**	17	**23,29**	41	**4,85**
فوائد البنوك	03	**60**	06	**35,29**	15	**71,42**	32	**65,31**	54	**73,97**	110	**6,67**
أخرى	01	**20**	05	**29,42**	03	**14,29**	03	**06,12**	02	**02,74**	14	**8,48**
المجموع	05	**100**	17	**100**	21	**100**	49	**100**	73	**100**	165	**100**

من خلال معطيات هذا الجدول نلاحظ أنه لا توجد علاقة بين السن ونوع العراقيل التي تعيق العمل التنموي وإطلاق وتطوير المشاريع، عكس ما لاحظناه في الجداول السابقة، حيث كان يبدوا جليا العلاقة مع النسق القيمي ودرجة الامتثال لهذا النسق في فئات السن المختلفة.

جدول رقم 41: يبين علاقة طبيعة المؤسسة مع الصعوبات من طرف البنوك.

طبيعة المؤسسة / الصعوبات	عائلية	النسبة المئوية	فردية	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
بيروقراطية البنوك	09	**15,52**	20	**18,69**	29	**17,58**
فوائد البنوك	41	**70,69**	70	**65,42**	111	**67,27**
أخرى	08	**13,79**	17	**15,89**	25	**15,15**
المجموع	58	**100**	107	**100**	165	**100**

منخلال معطيات هذا الجدول نلاحظ أن مشكلة الفوائد البنكية المترتبة على القروض البنكية هي المشكل الأول للاستثمار خاصة في المؤسسات العائلية بـ**70,69**% وارتفاع هذه النسبة في هذا النوع يؤكد مرة أخرى أهمية الالتزام والامتثال القيمي لأن الارتباط العائلي هو مظهر من مظاهر الالتزام القيمي، فطبيعة المؤسسة العائلية تعبر عن مؤشر الانتماء القوي فلا يمكن لعائلة مفككة أو التي تعاني من تشققات علائقية أن تعتمد مؤسسة اقتصادية، فبتالي النسق العائلي القوي من شأنه أن يعزز الامتثال لكل التراث القيمي الذي ينتجه مجتمع الانتماء لتلبية حاجة من الحاجات الاجتماعية والتي بدورها تلبي وظيفة اجتماعية معينة، فكلما كان الارتباط العائلي قويا كلما كان الالتزام القيمي قويا، وكلما كان الالتزام القيمي قويا

كلما قل اللجوء إلى القروض التي تترتب عليها فوائد، وهذا يذكرنا بدراسة ايميل دوركايم حول الانتحار حيث تقل ظاهرة الانتحار كلما وجد رباط اجتماعي قوي او كما سماه تضامن اجتماعي قوي ، وننبه إلى أن العكس ليس بالضرورة صحيحا، لان المتغير المؤثر ليس المتغير الظاهر (نوع المؤسسة)أو طبيعة عائلة الانتماء هل هي عائلة ممتدة أو عائلة نووية أو مصغرة بل المتغير المستتر (الالتزام القيمي) أي مدى الامتثال للمعايير المجتمعية المنبثقة من الانتماءات الدينية أو من ثقافة مجتمعية متداولة وراسخة في ذهنية الافراد ، لأن المؤسسة الفردية أيضا تعاني من مشكلة الفوائد لكن بنسبة أقل لأنها تنتمي بدورها الى النسق القيمي والثقافي للمجتمع الذي تنتمي اليه.

جدول رقم 42: يبين العلاقة بين من يدير المشروع والصعوبات.

من يدير المشروع / الصعوبات	الأب	النسبة المئوية	الأخ الأكبر	النسبة المئوية	التشاور	النسبة المئوية	فردية	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
بيروقراطية البنوك	14	**15,05**	04	**28,57**	08	**18,60**	04	**26,67**	30	**18,19**
فوائد البنوك	74	**79,57**	08	**57,14**	30	**69,77**	09	**60**	121	**73,33**
أخرى	05	**05,38**	02	**14,28**	05	**11,63**	02	**13,33**	14	**08,48**
المجموع	93	**100**	14	**100**	43	**100**	15	**100**	165	**100**

من خلال الجدول الحالي نلاحظ تأثر نوع العراقيل بمدير المشروع ويبدو أن الأمر لا يختلف مع الجداول الأخرى فالمتغير المستتر دائما هو الامتثال القيمي خاصة مع نسبة **79,57**% الممثلة للحالة التي يكون فيها الأب مسيرا، علما أن الأب المسير هو نوع من اسقاط منطقي للسلطة الابوية التي عرفت بها العائلات الجزائرية التقليدية والتي عولجت من طرف الكثير من السوسيولوجيين الغربيين على رأسهم بيير بورديو في كتابه الهيمنة الذكورية كما يؤكد ذلك الكثير من الخبراء الجزائريين أمثال مصطفى بوتفنوشت، مغربي عبد الغني ، نفيسة زردومي....إلخ أن الأب تمنح له الثقافة الاجتماعية السلطة في أخذ القرارات المصيرية لكل أفراد العائلة ، وهذا ما يمنح له القوة والسيطرة على الكثيرمن الأمور وبتالي تمنح له هذه الخبرة في أخذ زمام مؤسسة اقتصادية التي يتحمل على عاتقه مسؤولية القيادة بالإضافة أنه من بين الأفراد الذين يلتزمون بالامتثال للقيم المكتسبة بالمقارنة مع الأفراد الآخرين الذين نلتمس منهم نوع من التردد في فئة التي يكون فيها التشاور ودور الالتزام القيمي كمتغير مستتر تتأكد من خلال معطيات الجداول السابقة.

جدول رقم 43: يبين علاقة السن بتخصيص مبالغ مالية للعمل الخيري.

السن / العمل الخيري	أقل من 30 سنة	النسبة المئوية	من 30 إلى 40	النسبة المئوية	أكثر من 40	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
نعم	45	71,43	81	88,89	21	95,18	147	89,09
لا	08	28,57	06	11,11	04	04,82	18	10,91
المجموع	53	100	87	100	25	100	165	100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الاتجاه العام الأول بلغ 89,09% ويمثل المشاريع الاستثمارية التي تعطي أهمية للعمل الخيري أو ما يسمى في الادبيات الحديثة بالمسؤولية الاجتماعية والتي تعتبر ركنا من أركان التنمية المستدامة، ونلاحظ من خلال الجدول ان هناك ارتباط بين السن والمسؤولية الاجتماعية للمشروع الاستثماري، حيث كلما ارتفع السن زاد الاهتمام بالعمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية، هذا كذلك يؤكد الالتزام القيمي خاصة منه الديني فثقافتنا المكتسبة تتميز بتثمين العمل الخيري والاحسان وتعتبر من الممارسات الاجتماعية التي تساهم في التقرب الى(الله تعالى)وهي مخزنة في اللاوعي الجمعي للجزائريين بصفة خاصة ولكل المسلمين بصفة عامة، وكذلك من الممارسات التي توطد العلاقة بين أفراد المجتمع الواحد وتسعى الى نشر الثقة ودحض كل أنواع التعالي والفروق الاجتماعية ولاشك أن التنمية المستدامة مرتبطة بها ولهذا حظيت في السنوات الأخيرة باهتمام كبير من طرف الجميع سياسيين ومستثمرين وفاعلين في الساحة الاقتصادية.

جدول رقم 44: يبين علاقة المستوى التعليمي بمدى تخصيص المؤسسة لمبالغ مالية للعمل الخيري.

المستوى التعليمي / العمل الخيري	أمي	النسبة المئوية	ابتدائي	النسبة المئوية	متوسط	النسبة المئوية	ثانوي	النسبة المئوية	جامعي	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
نعم	03	**60**	10	**58,82**	16	**76,19**	47	**95,92**	71	**97,26**	147	**89,09**

لا	02	**40**	07	**41,18**	05	**23,81**	02	**04,08**	02	**02,74**	18	**10,91**
المجموع	05	**100**	17	**100**	21	**100**	49	**100**	73	**100**	165	**100**

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن هناك ارتباط بين المستوى التعليمي وتخصيص مبالغ مالية للعمل الخيري وهذا إذا اعتبرنا الابتدائي والامي فئة واحدة، وبذلك يمكن القول أن هناك ارتباطا بين الوعي بالمسؤولية الاجتماعية للاستثمار وبين المستوى التعليمي، نؤكد من خلال هذا الجدول أن فئة ذوي مستوى متدني او التي تملك مستوى تعليمي معين لا تختلف كثيرا في تعاطيها مع العمل الخيري الذي سبق واكدنا أنه يدخل ضمن الموروث الثقافي المخزون الذي يعود للممارسة كلما سمحت الفرصة، ولكن يبقى المستوى التعليمي المكتسب ربما يحدث فرقا في طريقة تطبيق الخير والاحسان بطريقة تكون أكثر فعالية وتمس أكثر الفئات الاجتماعية الأكثر حاجة الى هذ الخير والاحسان وكل ذلك ينبهنا إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار هذا البعد، المستوى التعليمي اثناء وضع البرامج التنموية وتشجيعها.

جدول رقم 45: يبين علاقة نوع المؤسسة مع مدى تخصيصها لمبالغ مالية للعمل الخيري.

نوع المؤسسة / العمل الخيري	SPA	النسبة المئوية	EURL	النسبة المئوية	SARL	النسبة المئوية	SNC	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
نعم	17	**85**	43	**86**	59	**93.65**	28	**87.50**	147	**89,09**
لا	03	**15**	07	**14**	04	**06.35**	04	**12.50**	18	**10,91**
المجموع	20	**100**	50	**100**	63	**100**	32	**100**	165	**100**

من خلال معطيات الجدول نلاحظ ان تأثير نوع المؤسسة على المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري لا يفترق كثيرا باستثناء الشركات ذات المسؤولية المحدودة، ويمكن التذكير فقط ان تخصيص مبالغ مالية عادة ما يتأثر باعتبارات قانونية خاصة خصم المبالغ المخصصة للعمل الخيري من الضرائب، كما يمكن الإشارة أيضا كما قد سبق في تحليل جداول سابقة إلى أن المشاريع التنموية عادة ما تفضل صيغة الشركات ذات المسؤولية المحدودة نظرا للامتيازات التي توفرها لصاحب المشروع.

جدول رقم 46: يبين علاقة نوع نشاط المؤسسة مع تخصيص مبالغ مالية للعمل الخيري.

نشاط المؤسسة / مبالغ مالية	زراعي	النسبة المئوية	صناعي	النسبة المئوية	تجاري	النسبة المئوية	أخرى	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
نعم	66	**90,41**	47	**90,38**	47	**87,10**	07	77,78	147	89,09
لا	07	**09,59**	05	**09,62**	04	**19,90**	02	22,22	18	10,91
المجموع	73	**100**	52	**100**	31	**100**	09	100	165	100

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن المشاريع الزراعية هي الأكثر التزاما بالعمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية بـ**90,41**% تليها المشاريع الصناعية بـ**90,38**%، وهذا يبين أهمية هذا النوع من المشاريع في تعزيز التنمية المحلية وضرورة تشجيعها، مقابل المشاريع الأخرى، الجدول يظهر أنه لا يوجد فرق كبير بين نوع المؤسسة وتبني الخير والاحسان وهذا إن دل على شيء إنما يدل أن الوازع الخيري الذي تشبع به الأفراد من خلال الموروث الثقافي عبر كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتأتي المؤسسة الدينية التي تعتمد المكافئة الدنيوية والأخروية لكل عمل صالح من بين مبتغى كل من يتقدم للعمل الخيري سواء كان فردا أو مؤسستا، نهيك عن الصدى الطيب الذي سوف توصم به المؤسسة (مثلما حدث للمركب الصومام في أزمة كورونا حيث مدت يد العون للكثير من المؤسسات الاستشفائية وانتشرت الصورة الطيبة للمؤسسة ومدير المركب) وخاصة وأن العمل الخيري مظهر من مظاهر المسؤولية الاجتماعية الذي أصبح أحد القضايا المهمة التي يجب ان تأخذها المشاريع الاستثمارية بعين الاعتبار.

الاستنتاج العام:

من خلال المعطيات الميدانية وتحليلها تبين أن البناء الاجتماعي يؤثر في التنمية بصورة غير مباشرة من خلال مجموعة من المتغيرات، حيث أن متغيرات البناء الاجتماعي تؤثر تنتج خصائص شخصية وهذه الخصائص الشخصية تؤثر بدورها على نجاح المشاريع الاستثمارية، وهذا الأمر نبه غليه فيليب برنو كما سبق وأن أشرنا إليه على اعتبار البناء الاجتماعي ينتج أنماط شخصية معينة وهذه الأنماط تساعد أو تعرقل إطلاق المبادرات التنموية، ومن بين هذه المتغيرات الشخصية التي ينتجها البناء الاجتماعي نجد، الرأسمال الاجتماعي والمساندة الاجتماعية العائلية التي تنتج شخصيات تتميز بالطموح والمغامرة الثقة في النفس وكل هذه الخصائص الشخصية متغيرات ضرورية لإطلاق مشاريع تنموية ونجاحها وهذا ما يبينه الجدول رقم 11 والجدول رقم 12، كما أظهرت الدراسة الميدانية أن الانتماء الطبقي له دور في العملية من خلال الرأسمال الاجتماعي والعلاقات التي توفرها الطبقة وهذا ما يظهره الجدول رقم 15 والجدول رقم 16، ومما أظهرته الدراسة خلافا للأطر النظرية الكلاسيكية المنحدرة من التجربة الأوروبية أن اغلب المشاريع الاستثمارية أصحابها ينتمون إلى اسر فلاحية خلافا للتجربة الأوروبية حيث كان اغلبهم تجارا حيث تحول الرأسمال التجاري إلى رأسمال صناعي لاحقا وهي الملاحظة التي تحتاج إلى بحث أكثر عمقا لتوضيح هذه الخصوصية التي ربما تعطينا معلومات مهمة حول دور الفلاحة في تنمية المناطق المحلية، وهذا ما يبينه الجدول رقم 17.

تظهر أيضا نتائج الدراسة الميدانية أن خصائص البناء الاجتماعي المباشرة ممثلة في نوع الاسرة ونوع المؤسسة وطريقة إدارتها له تأثير على نجاح المشاريع الاستثمارية حيث لاحظنا أن اغلب أصحاب المشاريع ينتمون إلى اسر نووية الشكل ممتدة من ناحية الروح وهو النوع السائد في المجتمع الجزائري، كما أن أغلب المؤسسات هي مؤسسات عائلية أو مؤسسات تدار بالتشاور في إطار العائلة كما بينت الدراسة وجود مؤسسات أبوية أو بطريركية تدار من طرف الأب أو الأخ الأكبر على الطريقة اليابانية، وبذلك يمكن أن نؤكد العلاقة القائمة بين البناء الاجتماعي وإطلاق ونجاح مشاريع التنمية خاصة نوع الأسرة ونوع المؤسسة وطريقة تسييرها وخاصة المؤسسات العائلية سواء كانت بين الإخوة أو بين الأب والأبناء.

كما بينت الدراسة الميدانية أن أهم الصعوبات التي تواجه المشاريع التنموية هي مشكلة التموين والعمالة المؤهلة إضافة إلى الإجراءات الإدارية المكثفة والعقيمة والتي عادة ما تعرقل إطلاق المشاريع الاستثمارية وكل هذه المتغيرات في حقيقتها ترجع إلى النسق القيمي الثقافي العام، حيث ترتبط مشكلة التموين بالعامل الديني خاصة قضية الفوائد المترتبة

على القروض البنكية، ونحن نعلم أن للبنك من خلال آليات القرض أهمية كبيرة في انطلاق المشاريع التنموية ومرافقتها، ولما كانت الصيغ المعتمدة في العمل البنكي تتعارض مع القيم المحلية السائدة فلا شك أن ذلك يصبح عاملا معرقلا للتنمية بمختلف أشكالها، وهذا ما دفع الدولة في السنوات الأخيرة إلى إدخال التعاملات الإسلامية إلى البنوك بعد أن ثبت نجاح تجربتها في بريطانيا وبعض الدول العربية الأخرى خاصة التجارب الخليجية، كما أن مشكلة العمالة المؤهلة مرتبط من جهة بالبناء الاجتماعي ومن جهة أخرى بالنسق القيمي حيث تقوم الثقافة بتصنيف العمل إلى أنواع مفضلة عادة تتعلق بالوظائف الإدارية والمكتبية وبعض الوظائف الأخرى وتصنف بعض المهن والأعمال في خانة المهن المبتذلة التي ينظر المجتمع إلى أصحابها نظرة دونية مما يجعل الأفراد يتهربون منها ويفضلون البطالة على امتهانها، وهذا ما خلق نقص العمالة المؤهلة في هذه المهن، وبذلك نسجل تأثير النسق القيمي الثقافي على التنمية وإطلاق مشاريعها من خلال مجموعة من المتغيرات الوسيطة تتعلق بالتموين والعمالة المؤهلة والإجراءات الإدارية المكثفة والعقيمة والتي تعبر عن ثقافة سائدة.

خاتمة:

تعرضنا في دراستنا هاته إلى موضوع: التنظيمات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على التنمية المحلية - دراسة ميدانية في ولاية قالمة-، ومن خلال منهج الدراسة توصلنا فعلا إلى نتائج معبرة عن واقع التنظيمات الاقتصادية في الجزائر والمتمثلة خاصة في البناء الاجتماعي والنسق القيمي الثقافي ومدى الأثر على التنمية المحلية، فالبناء الاجتماعي المتمثل خاصة في الأسرة الجزائرية سواء أكانت ممتدة لأم نووية لها خصوصياتها الثقافية، فهي تؤثر إيجابا أو سلبا على إحداث التنمية في مختلف المجالات، فرغم مجهودات الدولة المتمثلة حاصة في تخصيص مبالغ مالية معتبرة لإحداث التنمية لكن كل ذلك كان فاشلا ولهذا لابد من الاهتمام بالجانب الإنساني والبحث في حيثياتها لأجل معرفته جيدا لأنه بدون شك يعتبر العمود الفقري للتنمية المحلية لما ينطوي عليه من عادات وتقاليد قد تعرقل المسيرة التنموية للبلاد.

قائمة المراجع

باللغة العربية:

1. إبراهيم مذكور، **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1975.
2. ابن منظور،**لسان العرب**، ج1، باب حرف الثاء.
3. إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع الاقتصادي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
4. أحمد زهير ساسة، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار الثقافة، عمان، ط5، 1999.
5. أدام سميث. **ثروة الأمم.** ترجمة حسني زينة. معهد الدراسات الإستراتيجية. بيروت 2007.
6. إسماعيل عبد الرحمان حرى محمد عريفات. مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1929.
7. إيفانز بريتشارد. **الاناسة المجتمعية: ديانة البدائيين في نظريات الإناسيين**. ترجمة حسن قبيسي. دار الحداثة. بيروت. 1986.
8. إيمان محمد الطائي، "التكوين الاجتماعي والثقافي ودورهما في التنمية المستدامة"**.مجلة البحوث التربوية والنفسية**، العدد 11، 2006.
9. ايميل دوركايم. **قواعد المنهج في علم الاجتماع**. ترجمة محمود قاسم والسيد محمد بدوي. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية 1988.
10. جابر أحمد سموني- محمد محمود مهدلي، التنمية الإقتصادية (مفاهيم، نظريات، تطبيقات) دار الوفاء لدنيا الطبعة والنشر الإسكندرية 2012.
11. جان بيار كوت، جان بيار مونيي، **من أجل علم اجتماع سياسي**،ترجمة محمد هناد،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1985.
12. جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع. ترجمة محمد الجوهري وآخرون، ط2، 2007، نيويورك، 1987.
13. جوزيف شومبيتر، **الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية**، ت حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2011.
14. حسن عبد الحميد رشوان، **البناء الاجتماعي الانساق والجماعات**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2007.

15. حسين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

16. خنفري حيدر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011/2010.

17. خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية ي الجزائر، أطروحةدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.

18. رشاد أحمد عبد اللطيف، تنمية المجتمع المحلي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية. 2007

19. روجي غارودي. **محاضرة حول حوار الحضارات**. الهيئة العامة للاستعلامات المصرية. الإسكندرية. 20 مارس 1983. ص 16.

20. ريمون بودون. **مناهج علم الاجتماع**، ت هالة شبون الحاج، منشورات عودات، بيروت، 1982.

21. ستيفان فويت. **الاقتصاد المؤسساتي.** ترجمة مصطفى سرور. ميلانو إيطاليا. منشورات المتوسط. ب د س ن .

22. عبد الحميد لطفي ، **علم الاجتماع** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، د س ، د ط .

23. عبد اللهالعلايليي،**مختار الصحاح في اللغة والعلوم**، دار الحضارة، بيروت، 1974.

24. عبد المعطي الهواري عبد الباسط وعادل مختار، **في النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

25. عبلة عبد الحميد بوخاري، محاضرات في **التنمية والتخطيط الاقتصادي**.جامعة الملك عبد العزيز، جدة.2017.

26. عروة علي، **نظريات في التنمية الاقتصادية**، جامعة دمشق، سوريا، 2007.

27. علي ليلة. **ماكس فيبر والبحث المضاد في أصل الرأسمالية المعاصرة**. الإسكندرية. المكتبة المصرية. 2004.

28. علي معمر عبد المؤمن، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية**، الأساسيات والتقنيات والأساليب، منشورات جامعة 7 أكتوبر، بن غازي، د.س.ن.

29. عمار بوحوش، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

30. فكرون السعيد.

31. لورانس إي هاريسون، **الثقافة والتنمية الاقتصادية**، دون مكان وسنة النشر.

32. لورانس إي هاريسون، **الثقافة والتنمية الاقتصادية**، دون مكان وسنة النشر.

33. ماكس فيبر.**الأخلاق البروتستنتية والروح الرأسمالية**، ترجمة محمد علي مقلد، مركز الانماء القومي، بيروت، ب س ن.

34. محمد الجوهري. **المفاهيم الأساسية في الأنثروبولوجيا**. ب د ن . القاهرة. 2008.

35. محمد سعيد فرح، ما علم الاجتماع.

36. محمد سعيد فرح، **ما علم الاجتماع**، منشأة المعارف. الإسكندرية. 2012.

37. محمد عباس إبراهيم، **الأبعاد الاجتماعية والثقافة للتنمية الحضرية في مجتمعات الخليج العربية**، ورقة مقدمة في ندوة التنمية الاجتماعية في أقطار الإقليم العربية المعتمدة للدولة الإمارات العربية المتحدة من 11 إلى 13 ديسمبر 1988، 1989.

38. محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات**، دار وائل للنشر، الأردن، ط3، 1999.

39. محمد عدنان، مسح تطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، معهد التخطيط، الكويت، 1987

40. محمد علي محمد، **علم الاجتماع التنظيم**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، بدون سنة النشر.

41. محمود محمد الحريري، **منهج البحث في التاريخ**، القاهرة، المكتب المصري الحديث، لتوزيع المطبوعات، 2001.

42. مسعد الفاروق حمودي ومنال طلعت محمود، **التنمية والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.

43. مصطفى خلف عبد الجواد. **نظرية علم الاجتماع المعاصر**. دار المسيرة. عمان الأردن. 2011.

44. نبيل محمد توفيق السمالوطي،**الدين والبناء الاجتماعي**، دار الفروق للنشر والتوزيع والصناعة. جدة.1972. الجزء الأول.

الرسائل الجامعية:

45. بدراوي سفيان، **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول**، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع التنمية البشرية، جامعة تلمسان، 2014-2015.

46. بومدين مخلوف. **المنظومة القيمية في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال**. رسالة دكتوراه في علم الاجتماع. جامعة محمد لمين دباغين سطيف2. 2017-2018.

47. الخنساء تومي، **دور الثقافة الجماهيرية في تشكيل الشباب الجامعي**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الاتصال، جامعة محمد خيذر، 2016-2017.

48. زينب شنتوف، **تشكل الهوية الجماعية عند المقاولين الشباب**، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة بسكرة، 2016-2017.

49. سليمان دحماني. **مظاهر تطور ال،سرة الجزائرية في التسعينات**، رسالة دكتوراه في الانثروبولوجيا، جامعة تلمسان، 2013-2014.

50. شرقي حورية. **النسق القيمي وعلاقته بالتوافق النفسي والاجتماعي لدى طلبة المراحل المتوسطة والثانوية**. رسالة دكتوراه علوم في علم النفس. جامعة وهران 2016-2017.

51. عبد اللاوي ليندة. **تصورات الأسرة الجزائرية لثقافة الادخار بالبنوك**. رسالة دكتوراه في الأنثروبولوجيا الاقتصادية. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان. 2014/2013.

52. فكرون سعيد، **استراتيجيةالتصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية**،أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع والتنمية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005.

53. محمد قوجيل، **دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر**، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2015-2016.

54. نفيسة فاطمة. **الملمح السيكولوجي و علاقته بالدور الاجتماعي و النسق القيمي لدى المرأة الطارقية**. رسالة دكتوراه في علم النفس. جامعة الحاج لخضر باتنة. 2014-2015.

55. نويصر بلقاسم،**التنمية والتغير في نسق القسم الاجتماعي**، رسالة دكتوراه. جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية. 2011-2010.

المجلات:

56. مارتين سيقالين، "الأسرة نهاية النموذج الوحيد"، ترجمة مصطفى قمية،**مجلة إضافات العددان** 41-42. 2018.

57. فاطمة حسين عويد المعموري. "النسق القيمي لدى طلبة الجامعة الممارسين وغير الممارسين للرياضة". **مجلة علوم الرياضة**. المجلد العاشر العدد 25.

58. حسن حنفي. " الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية: قـراءة عربيـة". **مجلة التسامح**. عدد 10 ص05

مراجع باللغة الأجنبية:

59. Daniel, Mercure.**Culture et gestion en Algérie.** Montréal: Harmattan, 1997.

60. Djilali elyabes.

61. Jean Claude combessie. **La méthode en sociologie**. Alger. Casbah, 1998.

62. Philippe Bernoux, **La sociologie des organisations**, Editions du SEUIL, Paris, 1985.

63. Pierre Bourdieu**. Les structures sociales de l'économie.** Editions du Seuil. Paris.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار- عنابة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم علم الاجتماع

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

التنظيمات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على التنمية المحلية دراسة ميدانية في ولاية قالمة

إعداد الطالب :

مخلوف محمد العربي

إشراف الأستاذة:

بلسوار سهيلة

ملاحظة : إن المعلومات الواردة في الاستمارة تبقى سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي

السنة الجامعية : 2015/2014

1 – الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن : أقل من 30 سنة ☐ من 30إلى 40 سنة ☐ أكثر من 40 سنة

3 مكان الميلاد :.....

4 المستوى التعليمي : ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

أخرى .....

5 الحالة العائلية : أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

أخرى .....

6 - إذا كنت متزوج فماهو عمل الزوج .....

7- المستوى التعليمي للزوج :ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

أخرى .....

8- مهنة الزوج :.....

9- مقر الإقامة : الريف ☐ القرية ☐ المدينة ☐ أخرى :.....

10 هل المنزل الذي تسكن فيه: ملكية خاصة ☐ إيجار ☐

11 إذا كانت ملطية خاصة هل ان السكن : شقة ☐ منزل فردي ☐ سكن عائلي ☐

12 الوظيفة السابقة : .....

13 مهنة الأب : .....

14 مهنة الأم : .....

15 نوع الأسرة : ممتدة ☐ نووية ☐ أخرى ☐

16 إذا تزوج أحد أبنائك هل تفضل أن يعيش معك نعم ☐ لا ☐

17 الحي الذي تقيم فيه حاليا : .....

18 عدد الأبناء المتزوجين :.....

19 عدد الأفراد تحت الكفالة :.....

20 اسم المؤسسة : .....

21 تاريخ تأسيس المؤسسة : .....

22 مقر المؤسسة : منطقة حضرية ☐ منطقة ريفية ☐

23نوع المؤسسة : SPA ☐ EURL ☐ SARL ☐ C ☐

24 نوع نشاط المؤسسة : زراعي ☐ صناعي ☐ تجاري ☐

خدماتي ☐ أخرى .....

25 طبيعة المؤسسة : عائلية ☐ فردية ☐

26 إذا كانت عائلية كيف تتم إدارة المؤسسة : عن طريق الأب ☐ الأخ الأكبر ☐

بالتشاور ☐ أخرى .....

27 رأس مال المؤسسة : .....

28 هل هذا الرأسمال كاف : نعم ☐ لا ☐

29 المرحلة التي توجد فيها المؤسسة : أنشاء ☐ توسع ☐

30 نوع المؤسسة : صغيرة ☐ متوسطة ☐ كبيرة ☐

31 الصعوبات التي تعاني منها المؤسسة حاليا : مالية ☐ إدارية ☐ تسيير ☐

تموين ☐ العمالة المؤهلة ☐ المنافسة ☐ التسويق ☐

صعوبات أخرى .....

32 مصدر التموين : بنوك ☐ رأسمال خاص ☐ رأسمال عائلي ☐

ديون الأصدقاء ☐ أخرى.....

33 إذا كانت صعوبات من طرف البنوك لماذا ؟ بيروقراطية البنوك ☐ فوائد البنوك ☐

أخرى .....

34 هل المشروع تديره بنفسك ؟ نعم ☐ لا ☐

35 في حالة لا من يديره : الزوج ☐ الأب ☐ الأخ ☐ الإبن ☐

أخرى.....

36 هل تخصص المؤسسة مبلغ للعمل الخيري : نعم ☐ لا ☐

37 إذا كان نعم أين يوجه هذا المبلغ ؟

جمعية رياضية ☐ جمعية للمرضى ☐ للأيتام ☐ نشاطات رياضية ☐

نشاطات ثقافية ☐ أخرى .....

38 هل تعتبر أن المؤسسة ناجحة ؟ نعم ☐ لا ☐

39 إذا كانت الإجابة بنعم هل لديها مخططات للتوسع والتطور ؟ نعم ☐ لا ☐

40 إذا كان نعم ، ما طبيعة هذا التوسع ؟ نفس النشاط ☐ مشروع في مجال آخر ☐

تغيير الإستراتيجيةأخر☐.....

41 هل خلقت المؤسسة مناصب شغل غير مباشرة ؟ مناولة☐ صيانة ☐ نقل ☐

إطعام ☐ أخرى .....

42 في حالة تحقيق المؤسسة لفائض في الأرباح ، هل تفضل التوسع الاستثمار في المشاريع

الأخرى إنشاء مشروعات جديدة الادخار أخرى .....

في كل الحالات برر إجابتك :

.....

.....

.....

شكرا

مقابلة رقم 01

خصائص أفراد العينة:

السؤال رقم :01

1 – الجنس : ذكر [X] [ ]

2- السن : أقل من 30 سنة [X] من 30إلى 40 سنة [ ] أكثر من 40 سنة [ ]

السؤال رقم 3

المستوىالتعليمي: ابتدائي [ ] متوسط [X] جامعي [ ]

السؤال رقم: 04.

- الحالةالمدنية: أعزب [X] متزوج [ ] مطلق [ ] أرمل [ ]

السؤال رقم 05:

من 1970 إلى 1980من [ ] إلى 1990من 1991 إلى [ ]

بعد 2000 [X]

العوامل الشخصية المؤثرة في إنشاء المشاريع التنموية:

- السؤال رقم 06: مكان الميلاد ، ريفقريةمدينة [X]

السؤال رقم07: المستوى التعليمي للزوج:ابتدائيمتوسط [ ] جامعي [X]

السؤال رقم08: نوعية السكن: منزل فردي [ ] سكن عائلي [ ]

السؤال رقم09: مهنة الأب لأفراد العينة: [X]

فلاح [ ] تاجر [ ] لا يعمل [X]

السؤال رقم10:المهنة السابقة لأفرادالعينة: فلاح [ ] يعمل في المصنع [X] يعمل [ ]

- عوامل البناء الاجتماعي المؤثرة في التنمية المحلية:

السؤال رقم 11 : نوع الأسرة ، نووية [X] ممتدة [ ] [ ]

السؤال رقم 12 : مكان إقامة أفراد العينة ، حي شعبي [X] حي خاص [ ] أخرى [ ]

السؤال رقم 13 : عدد الأفراد تحت الكفالة : أقل من 02 [X] من 02 إلى 04 [ ] أكثر من 04 [ ]

السؤال رقم 14: كيف تتم إدارة المؤسسة ، الأب [ ] الأخ الاكبر [ ] التشاور [X] أخرى [ ]

السؤال رقم 15 : صفة المؤسسة ، عائلية [X] فردية [ ]

- النسق الثقافي القيمي وعلاقته بالتنمية:

السؤال رقم 16 : طبيعة العوائق التمويلية : بيروقراطية البنوك [ ] فوائد البنوك [X]

السؤال رقم 17 : علاقة من يدير المشروع مع الصعوبات : الأب مع بيروقراطية البنوك [ ] فوائد البنوك [X] الأخ الاكبر مع فوائد البنوك [ ] بيروقراطية البنوك [ ]

السؤال رقم 18 : في رأيك ما هو أهم عامل شخصي يؤثر في إنشاء المشاريع الناجحة : السن [ ] الحالة العائلية [X]

السؤال رقم 19 : ماهي أهم العوامل البنائية المؤثرة في التنمية المحلية : نوع الأسرة [X] كيفية إدارة المؤسسة [ ]

السؤال رقم 20 : ما هي أهم الأنساق الثقافية القيمية المؤثرة في التنمية المحلية : من يدير المشروع مع صعوبات البنوك [X] [ ]

مقابلة رقم : 2

خصائص أفراد العينة

السؤال رقم 01

- الجنس : ذكر [ ] أنثى [x]

السؤال رقم:2

- السن: أقل من 30 سنة [ ] من 30إلى 40 سنة [x] أكثر من 40 سنة [ ]

السؤال رقم 03

المستوىالتعليمي: ابتدائي [ ] متوسط [ ] ثانوي [x] جامعي [ ]

السؤال رقم 04.

- **الحالة المدنية**: أعزب [ ] متزوج [x] مطلق [ ] أرمل [ ]

السؤال رقم 05:

من 1970 إلى 1980من [ ] إلى 1990من 1991 إلى [ ] [x]

بعد 2000 [ ]

العوامل الشخصية المؤثرة في إنشاء المشاريع التنموية:

- السؤال رقم 06: مكان الميلاد ، ريفقريةمدينة [ ] [x]

السؤال رقم 07: المستوى التعليمي للزوج : ابتدائيمتوسط [ ] ثانوي [ ] جامعي [x]

السؤال رقم 08: نوعية السكن : منزل فردي [ ] سكن عائلي [ ] [x]

السؤال رقم09: مهنة الأب لأفراد العي [x]

فلاح [ ] تاجر [ ] لا يعمل [x]

السؤال رقم10:المهنة السابقة لأفرادالعينة: فلاح [ ] يعمل في المصنع [x] يعمل [ ]

- عوامل البناء الاجتماعي المؤثرة في التنمية المحلية:

السؤال رقم 11: نوع الأسرة،نووية [x] ممتدة [ ]

السؤال رقم 12 : مكان إقامة أفراد العينة ، حي شعبي [X] حي خاص [ ] أخرى [ ]

[ ] [x]

السؤال رقم 13 : عدد الأفراد تحت الكفالة : أقل من 02 من 02 إلى 04
أكثر من 04 [ ]

السؤال رقم 14 : كيف تتم إدارة المؤسسة ، الأب [x] الأخ الاكبر [ ] التشاور [ ]
أخرى [ ]

السؤال رقم 15 : صفة المؤسسة ، عائلية [x] فردية [ ]

- النسق الثقافي القيمي وعلاقته بالتنمية:

السؤال رقم 16 : طبيعة العوائق التمويلية : بيروقراطية البنوك [ ] فوائد البنوك [x]

السؤال رقم 17 : علاقة من يدير المشروع مع الصعوبات : الأب مع بيروقراطية البنوك [ ]
فوائد البنوك [x] الأخ الاكبر مع فوائد البنوك [ ] بيروقراطية البنوك [ ]

السؤال رقم 18 : في رأيك ما هو أهم عامل شخصي يؤثر في إنشاء المشاريع الناجحة :
السن [x] الحالة العائلية [ ]

السؤال رقم 19 : ماهي أهم العوامل البنائية المؤثرة في التنمية المحلية : نوع الأسرة [x]
كيفية إدارة المؤسسة [ ]

السؤال رقم 20 : ما هي أهم الأنساق الثقافية القيمية المؤثرة في التنمية المحلية : من يدير المشروع مع صعوبات البنوك [x]

مقابلة رقم:3

خصائص أفراد العينة

السؤال رقم 01

1 – الجنس [ ] ذكر [x] [ ]

2**السؤال** رقم**:2**

- السن : أقل من 30 سنة [ ] من 30إلى 40 سنة [x] أكثر من 40 سنة [ ]

السؤال رقم**:3**

المستوى التعليمي : ابتدائي [ ] متوسط [ ] ثانوي [ ] جامعي [x]

السؤال رقم 04.

- **الحالةالمدنية:** أعزب [x] متزوج [ ] مطلق [ ] أرمل[ ]

السؤال رقم 05:

من 1970 إلى 1980من [ ] إلى 1990من 1991 إلى [x]

بعد 2000 [ ]

العوامل الشخصية المؤثرة في إنشاء المشاريع التنموية:

- السؤال رقم 06: مكان الميلاد ، ريفقريةم[x] ى :..

السؤال رقم 07: ...وى التعليمي للزوج:ابتدائيمتوسط[ ] نوي[ ] عي[ ]

السؤال ر[x] نوعية السكن ... منزل فردي[ ] سكن عائلي[x]

السؤال رقم09: مهنة الأب لأفراد الع[ ]

فلاح [x] تاجر [ ] لا يعمل [ ]

السؤال رقم10:المهنة السابقة لأفرادالعينة: فلاح [ ] مل في المصنع [ ] يعمل [x]

- **عوامل البناء الاجتماعي المؤثرة في التنمية المحلية:**

السؤال رقم 11 : نوع الأسرة ، نووية [x] ممتدة [ ]

السؤال رقم 12 : مكان إقامة أفراد العينة ، حي شعبي [ ] حي خاص[X] أخرى[ ]

السؤال رقم 13 : عدد الأفراد تحت الكفالة : أقل من 02 [X] من 02 إلى 04 [ ] أكثر من 04[ ]

[ ] [ ] [X]

السؤال رقم 14 : كيف تتم إدارة المؤسسة ، الأب الأخ الاكبر التشاور أخرى

السؤال رقم 15 : صفة المؤسسة ، عائلية X فردية

- النسق الثقافي القيمي وعلاقته بالتنمية:

السؤال رقم 16 : طبيعة العوائق التمويلية : بيروقراطية البنوك فوائد البنوك X

السؤال رقم 17 : علاقة من يدير المشروع مع الصعوبات : الأب مع بيروقراطية البنوك فوائد البنوك X الأخ الاكبر مع فوائد البنوك بيروقراطية البنوك

السؤال رقم 18 : في رأيك ما هو أهم عامل شخصي يؤثر في إنشاء المشاريع الناجحة : السن الحالة العائلية X

السؤال رقم 19 : ماهي أهم العوامل البنائية المؤثرة في التنمية المحلية : نوع الأسرة كيفية إدارة المؤسسة X

السؤال رقم 20 : ما هي أهم الأنساق الثقافية القيمية المؤثرة في التنمية المحلية : من يدير المشروع مع صعوبات البنوك X

مقابلة رقم 04

خصائص أفراد العينة

السؤال رقم 01

1 – الجنس ذكر x

2السؤال رقم 02

x

- السن : أقل من 30 سنة من 30إلى 40 سنة أكثر من 40 سنة

السؤال رقم 03

المستوى التعليمي : ابتدائي [ ] متوسط [ ] ثانوي [x] جامعي [ ]

السؤال رقم 04.

- **الحالة المدنية**: أعزب [ ] متزوج [x] مطلق [ ] أرمل [ ]

السؤال رقم 05:

من 1970 إلى 1980 [x] من 1980 إلى 1990 [ ] من 1991 إلى [ ]

بعد 2000 [ ]

العوامل الشخصية المؤثرة في إنشاء المشاريع التنموية:

- السؤال رقم 06: مكان الميلاد ، ريفقرية [x] مدينة [ ]

السؤال رقم 07: المستوى التعليمي للزوج : ابتدائي [ ] متوسط [ ] ثانوي [ ] جامعي [ ]

السؤال رقم 08: نوعية السكن [x] منزل فردي [ ] سكن عائلي [x]

السؤال رقم09: مهنة الأب لأفراد العينة

فلاح [ ] تاجر [x] لا يعمل [ ]

السؤال رقم10:المهنة السابقة لأفرادالعينة: فلاح [ ] يعمل في المصنع [ ] يعمل [x]

- عوامل البناء الاجتماعي المؤثرة في التنمية المحلية:

السؤال رقم 11: نوع الأسرة،نووية [ ] ممتدة [ ]

السؤال رقم 12 : مكان إقامة أفراد العينة ، حي شعبي [x] حي خاص [ ] أخرى [ ]

السؤال رقم 13 : عدد الأفراد تحت الكفالة : أقل من 02 [ ] من 02 إلى 04 [ ] أكثر من 04 [x]

السؤال رقم 14 : كيف تتم إدارة المؤسسة ، الأب [x] الأخ الاكبر [ ] التشاور [ ] أخرى [ ]

[ ] [x]

السؤال رقم 15 : صفة المؤسسة ، عائلية فردية

- النسق الثقافي القيمي وعلاقته بالتنمية:

السؤال رقم 16 : طبيعة العوائق التمويلية : بيروقراطية البنوك [x] فوائد البنوك [ ]

السؤال رقم 17 : علاقة من يدير المشروع مع الصعوبات : الأب مع بيروقراطية البنوك [ ]
فوائد البنوك [ ] الأخ الاكبر مع فوائد البنوك [x] بيروقراطية البنوك [ ]

السؤال رقم 18 : في رأيك ما هو أهم عامل شخصي يؤثر في إنشاء المشاريع الناجحة :
السن [ ] الحالة العائلية [x]

السؤال رقم 19 : ماهي أهم العوامل البنائية المؤثرة في التنمية المحلية : نوع الأسرة [ ]
كيفية إدارة المؤسسة [x]

السؤال رقم 20 : ما هي أهم الأنساق الثقافية القيمية المؤثرة في التنمية المحلية : من يدير المشروع مع صعوبات البنوك [x]

مقابلة رقم 05

خصائص أفراد العينة

السؤال رقم 01

1 – الجنس [ ] ذكر [ ] [x]

2السؤال رقم 02

- السن : أقل من 30 سنة [ ] من 30إلى 40 سنة [ ] أكثر من 40 سنة [x]

السؤال رقم 03

المستوى التعليمي : ابتدائي [x] متوسط [ ] ثانوي [ ] جامعي [ ]

السؤال رقم 04.

- الحالة المدنية: أعزب [ ] متزوج [ ] مطلق [x] أرمل [ ]

السؤال رقم 05:

من 1970 إلى 1980 [ ] من 1980 إلى 1990 [ ] من 1991 إلى [ ]

بعد 2000 [x]

العوامل الشخصية المؤثرة في إنشاء المشاريع التنموية:

- السؤال رقم 06: مكان الميلاد ، ريفقرية [x] مدينة [ ]

السؤال رقم 07: المستوى التعليمي للزوج : ابتدائيمتوسط [ ] ثانوي [x] جامعي [ ]

السؤال رقم 08: نوعية السكن : منزل فردي [x] سكن عائلي [ ]

السؤال رقم09: مهنة الأب لأفراد العينة: فلاح [x] تاجر [ ] لا يعمل [ ]

السؤال رقم10:المهنة السابقة لأفرادالعينة: فلاح [ ] يعمل في المصنع [x] لا يعمل [ ]

- عوامل البناء الاجتماعي المؤثرة في التنمية المحلية:

السؤال رقم 11: نوع الأسرة، نووية [x] ممتدة [ ]

السؤال رقم 12 : مكان إقامة أفراد العينة ، حي شعبي [x] حي خاص [ ] أخرى [ ]

السؤال رقم 13 : عدد الأفراد تحت الكفالة : أقل من 02 [ ] من 02 إلى 04 [x] أكثر من 04 [ ]

السؤال رقم 14 : كيف تتم إدارة المؤسسة ، الأب [ ] الأخ الاكبر [x] التشاور [ ] أخرى [ ]

السؤال رقم 15 : صفة المؤسسة ، عائلية [ ] فردية [x]

- النسق الثقافي القيمي وعلاقته بالتنمية:

[ ] [x]

السؤال رقم 16 : طبيعة العوائق التمويلية : بيروقراطية البنوك فوائد البنوك

السؤال رقم 17 : علاقة من يدير المشروع مع الصعوبات : الأب مع بيروقراطية البنوك [x]
فوائد البنوك [ ] الأخ الاكبر مع فوائد البنوك [ ] بيروقراطية البنوك [ ]

السؤال رقم 18 : في رأيك ما هو أهم عامل شخصي يؤثر في إنشاء المشاريع الناجحة :
السن [x] الحالة العائلية [ ]

السؤال رقم 19 : ماهي أهم العوامل البنائية المؤثرة في التنمية المحلية : نوع الأسرة [x]
كيفية إدارة المؤسسة [ ]

السؤال رقم 20 : ما هي أهم الأنساق الثقافية القيمية المؤثرة في التنمية المحلية : من يدير المشروع مع صعوبات البنوك [x]

فهرس المحتويات

إهداء

كلمة شكر

مقدمة

الفصل الأول:البناء المنهجي للدراسة

تمهيد

2- الإشكالية.....04

2- فرضيات الدراسة وأهدافها.....10

3- تحديد المفاهيم.....12

4- المنهج.....21

5- أدوات جمع البيانات:.....23

6- الدراسات السابقة 25

الفصل الثاني:البناء الاجتماعي والنسق الثقافي

تمهيد

1- نظريات البناء الاجتماعي.....38

2- خصائص البناء الاجتماعي.....52

3- النسق القيمي.....65

الفصل الثالث: النسق القيمي.

تمهيد

1-تعريف القيم..... 85

2- مكونات القيم:.....90

3- مصادر القيم.....90

4- الظروف الاقتصادية و الاجتماعية.....92
5-علاقة القيم ببعض المفاهيم النفسيّة والاجتماعيّة.....92
6-خصائص القيم.....93
7-وظائف القيم.....94
8-مفهوم النسق القيمي.....95
9-نظريات اكتساب القيم.....98
10-تصنيف القيم.....99
11-النظريات المفسرة للقيم.....102

الفصل الرابع: التنمية.

تمهيد

1- مدارس الفكر التنموي.....106
2- نظريات التنمية المحلية.....119
3- مبادئ التنمية المحلية ومؤشراتها.....121
4- المداخل النظرية للتنمية.....125

الفصل الخامس:التنمية المحلية.

تمهيد

2- مفهوم التنمية المحلية.....137
2-ركائز التنمية المحلية.....140
3-الجماعات المحلية والتنمية المحلية.....141
4-الدور التنموي للجماعات المحلية.....144
5- دور الوقف في تمويل المشاريع التنموية المحلية.....145
6-الزكاة ودورها في التنمية المحلية.....149
7-دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية.....151

8-دور التخطيط في تجسيد التنمية المحلية في الجزائر.....152
9-دور المؤسسات الصناعية في التنمية المحلية.....153

الفصل السادس:الجانب الميداني

تمهيد
المبحث الأول: التعريف بميدان البحث وخصائص العينة.....158
المبحث الثاني: العوامل الشخصية المؤثرة في انشاء المشاريع التنموية.....171
المبحث الثالث: عوامل البناء الاجتماعي المؤثر في التنمية المحلية.....182

الفصل السابع النسق الثقافي القيمي ودوره في التنمية.

المبحث الأول: النسق الهيكلي وأثره على التنمية.....192
تمهيد
المبحث الثاني: النسق الثقافي القيمي وعلاقته بالتنمية.....202
3 الاستنتاج العام.....212
خاتمة 214
قائمة المراجع.....215
الملاحق.....222

فهرس الجداول

جدول رقم 01: يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس 161
جدول رقم 02: يبين توزيع أفراد العينة حسب السن 162
جدول رقم 03: يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.....164
جدول رقم 04: يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية.....165
جدول رقم 05: يبين تاريخ تأسيس المؤسسة 166

جدول رقم 06: يبين نوع المؤسسات.....167
جدول رقم 07: يبين نوع نشاط المؤسسة.....168
جدول رقم 08: يبين رأسمال المؤسسة.....169
جدول رقم 09: يبين نوع المؤسسة.....170
جدول رقم 10: يبين عدد العمال التي تشغلها المؤسسات.....170
جدول رقم 11: يبين توزيع أفراد العينة حسب مكان الميلاد.....172
جدول رقم 12: يبين توزيع أفراد العينة حسب مقر الإقامة 174
جدول رقم 13: يبين توزيع أفراد العينة حسب عمل الزوج.....175
جدول رقم 14: يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للزوج.....176
جدول رقم 15: يبين توزيع أفراد العينة حسب ملكية المسكن.....177
جدول رقم16: يبين توزيع أفراد العينة حسب نوعية المسكن.....178
جدول رقم 17: يبين الوظيفة السابقة لأفراد العينة.....179
جدول رقم 18: يبين مهنة الأب لأفراد العينة.....180
جدول رقم 19: يبين مهنة الأم لأفراد العينة.....181
جدول رقم 20: يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع الأسرة.....182
جدول رقم 21: يبين علاقة نوع الأسرة مع الجنس.....183
جدول رقم 22: يبين علاقة نوع الأسرة مع المستوى التعليمي لأفراد العينة.....185
جدول رقم 23: يبين تفضيل ان يعيش معه الابناء وعلاقة ذلك مع السن 186
جدول رقم 24: يبين علاقة تفضيل عيش الابن مع الأب بالمستوى التعليمي 187
جدول رقم 25: يبين مكان إقامة افراد العينة 188
جدول رقم 26: يبين عدد الأفراد تحت الكفالة لأفراد العينة.....188
جدول رقم 27: يبين كيف تتم إدارة المؤسسة.....199

جدول رقم 28: يبين طبيعة المؤسسة.....190
جدول رقم 29: يبين مقر المؤسسة 192
جدول رقم 30: يبين المرحلة التي توجد فيها المؤسسة 193
جدول رقم 31: يبين علاقة المرحلة التي توجد فيها المؤسسة مع صعوبات البنوك.....194
جدول رقم 32: يبين كفاية الرأسمال.....195
جدول رقم 33: يبين الصعوبات التي تعاني منها المؤسسة.....196
جدول رقم 34: يبين مصادر التموين لأفراد العينة 197
جدول رقم 35: يبين علاقة المستوى التعليمي بمصدر التموين 199
جدول رقم 36: يبين علاقة الوظيفة السابقة بمصدر التموين.....200
جدول رقم 37: يبين علاقة مصدر التموين بنوع الأسرة.....201
جدول رقم 38: يبين طبيعة العوائق التموينية.....202
جدول رقم39: يبين علاقة السن عوائق التموين.....203
جدول رقم 40: يبين علاقة المستوى التعليمي بالصعوبات من طرف البنوك.....205
جدول رقم 41: يبين علاقة طبيعة المؤسسة مع الصعوبات من طرف البنوك 205
جدول رقم 42: يبين العلاقة بين من يدير المشروع والصعوبات.....206
جدول رقم 43: يبين علاقة السن بتخصيص مبالغ مالية للعمل الخيري 208
جدول رقم 44: يبين علاقة المستوى التعليمي بتخصيص مبالغ مالية للعمل الخيري.....209
جدول رقم 45: يبين علاقة نوع المؤسسة مع مدى تخصيصها لمبالغ مالية للعمل الخيري..... 210
جدول رقم 46: يبين علاقة نوع نشاط المؤسسة مع تخصيص مبالغ مالية للعمل الخير 211